فريد الأنصاري

أبجديات البحث في العلوم الشرعية

«محاولة في التأصيل المنهجي»

ضوابط
مناهج
آفاق
تقنيات

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

أبجديات البحث

في العلوم الشرعية

« محاولة في التأصيل المنهجي »

كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجَمَةِ مَحْفُوظَةٌ
لِلنَّاشِرِ
دَارُ السَّلَامِ لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجَمَةِ
لِصَاحِبِهَا
عَبْدُ القَادِرِ مَحْمُودُ البَكَّارُ

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ
لِدَارِ السَّلَامِ
١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الأنصاري ، فريد .
أبجديات البحث في العلوم الشرعية « محاولة في التأصيل المنهجي » : ضوابط - مناهج - تقنيات - آفاق / تأليف فريد الأنصاري . - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، [٢٠٠٩م] .
٢٤٠ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٤ ٨١٧ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الفقه الإسلامي ، أصول - المباحث الأصولية الشرعية .
٢٥١,٨

دَارُ السَّلَامِ
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًّا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بيانٌ قرآني

﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الملك: ٢٢].

فِهْرِسُ المُحتَوَيَاتِ

الإهداء ٩
مُقَدِّمَة الطبعة الثالثة ١١

الفَصْلُ الأوَّلُ: علمية البحث في العلوم الشرعية

تمهيد ٢٩
المَبْحَثُ الأوَّلُ: ضوابط البحث العلمي ٣١
١- الضابط التعبدي ٣٢
٢- الضابط الإشكالي ٣٣
٣- الضابط الشمولي ٣٨
أ - ضبط مسيرة الباحث ٣٩
ب - ضبط صناعة العمل إلى درجة الإتقان والإحسان ٣٩
٤-ضابط الأولويات العلمية أو مراحل المشروع التراثي ٣٩
أ - المرحلة التحقيقية ٤٠
ب - المرحلة الفهمية ٤١
ج - المرحلة التركيبية ٤٣
٥-ضابط الواقعية: ٤٤
أ - المانع الزمني ٤٦
ب - المانع المكاني ٤٦
ج - المانع الوصفي ٤٦
د - المانع الانتخابي ٤٧
هـ - المانع الطبيعي ٤٧
عنوان البحث علَم عليه ٤٨

٦-الضابط المنهجي ٤٩

المَبْحَثُ الثَّاني: **علمية (المنهج) بين العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية** ٥٣

أولًا: المشكل المنهجي لقضايا الإنسان في العلوم الإنسانية ٥٨

ثانيًا: المسألة المنهجية لقضايا الإنسان في العلوم الشرعية ٦١

١- عائق الذاتية ٦٢

٢- صعوبة التحكم في الظاهرة الإنسانية ٦٥

أ - تنقيح المناط ٦٦

ب - تحقيق المناط ٦٧

ج - تحقيق المناط الخاص ٦٧

د - النظر في المآلات ٦٨

٣-الليونة الاصطلاحية ٦٩

٤-القياس الكمي لما هو كيفي ٧٠

الفَصْلُ الثَّاني: تصنيف المناهج العلمية في العلوم الشرعية

تمهيد: تصنيفات المناهج العلمية ٧٥

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: **المنهج الوصفي** ٨١

أ - العرض ٨١

أ-١ البحث المرجعي (الببليوغرافيا) ٨١

أ-٢-التقرير العلمي ٨٦

ب- التكشيف أو الفهرسة ٨٨

المَبْحَثُ الثَّاني: **المنهج التوثيقي** ٩١

أ - الجمع ٩١

ب - التحقيق ٩٨

ج - التأريخ ١٠٤

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: المنهج الحواري ١١١
أ - الطريقة المقارنة ١١١
ب - الطريقة الوظيفية ١١٤
ج - الطريقة الجدلية التجاوزية ١١٥
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: المنهج التحليلي ١١٩
أ - التفسير ١٢٠
ب - النقد ١٢١
ج - الاستنباط ١٢٢
المَبْحَثُ الخَامِسُ: في منهج توظيف المنهج ١٢٧

الفَصْلُ الثَّالِثُ: تقنيات البحث العلمي

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: المرحلة الابتدائية ١٣٣
أولًا : المرجعية ١٣٣
ثانيًا : التقرير ١٣٣
ثالثًا : التقميش ١٣٥
رابعًا :الإعداد ١٣٨
المَبْحَثُ الثَّانِي: المرحلة التركيبية (الدراسة) ١٣٩
أولًا : الفرض ١٣٩
ثانيًا : النص ١٤٠
ثالثًا : الاستنتاج والمناقشة ١٤٣
رابعًا : القالب العلمي ١٤٥
أ - الهندسة ١٤٥
ب- التوثيق ١٤٨
ج - الأسلوب ١٥٣

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: المرحلة التكميلية ١٥٧
أ - إعداد الفهارس ١٥٧
ب- مراجعة البحث ١٦٠
ج - الرقن والإخراج ١٦١

الفَصْلُ الرَّابِعُ: آفاق البحث في العلوم الشرعية

تمهيد: ١٦٥
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: في التحقيق والتكشيف الموضوعي ١٦٧
أولا: التحقيق ١٦٧
ثانيا: التكشيف الموضوعي ١٧٠
المَبْحَثُ الثَّانِي: في الدراسات المصطلحية ١٧٥
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: في الدراسات المنهجية ١٨٥
أ - البنية الداخلية للمنهج في العلوم الشرعية ١٨٦
ب- البنية الخارجية للمنهج في العلوم الشرعية ١٩٠
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: في العلوم الشرعية على التفصيل ١٩٣
أ - علوم القرآن والتفسير ١٩٣
ب - علوم الحديث ١٩٧
ج - علم أصول الفقه ٢٠١
د - علم الفقه ٢٠٣
هـ - الفكر الإسلامي المعاصر ٢٠٤
الخَاتِمَة ٢١١
الملحق المصطلحي (معجم شارح لأهم المصطلحات
المنهجية الواردة بالكتاب) ٢١٣
فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ ٢٣١
السِّيرَةُ الذَّاتِيَّةُ لِلمُؤَلِّف ٢٣٧

الإهداء

إلى الشموع التي تفنى قطرةً قطرةً..
ترشيداً، وتبصيراً لأطياف المستضعفين..
إلى طلائع الدراسات الإسلامية في كل مكان..
أهدي هذه الورقات..

فَرِيدُ الأَنْصَارِي

مُقَدِّمَة الطَّبعَة الثَّالِثَة

مُقَدِّمَة:

للمنهج العلمي عندي قصة، تبدأ منذ صباي، فقد طبع والدي بيتنا الذي نشأت فيه، بما كان يسميه بـ (النظام)، من خلال أفعاله وأوامره الصارمة، حتى النعال، فقد كان على كل من يدخل عليه منا، أو حتى من الضيوف، أن يضعها حذو الجدار، مستقبلة أطرافها إياه بانتظام مستقيم: الواحدة إلى جانب الأخرى، كأنها صف من الغنم مشدود إلى رِبْقٍ واحد!

وقد كنت أظن أن الناس جميعًا على هذه الحال، ولم أتبين خطأ هذا الظن على الحقيقة، إلا من بعد ما أقمت بالحي الجامعي، في مرحلة الطلب؛ حيث تبينت نماذج من الشباب، الذي لا يبالي أين يضع كتبه أو ثيابه، فتضايقت بذلك، ثم سارعت إلى كتابة (شعار) بالطبشور على أعلى جدار الغرفة، التي كنت أسكنها مع ثلاثة طلبة آخرين، ونصه: (النظام أساس الحياة).

وفي أوائل المرحلة الجامعية، سمعت لأول مرة مصطلح (المنهج) في سياق جديد من أحد أساتذتي الكرام، هو الأستاذ الدكتور أحمد العماري، الذي كان يؤكد - في دروس تاريخ الإسلام - أن المنهج هو جوهر مشكلة الأمة، فلو استقامت عليه لاستقام لها كل شيء. بيد أني - رغم ما لدي من حس تنظيمي سابق - لم أفلح في فهم حقيقة (المنهج) على التفصيل، وما يقصد به بالضبط، وإنما الذي رسخ في ذهني أنه أمر خطير. وتقدمت بي مراحل الدراسة، لأتوصل بعد ذلك إلى أن معناه لا يخرج عما عرفته من قبل في معاني (النظام)، من ترتيب، وتنسيق، وضبط لمختلف أوجه النشاط، هكذا على الجملة.

ثم كان اتصالي بأستاذي الفاضل الدكتور الشاهد البوشيخي، الذي تعلمت منه تفاصيل (المنهج) حيث كانت أقواله وأفعاله كلها، ترجمة لهذا المعنى. ولم يكن ذلك

مقتصرًا لديه على البحث العلمي فقط، ولكن كان طابعًا يطبع كل حياته تقريبًا، في سفره وحضره؛ فتعلمتُ منه في كلِّ ذلك أن المنهج ضد الارتجال، وأنه لا يستقيم أمر بغير ترتيب، ولا يقوم بناء بغير نسق وتركيب. وقد احتككت به في البحث العلمي، بصفته أستاذًا مُشْرِفًا على بحوثي، فكان لي في ذلك مرشدًا، ودليل ميدان، يلتفت إلى الصغيرة والكبيرة، وينبه على الجليلة والحقيرة، فكان من فضل هذه الصحبة المباركة عليَّ أن تبينتُ ما كان مبهمًا من ملامح المنهج العلمي، فتجمع لديَّ من بنائه قواعد وأركان، تمكنت - بحمد اللَّـه - بعد وفرتها، من إرجاعها إلى أصولها وسبكها في أنساقها.

وهكذا، صار لدي يقين في أن التعلم الحق ليس هو جمع المعارف واحتطابها، بقدر ما هو بحث في مناهجها، لاقتناص أسرارها، وإدراك كيفيات انبنائها، وطرائق تركيبها. وفرق في مقامات العلوم بين من يروي أشكالها ورسومها، ومن يستنبط أحكامها ويخترع قواعدها؛ إذ (العالم ليس هو الذي يحمل في رأسه خزائن ومكتبات، ولكنه الذي يعرف كيف يوظف ما في رأسه، وما في الخزائن والمكتبات، من أجل إضافة بعض الإضافات)[1].

وقد كان من فضل اللَّـه عليّ، أن توجهت إلى دراسة علم أصول الفقه، والاهتمام به، منذ المرحلة الأولى للطلب الجامعي، فاستفدت من مادته المنهجية، ما جعلني أكثر تعلقًا بقضايا المنهج في العلوم الشرعية. ومن المستملح أن أذكر في هذا المقام أن تساؤلات الدكتور حسن حنفي حول كثير من القضايا الأصولية، ومحاولة توظيفها المنهجي، لتقرير آرائه الغريبة، بشكل ذكي، خلال دروسه في علم أصول الفقه، التي ألقاها علينا بشعبة الدراسات الإسلامية بفاس، خلال السنة الجامعية: ١٩٨٢/ ١٩٨٣م، وكذا من خلال بعض مؤلفاته - كل ذلك جعلني أقرر التخصص في هذا العلم، وإنجاز كل بحوثي الجامعية فيه، انطلاقًا من بحث

---

(١) مصطلحات النقد العربي، للدكتور الشاهد البوشيخي (ص ٢١، ٢٢).

الإجازة إلى ما بعدها. وقد كان لهذا التخصص أثر كبير في تطوير ثقافتي المنهجية وتأصيلها.

وحينما قدر اللَّـه أن أشتغل بالتدريس في الشعبة، عملت - وما زلت أعمل - على التنبيه على خطورة القضية المنهجية، بالمعنى العام والخاص. غير أني حينما كنتُ أُسأل عن مرجع مفيد في الموضوع، كنت أجد حرجًا في تعيين كتاب من المصنفات العربية، يكون مرجعًا صالحًا لطلاب العلوم الشرعية في القضية المنهجية؛ بسبب تأثر كثير من هذه المصنفات بالرؤية الغربية للمنهج، بشكل ظاهرٍ أو خفي. فبدأت أشعر بالفراغ الحاصل في هذا المجال، وبأهمية التصنيف فيه، بناء على رؤية شرعية لأصول المنهج وقواعده، خاصة وأن ما قرأته من كتابات في « المنهج العلمي » لا يخرج عن ثلاثة أصناف، لا تسد الحاجة المقصودة سدًّا تامًّا؛ وهي:

أولًا: كتابات في المنهجية العامة من المنظور الغربي:

سواء منها ما لم يزل على لغته الأصلية، أو ما ترجم إلى العربية، أو ما صنفه المفكرون العرب أنفسهم. ورغم أهمية هذه المصنفات، وفائدتها الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التقني من (المنهج العلمي)، فإنه من جانب الرؤية النظرية للمنهج، وما تقدمه من قواعد وضوابط في ذلك - ذات ضرر كبير على الباحث المسلم المبتدئ؛ لما تتسم به من ارتباط شديد وصريح، بالمذهبيات العلمانية على مختلف صورها.

فهذا مثلًا: (فلاديمير كورغانوف) في كتابه (مناهج البحث العلمي) يصرح قائلًا: (العالم ملحد بصورة منهجية!)[١] كذا..! ولذلك فهو يدعو إلى (النضال من أجل علمانية التعليم!)[٢]، هذه الرؤية هي نفسها التي تحكم كثيرًا من الكتابات العربية في نفس المجال؛ ككتاب (أسس المنطق والمنهج العلمي) للدكتور فتحي الشنيطي، الذي يقول فيه صاحبه: (أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي)[٣] ! ومثله

(١، ٢) (ص ٩٢).

(٣) (ص ٩٨).

قول الدكتور محمد عماد الدين إسماعيل في كتابه (المنهج العلمي وتفسير السلوك)، عما أسماه بـ « التكوينات الغيبية »، قال: إنها (تفترض وجود أسباب، أو عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...) ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها من حيث الوصول إلى أهداف العلم!)[١]. ويحذر الدكتور أحمد بدر في كتابه (أصول البحث العلمي ومناهجه) مما أسماه بـ (مصادر الثقة والتقاليد السائدة) يقول: (إن الدارسين والباحثين يقومون باقتباس بعض ما كتبه « أهل الثقة » في المجالات المختلفة، وغالبًا ما يكونون مخطئين! (...) كما اعتمدت كثير من المقدمات والحيثيات - الخاصة بالدين والسلوك الاجتماعي - على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة)[٢] كذا!!.. وهكذا (ترفض الطريقة العلمية، الاعتماد على مصدر الثقة!)[٣].

ونحن نعلم أن (أهل الثقة) في العلوم الشرعية هم « الرجال الذين يحتج برواياتهم وبأقوالهم». ورغم أن دلالة المصطلح قد تختلف من الفكر الغربي إلى الفكر الإسلامي، « فالثقة » عندنا هو غير « الثقة » عندهم، و « الدين » عندنا هو غير « الدين» عندهم، والقرآن الكريم عندنا هو غير « الكتاب المقدس » عندهم. فكتاب اللّـه الخالي من التحريف والتزوير، المنقول إلينا بالتواتر - نص قاطع لكل جدل عقيم! فإذا قال علماء المنهجية عندهم ما قالوا، فذلك عذرهم؛ ولكن ما بال الكُتَّابِ العرب عندنا؟ لماذا يشككون في « أهل الثقة » وفي «مصادر الدين »؟ ولماذا يحومون بالتشكيك حول السنة النبوية والقرآن الكريم باسم « المنهجية» و«المنهج العلمي »، زعموا! ثم يكتبون ذلك كله بلسان عربي مبين! فمن يضمن لنا تثبت شباب في مثل هذه القضايا، ولما ينالوا من التكوين الفكري والمنهجي ما يتحصنون به؟

---

(١) (ص ٣٩).

(٢) (ص ٣٢).

(٣) (ص ٤٣). وبنفس المعنى والسياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة). ن: أسس البحث (ص ٧٦).

ثانيًا: كتابات منهجية في التخصصات غير الشرعية:

وذلك نحو مناهج البحث الأدبي، ومناهج البحث اللغوي، أو النفسي، أو الاجتماعي...إلخ، فهذه التصنيفات زيادة على كونها - كسابقتها - متأثرة في غالبها بالرؤية الغربية للمنهج العلمي، فإنها مرتبطة - من حيث قواعدها، وضوابطها المنهجية - بالمجال الذي صنفت فيه، فتتعسر الاستفادة منها بالنسبة لطالب العلوم الشرعية.

ومن هذه الكتابات، مثلًا: (البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره) للدكتور شوقي ضيف، و (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة) للدكتور عمر الطالب، وكذا (المناهج الفلسفية) للدكتور الطاهر وعزيز، و(أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية) للدكتور فاخر عاقل. فهذه الكتب وأمثالها مما هو مرتبط بمجال خاص، تكاد تكون عديمة الفائدة، بالنسبة للباحث في العلوم الشرعية؛ لأنها تؤسس قضاياها، وتوجيهاتها المنهجية، على مفاهيم العلوم، أو الفنون المصنفة فيها، ولذلك يعسر نقل ذلك إلى المجال الشرعي، إضافة إلى ما في هذا من مخاطر منهجية ومعرفية.

ثالثًا: كتابات منهجية في التخصصات الشرعية:

سواء في ذلك ما كتبه المسلمون، أو المستشرقون، وهي بهذه الصورة، أو تلك نادرة جدًّا، ويمكن تقسيمها جميعًا - من حيث مقاصدها - إلى قسمين:

أ - القسم الأول:

وكان الغرض الغالب منه هو عرض رؤية العلماء المسلمين الفلسفية، لمناهج البحث العلمي، أي فلسفة المنهج على نحو ما فعله **المستشرق الألماني فرانتز روزنتال في كتابه (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي)**، المترجم إلى العربية من لدن الدكتور أنيس فريحة بمراجعة الدكتور وليد عرفات. صدرت طبعته الرابعة عن دار الثقافة ببيروت سنة (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، في (٢٣٠) صفحة، من الحجم المتوسط.

وقد قسم المؤلف كتابه هذا إلى أربعة أقسام، فسمى المقدمة قسمًا أولًا، وخصص القسم الثاني لقضايا التحقيق أساسًا، وقواعد ضبط المخطوطات، كما يراها القدماء من علماء المسلمين، مستمدًّا مادته العلمية من كتب علماء الحديث، خاصة كتاب (المعيد في أدب المفيد والمستفيد) لعبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي المتوفى سنة (٩٨١هـ)، وكتاب (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم)، لابن جماعة المتوفى سنة (٧٦٦هـ). كما استفاد أيضًا من نصوص لعلماء آخرين، من المحدثين، والفقهاء، والمؤرخين، والأدباء، والفلاسفة، وغيرهم. وقد استغرق هذا القسم نصف الكتاب تقريبًا. أما القسم الثالث فخصصه للحديث عن (طريقة المعالجة النقدية)؛ حيث ذكر اهتمام المسلمين بضبط الأسانيد، والدقة في النقل، وقضايا الوضع، والسرقات الأدبية، وروح النقد لديهم، ونظرتهم إلى الثقات.

وأما القسم الرابع والأخير، فقد تحدث فيه عن البحث العلمي من حيث تطوره، وتقدم أساليبه لدى المسلمين، وتجديدهم فيما ورثوه عن الأمم السابقة، وما يتعلق بذلك من المسائل والمعاني.

والكتاب بهذا الشكل - خاصة في قسميه الأخيرين - يجول في كل حقول المعرفة التراثية، من علوم شرعية، ولغوية، وأدب، وفلسفة، وتصوف، وطب، وفلك...إلخ. وهو - رغم ريادته - يمكن أن نلاحظ عليه سقوطه في تعميمات وأحكام مطلقة، غير مبنية على استقراء تام، وتلفيقه لنصوص الفقهاء، والمحدثين، والفلاسفة، والشعراء، وغيرهم؛ للخلوص إلى نتائج واحدة! وكذا إرجاعه بعض القضايا المعروفة بأصالتها الشرعية لدى علماء الإسلام إلى أصول يونانية! نحو قوله: (من العسير أن نفصل بين القصص العربي الذي يدور حول « لا أدري »، وبين قول سقراط: « إني أعرف أنني لا أعرف »!)[1].

مع أن قول: « لا أدري » تعبير أصيل غير دخيل عند علماء المسلمين، بل هو مفهوم ديني تعبدي في ممارسة البحث العلمي، وهو متأصل في الكتاب والسنة،

---

(١) مناهج روزنتال (ص ١٧٠)

من مثل قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة : ٣٢]. وقد تواتر قول الصحابة لرسول اللَّـه ﷺ، فيما أعجزهم من العلم: (اللَّـه ورسوله أعلم).

وكذا حكمه على العقيدة الإسلامية بقوله: (إنه من الغريب حقًّا أن هذه العقيدة بالقضاء والقدر، لم تؤثر التأثير السيئ في النشاط الفكري الإسلامي طيلة قرون عشرة، ازدهرت فيها الحياة الفكرية! نعم، عشرة قرون مرت قبل أن أخذت هذه العقيدة تعمل عملها السيئ في نفوس المسلمين، وفي الحد من نشاطهم!)[1] كذا!.. إلى غير ذلك من القضايا التي تسقطه، فيما سقط فيه المستشرقون الذين خصص لهم مقدمة كتابه للهجوم العنيف عليهم، واتهامهم بالتعصب والاستعلاء!

والكتاب في نهاية المطاف - خلا ما يتعلق بقسم التحقيق - عبارة عن تصورات عامة لبعض القضايا المنهجية النظرية في التراث الإسلامي، ولذلك ففائدته العملية لطلاب الدراسات الإسلامية، فيما يتعلق ببناء البحث العلمي، ضعيفة جدًّا.

والكتاب الثاني في هذا الباب هو: (**مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي**) للدكتور علي سامي النشار رحمه اللَّـه، الذي صدرت طبعته الثالثة، عن دار النهضة العربية ببيروت، سنة: (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، في (٣٨١) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو كتاب رائد في بابه، وقد امتاز على كتاب روزنتال بعدة أمور؛ منها: أنه - بالإضافة إلى سلامته من الإسقاطات الاستشراقية - قد ركز على جانب واحد من المنهج العلمي، وهو البنية الداخلية للعلوم الإسلامية، أي منهج التفكير والاستنباط؛ إذ حاول تلمس ملامح هذا المنهج لدى علماء الإسلام؛ من متكلمين، وأصوليين، وفقهاء، ورياضيين، وكيميائيين، وغيرهم، من خلال كتاباتهم العلمية، ونقدهم للمنطق الأرسطي. ورغم هذه السعة التي اتسمت بها مادة البحث، والتي لم تعفه من السطحية أحيانًا؛ فإن النشار - رحمه اللَّـه - قد استطاع تركيب صورة

---

(١) نفسه (ص ١٧).

متكاملة، عن المنهج العلمي- والتجريبي منه على الخصوص- لدى علماء الإسلام، كما امتاز هذا الكتاب على كتاب روزنتال؛ باستثماره للعلوم الشرعية بصورة أعمق وأدق؛ مما طبعه بالأصالة، وجعله يحتل مقام الريادة، في توجيه (تفكير عدد من الباحثين (...) إلى دراسة الفكر الإسلامي في إطار المنهج العام لأصحاب الأصول وعلماء الكلام)[1].

وفي سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، صدرت الطبعة الأولى لكتاب جديد في نفس الاتجاه، **للدكتور مصطفى حلمي بعنوان: (مناهج البحث في العلوم الإسلامية)** عن مكتبة الزهراء بالقاهرة، في (٢٣٢) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب، من غير خاتمة.

والكتاب في أغلب مادته، تكرار لكتاب الدكتور النشار رحمه اللّـه، خاصة منه: البابان الأول والثاني؛ إذ جعل فصول **الباب الأول** في التعريف بمناهج البحث، والنظرية العلمية، ونقد علماء المسلمين للمنطق الأرسطاليسي، ثم صلة النهضة الأوروبية بالمنهج التجريبي، وأسباب التقدم العلمي لدى المسلمين.

وجعل **الباب الثاني** في كون التقدم العلمي، ثمرة جهود العلماء المسلمين، في الطبيعة، والطب، والفلك، والرياضة.

أما الباب الثالث - الذي يتميز بجدته النسبية - فقد جعله في (مناهج البحث في بعض العلوم الإنسانية في الفكر الإسلامي الذي صاغه في **مبحثين: الأول** في قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، **والثاني** عبارة عن مقدمة عن منهج علماء المسلمين) في النفس والأخلاق والاجتماع.

بيد أن المبحث الأول: هو الأكثر طرافة؛ حيث حاول فيه المؤلف استنباط بعض القواعد المنهجية، في البحث الإسلامي وهي:

- الشرع قبل النقل في الفهم والتفسير.

---

(١) من مقدمة الدكتور عبده الراجحي للطبعة الثالثة من الكتاب (ص ٦).

- رفض التأويل الكلامي في الاعتقاد.

- الاستدلال بالأساليب العقلية في القرآن، فيما يتعلق بالنظر في ملكوت الكون لمجادلة الخصوم[١].

ورغم اضطراب الكتاب مادةً، ومنهجًا، فهو من ذلك يمكن أن يفيد - على غرار كتاب النشار - في تربية الحس المنهجي، لدى طلاب الدراسات الإسلامية، وإن كان كتاب النشار أدق منه طبعًا في بناء قضاياه على أصول وقواعد، وأغنى فيما يتعلق بفتح آفاق البحث المنهجي في كل مجال على حدة من مجالات العلوم الشرعية.

بيد أن الفراغ يبقى حاصلًا فيما يتعلق بالجانب المنهجي التطبيقي، أو التقني، وما ينبني عليه من تنظير، وهذا ما تصدت له كتب القسم الثاني من الكتابات المنهجية في التخصصات الشرعية.

ب - **القسم الثاني:**

وكان الغرض الغالب منه، هو تقديم صورة إسلامية عملية للبحث العلمي، ومناهجه، وتقنياته، بشكل حديث؛ انطلاقًا من النصوص القرآنية، والحديثية واستعانة بمناهج العلوم الإنسانية في الفكر الغربي، وكذا وضع قواعد وتوجيهات لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية. ومن أقدم ما ألف في هذا الاتجاه، **كتاب (لمحات في المكتبة، والبحث، والمصادر) للدكتور محمد عجاج الخطيب**، الذي صدرت طبعته الأولى سنة (١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م). ثم صدرت طبعته الخامسة سنة (١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م) عن مؤسسة الرسالة ببيروت، في (٤٨٠) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو يتكون من مقدمة، وثلاثة فصول، ولم يختم بخاتمة:

- **وأما الفصل الأول** منه، فقد خصصه للحديث عن (البحث وأصوله)، ذكر

---

(١) (ص ١٠٠- ١٠٩).

فيه بعض تقنيات البحث العلمي، بشكل هزيل جدًّا، لا يتجاوز حجمه (٢٣) صفحة بالنسبة لكتاب يفوق عدد صفحاته الأربعمائة!

- **وأما الفصل الثاني** فهو الذي نال الحظ الأكبر من التوسع والتفصيل، وهو عبارة عن ببليوغرافيا، لأهم المصادر والمراجع في العلوم الشرعية. والكتاب بهذه الصورة تكاد تنحصر فائدته في مادته المرجعية الغزيرة التي عرض فيها أهم مصادر التراث الإسلامي جملة.

- **وأما الفصل الثالث والأخير**: فقد خصصه لـ (الحوار ومآلية التحدي الإعجازي للإسلام، منهجيًّا، في هذا العصر).

ومن الكتب القيمة، التي صنفت بهذا القصد أيضًا، كتيب: (**في المنهجية والحوار**) **للدكتور رشدي فكار**، الذي صدرت طبعته الأولى بعنوان: (لمحة عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر) سنة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م). عن مكتبة وهبة بالقاهرة - مطبعة التقدم، ثم صدرت طبعته الثانية بالعنوان الجديد، مع بعض التعديلات والإضافات سنة: (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) عن مكتبة وهبة بالقاهرة، ومكتبة المشعل بالرباط - مطبعة أكدال بالرباط.

والكتاب في (١٢٨) صفحة من الحجم الصغير، وهو - بعد مقدمتي الناشر- **ينحصر في ثلاثة فصول، وخلاصة:**

فأما الفصل الأول: فهو (لمحة عن الإطار التنظيري للمنهجية، والمناهج الرئيسية لعلوم الإنسان). تحدث فيه أساسًا عن ثلاثة مناهج، هي المنهج التاريخي، والمنهج السوسيولوجي، والمنهج التحليلي.

وأما الفصل الثاني، فتحدث فيه عن (استئناس المنهجية في الدراسات الإسلامية، وإطارها العلمي، والتطبيقي) محاولًا بذلك بيان كيفية الاستفادة من المناهج الثلاثة المذكورة، في بناء البحث العلمي. في الدراسات الإسلامية جملة، كما قدم فيه بعض التوجيهات التقنية لذلك.

وأما الفصل الثالث والأخير، فقد خصصه لـ (الحوار ومآلية التحدي الإعجازي للإسلام - منهجيًا - في هذا العصر).

ثم ختم الكتيب بخلاصة، هي في الحقيقة متعلقة بالفصل الأخير فقط، ولا علاقة لها بما قبله.

وقيمة هذا الكتيب المنهجية، تكمن أساسًا في فصله الثاني؛ حيث حاول (استئناس) مناهج العلوم الإنسانية، في الدراسات الإسلامية، والاستفادة منها بشكل ذكي، مبينًا ما يمكن أخذه منها، وكيف يمكن توظيفه في الإطار الإسلامي، وأما ما يمكن ملاحظته عليه هاهنا، فهو عدم محاولته استخلاص، أو بناء منهج إسلامي أصيل - كما فعل النشار قبله في الجانب النظري - وإنما اقتصر على (استئناس) المنهج الغربي فقط.

ثم نلاحظ في الأخير عدم الانسجام التام بين فصول الكتاب؛ إذ يمثل الفصل الثالث منه نشازًا ما، فالأول والثاني، يكمل أحدهما الآخر، بينما الثالث ضرب بعيدًا عنهما نسبيًا؛ فهو عبارة عن محاورة ومناقشة للفكر الغربي المنكر لأصول الإسلام، وإبطال لدعواه، بناءً على الإعجاز المنهجي للقرآن في عرض قضايا الكون، والنفس، والمجتمع. وكان اللائق بهذا - في نظري - ألا يحشر إلى جانب الفصلين السابقين، وإن حاول المؤلف أن يجمع بينها جميعًا في عنوان الكتاب، وبالرغم من أنها تدخل كلها في الإطار العام لمفهوم المنهج.

وفي سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، صدر للدكتور محمد الدسوقي، كتاب في نفس الاتجاه. تحت عنوان: (منهج البحث في العلوم الإسلامية) عن دار الأوزاعي في (٤٠٠) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو يتكون من مقدمة وتمهيد، وبابين، وخاتمة. ويعتبر هذا الكتاب من أهم ما صدر في هذا الاتجاه؛ إذ حاول فيه صاحبه التوسع في بناء قواعد لمناهج البحث في العلوم الإسلامية، خاصة في الباب الثاني؛ فبعدما مهد للكتاب بحديث عن نشأة

البحث العلمي، وتطوره، جعل **الباب الأول** في مناهج البحث العلمي، ومراحل إعداده، وقسمه إلى فصلين:

الأول في (مناهج البحث) تحدث فيه عن ثلاثة مناهج، هي: (المنهج النقلي)، ودرس فيه ما يتعلق بتحقيق النصوص، و(المنهج الاستقرائي)، المبني على استقراء الجزئيات لبناء الكليات، ثم (المنهج الاستنباطي)، الذي تحدث فيه عن عمليتي: التحليل، والتركيب، وجعل **الفصل الثاني** في (مراحل إعداد البحث).

والباب الأول، وما قبله لا يتعدى من حجم الكتاب (١٤٢) صفحة. بينما خصص جلَّ ما بقي للباب الثاني أي حوالي (٢٢٢) صفحة، وهذا الباب هو الأهم في الكتاب؛ حيث جعله في (منهج البحث في العلوم الإسلامية)، وقد مهد له بتمهيد مهم، جعله في (دعائم منهج البحث في العلوم الإسلامية)، وهو عبارة عن قواعد لضوابط تصور البحث العلمي في الإسلام وإنجازه، أجملها في عشرة هي:

أولًا: الانطلاق من عقيدة التوحيد.

ثانيًا: استهداف خدمة العقيدة الإسلامية، وبيان الحلال والحرام.

ثالثًا: الفقه بمقاصد الشريعة، وأحوال الناس.

رابعًا: لا بحث فيما ثبت بدليل قطعي، وإنما هو في الظنيات.

خامسًا: العالم المنظور هو موضوع العقل؛ إذ لا مجال لهذا في عالم الغيب.

سادسًا: معرفة بيان الرسول ﷺ.

سابعًا: الاعتماد على السلف.

ثامنًا: إقرار مبدأ (لا أدري) في المنهج الإسلامي.

تاسعًا: دراسة اللغة العربية وآدابها.

عاشرًا: إخلاص النية للَّه تعالى، والعمل بما علم.

والملاحظ أن هذه القواعد مختلفة ومتنوعة؛ إذ منها ما هو شرطي، ومنها ما هو

غائي، ثم هي في مجملها متأثرة بالنظرة الفقهية للبحث العلمي، وكأنها إنما تحدد قواعد الاجتهاد الفقهي ليس إلا.

ثم خلص المؤلف بعد ذلك، إلى صلب الباب الثاني الذي جعله بعد التمهيد في أربعة فصول، جعل الأول منها في (منهج البحث في التفسير)، والثاني في (منهج البحث في السنة) والثالث في (منهج البحث في الفقه)، والرابع في (منهج البحث في علم الكلام).

والحقيقة أنه لم يأتِ في كل هذا بجديد؛ إذ اقتصر على ذكر القضايا النظرية، المطروحة في مناهج هذه العلوم لدى القدماء بصورتها المعروفة عندهم؛ مثل قضية التفسير والتأويل، وآراء العلماء في منهج التفسير، ومعاني السنة لغةً واصطلاحًا، ومسألة التدوين، والنقد الحديثي..إلخ.

ونفس الأمر فعله بالنسبة لباقي العلوم، فقد اقتصر على القضايا التاريخية المعروفة فيها، التي منها ما لا فائدة فيه بالنسبة للدرس المنهجي.

ثم ختم المؤلف كتابه باستخلاص نتائج، وتوصيات مهمة، تدعو إلى الاجتهاد والبحث الجماعي ودراسة تاريخ العلوم، ومناهجها، ونحو ذلك.

والكتاب في مجمله، مهم كما ذكرت؛ لمحاولته النظر إلى قضايا المنهج، من خلال التصور الإسلامي، وفتحه لآفاق مهمة في البحث العلمي المنهجي، وغيره.

هذا وقد صدر في نفس الغرض أيضًا، كتاب للدكتور غازي حسين عناية، تحت عنوان: (مناهج البحث العلمي في الإسلام) عن دار الجيل ببيروت في الطبعة الأولى منه سنة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) في (٣١٠) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو يتكون من مقدمة وستة أبواب وخاتمة، وكل باب موزع على فصول:

فالباب الأول يتحدث (عن الإسلام والعلم، أو العلم في الكتاب والسنة).

والباب الثاني في (منهج البحث العلمي) تحدث فيه عن (أنواع مناهج البحث العلمي) تكاد تكون ملخصة من كتاب (مناهج البحث العلمي) لعبد الرحمن

بدوي، ثم تحدث بعد ذلك عن مناهج البحث العلمي عند المسلمين، وتأصيل الفكر الإسلامي لها، وطريقة المؤلف في ذلك أنه يورد تعريفًا للمنهج كما حدده اليونان، أو الفكر الغربي الحديث، ثم يسرد عددًا من الآيات ليستنبط منها إشارة تدل على المنهج الاستدلالي أو التجريبي أو التاريخي أو الوصفي.

ثم تحدث بعد ذلك عن مناهج الشريعة في الدعوة إلى العلم بنفس الطريقة تقريبًا.

وأما الباب الثالث فقد تحدث فيه عن البحث العلمي، ومؤسساته الجامعية، والحكومية، والاقتصادية، والخيرية، وأنواع البحوث، ومقومات البحث العلمي - أي ضوابطه، وخطوات إعداده وتنظيمه.

وفي الباب الرابع تحدث عن (المخطوطات) وشروط التحقيق وخطواته.

والباب الخامس خصصه للحديث عن (المكتبة في الإسلام)، نشأتها وأقسامها ونظامها، وأشهر المكتبات الإسلامية قديمًا وحديثًا وكذا أهدافها العامة.

وأما الباب السادس فهو عبارة عن (دراسة تعريفية لبعض المصادر والمراجع)، عرَّف فيه بشكل موجز ببعض مصادر العلوم الشرعية.

ثم ختم الكتاب بخاتمة لخصت ما سبق.

والحقيقة أن هذا الكتاب - رغم مادته العلمية المتنوعة - ليس فيه أي محاولة للإبداع والتجديد، وإنما هو تكرار لما في كتب المناهج عامة، وأما حظه من عنوان الموضوع له فقليل جدًا، إن لم يكن منعدمًا!

وبعد، فقد عزَّ أن أجد كتابًا، يقدم صورة عملية لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية، مستلهمًا في ذلك أصول المذهبية الإسلامية، وفروعها، ومستفيدًا - في نفس الوقت- من المناهج الغربية، بعد استصلاحها وتخليتها من أدوائها - فيكون سهل المنال مادةً ومنهجًا بالنسبة للطلبة، والباحثين المبتدئين ممن لم يتيسر له الاطلاع على أصول (المنهجية). فخطر لي، بعد ذلك، أن أحاول وضع لبنة، في أساس هذا المشروع، عسى أن تتوالى المحاولات من هنا وهناك، فيمكن أن نتحدث بعد إن شاء اللّـه عن

(مناهج البحث في العلوم الشرعية) بما في العبارة من معنى، فاستعنت باللَّـه ﷻ، وعزمت على العمل، بعد التوكل عليه سبحانه، رغم قلة الخبرة، وقصر باع التجربة، فجهدت في جمع مادة هذا الكتيب، أيامًا، وسهرت في ترتيبها وتركيبها ما شاء اللَّـه أن أسهر، حتى ارتفعتْ قواعده واكتمل بناؤه، فيما يقارب السنتين من الاشتغال به، فصار هيكله بعد التركيب والتبويب، في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

فأما الفصل الأول، فقد خصصته لدراسة حدود (علمية) البحث في العلوم الشرعية، وضوابطها، وجعلته - بعد التمهيد له - في مبحثين: **الأول** لحصر ضوابط البحث العلمي التي بها يستحق صفة العلمية، **والثاني** لدراسة (علمية) المنهج بين العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية.

وأما الفصل الثاني: فقد صنفت فيه (المناهج العلمية) في العلوم الشرعية كما أقترحها، وفصلت قواعد كل منهج، في مبحث مستقل، فكانت - بعد التمهيد - خمسة مباحث: أربعة منها للمناهج، وهي: المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقي، والمنهج الحواري، ثم المنهج التحليلي، وأما الخامس فكان في منهج توظيف المنهج.

والفصل الثالث، خصصته لبيان تقنيات البحث العلمي، وذلك عبر المراحل التي يمر بها بناؤه. فدرست كل مرحلة، في مبحث مستقل، وهي ثلاثة: المرحلة الابتدائية، والمرحلة التركيبية، ثم المرحلة التكميلية.

وأما الفصل الرابع، فهو في آفاق البحث في العلوم الشرعية، قدمت فيه تصورات منهجية، لتوجيه البحث العلمي، في المجالات الشرعية، في قضايا التحقيق، والتكشيف والدراسات المصطلحية، والمنهجية، وبعض المتفرقات الخاصة ببعض العلوم الشرعية دون بعض. فكان كل ذلك في تمهيد، وأربعة مباحث، خصصت المبحث الأول منها للتحقيق والتكشيف الموضوعي، والثاني للدراسات المصطلحية، والثالث للدراسات المنهجية، والرابع جعلته في العلوم الشرعية على التفصيل: فصلت فيه متعلقات كل علم على حدة.

ثم ختمت الكتاب بخاتمة، نبهت فيها إلى ما عساه يكون من النتائج المتوصل إليها

على العموم. وعززته بعد ذلك بـ (ملحق مصطلحي) وهو عبارة عن معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الواردة فيه؛ كي يكون دليلًا للقارئ يعينه على تبين ما لم يتضح بالقدر الكافي في صلب الكتاب، كما يذكر بأهم القضايا المطروحة فيه، من خلال تركيزها في المصطلحات التي تساعد على ترسيخ المفاهيم العلمية في الذهن.

وأخيرًا فقد قصدت بهذا الكتيب - أساسًا - التنبيه على خطورة القضية المنهجية، في صياغة العقل الإسلامي المعاصر، من الناحية العلمية، فيما يتعلق بالعلوم الشرعية خاصة وهو بهذه الصورة، مدين لأشياخي الكرام، جازاهم اللَّـه خير الجزاء، بأشياء كثيرة؛ خاصة منهم الدكتور الشاهد البوشيخي، الذي كان هذا العمل المتواضع ترجمة لكثير من توجيهاته المنهجية، سواء مما تلقيته عنه قراءةً أو مشافهةً. واللَّـه سبحانه، وتعالى أسأل، أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ويتلقاه بقبول حسن عسى أن أجد أجره ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾.

وصلى اللَّـه على محمد وآله وسلم..

وكان الفراغ منه بالمحمدية، سحر يوم الخميس ١٧ ربيع الثاني ١٤١٣هـ/ ١٦ أكتوبر ١٩٩٢م

فريد الأنصاري

* * *

الفَصْلُ الأوَّلُ

عِلْمِيَّةُ البحث
في العلوم الشرعية

تمهيد

لعل من أصعب الأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم، هي غياب العقل المنهجي، أو التفكير الناهج، أي الواضح والبيـن والمستقيم. فإعادة تشكيل العقل المسلم التي ننادي بها اليوم[1]، إنما هي إعادة نهج له من جديد، أي إقامته على نظام واضح مستقيم، واستنهاج[2] الفكر لدى الإنسان على العموم، يعني قدرته على التفكير الواضح والمنظم.

إن الارتجال، والتلقائية غير الواعية في معالجة شؤون الحياة، دليلٌ قاطع على غياب الممارسة المنهجية، فإقدامكَ عَلَى الشيء وأنت لا تعلم - قبل الإقدام عليه - لماذا تُقدم عليه، ولا كيف، ولا أنت تكلف نفسك البحث لمعرفة ذلك - إنما هو نوعٌ من تأخير البيان عن وقت الحاجة، كما يقولُ علماء الأصول، والدخول في عمل من غير تبيـن وبيان، هو عَين الفَوضَى، التي تلغي كل مقومات المنهج فيه!

بَيْدَ أن الترتيبات، وتقسيم الاحتمالات، وسبر التعليلات للمتوقع قبل أن يقع ورسم خطط التعامل معه من أول نقطة البداية حتى النهاية، حتى إذا حَضَر إبانه، وصار نازلة واقعة - كان لديك التصور الكامل لتفسيره وتعليله، والأدوات الكافية لنقده، وتوجيهه، كل ذلك وما في معناه، هو مقتضى العقل المنهجي، أو التفكير الناهج، الذي يفترض أن يكون شاملًا لكل نشاطات الحياة الإسلامية على العموم.

وبمـا أن البحث العلمي هو أحد أهم خصائص العقل المسلم، فيجب أن يكون من أول ما يخضع لإعادة التشكيل المنهجي، وأن يترتب - لهذا الغرض- في مصاف

---

(١) ن. حول إعادة تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل مثلًا.

(٢) نَهَجَ وأنْهَجَ، واسْتَنْهَجَ. كلها بمعنى واحد، أي وضح واستبان: اللسان (نَهَجَ).

الضروريات، ومقدمات العزائم؛ ذلك أنه: (إذا جاز الترخص في شيء فإن البحث العلمي لا ينبغي أن يكون من ذلك بحال؛ لأنه بمثابة القلب من جسد الأمة)[١].

والحديثُ عن المنهج[٢] في إطار البحث العلمي لا يخرج في معانيه العامة عما قدمناه. وبناءً على ذلك يمكن القول: إن المنهج بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي، ويوجهه مُنذ أن يكون فكرة، حتى يصير بناءً قائمًا، اعتمادًا على أصول وقواعد تشكِّل في مجملها نسقًا متكاملًا هو المسمى بأصول البحث العلمي، ذلك ما سنفصله - بحول اللَّـه - في هذا الكتاب.

أي باعتباره نسقًا متحكمًا في البناء الداخلي للبحث فقط، أي الضوابط المتحكمة في الدراسة أساسًا.

***

(١) مصطلحات النقد العربي (ص ٢٢).

(٢) سيأتي الحديث فيما بعد عن المنهج بمعناه الخاص.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: ضوابط البحث العلمي

أصل (البحث) في اللغة: (طلبك الشيء في التراب: بَحَثَهُ يَبْحَثُهُ بَحْثًا وَابْتَحَثَهُ)[١] ومنه استعمل (البحث) بمعنى (أن تسأل عن شيء وتستخبر)[٢] يقال: (بحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثًا: سأل، وكذلك اسْتَبْحَثَهُ، وَاسْتَبْحَثَ عنه (...)، وابْتَحَثْتُ، وَتَبَحَّثْتُ عن الشيء، بمعنى واحد، أي فتشت عنه[٣].

إن معنى البحث في اللغة إذن: هو طلب أمر غائب! فما واراه التراب لا شك يكون قد غبر عن الأنظار، فهو متغيب، وكذلك ما غاب عن العقل أيضًا هو غابر عن التصور؛ ولذلك يجري البحث عن هذا، أو ذاك، للكشف عن حقيقته أو طبيعته.

أما البحث العلمي فهو: عمل منظم يهدف إلى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال[٤].

إن المشكلة ليست هي في تعريف (البَحْثِ) بقدر ما هي في ممارسته بدءًا بتصور الموضوع حتى الدخول فيه؛ ولذلك فإن أول عقبة علمية، تواجه الباحث هي مشكلة الاختيار!

لكننا بتأمل عناصر التعريف، يمكن أن نصل إلى ضوابط تحدد الاختيار الصحيح، منزلين ذلك على العلوم الشرعية، التي هي المقصود من هذا الكتاب، وعليه فإن أي

(١ - ٣) اللسان: (بحث) والمادة في القاموس والتاج.

(٤) أورد د. أحمد بدر عدة تعريفات لكلمة (بحث) استخلصنا منها هذا التعريف. ن: أصول البحث (ص ١٦) وكذا أسس البحث (ص ٣٥). كما استفدنا في هذه الصياغة من منهج (السبر والتقسيم الأصولي) ن: مناهج النشار (ص ١٢٠).

اختيار، لا بد له من مراعاة الضوابط التالية:

١ -الضابط التعبدي:

قد يستغرب الكثير وضع (التعبد) ضابطًا من ضوابط البحث العلمي، غير أنا - نحن المسلمين - نستغرب إقصاءه ليس من مجال البحث العلمي فحسب، ولكن من كل أنشطة الحياة، داخل المجتمع الذي ينتسب إلى الإسلام!.

لقد كان علماء هذه الأمة يبدؤون في استهلال دروسهم وأعمالهم العلمية عادة بحديث: « **إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»[١] رجاء رفع عملهم ذاك إلى مقام التعبد.

إنه إذا كان الغرب يشجع البحث العلمي في مجتمعه، بخلق هالة كبرى حول رجالات العلم والأدب عامة، فيسميهم « عظماء » فإننا نحن المسلمين لدينا وسيلة أجدى وأنفع من وسيلتهم. إن « العظمة » صورة لحدود مدارك الإنسان الغربي، وهي مدارك مادية عاجلة دنيوية محضة؛ ولذلك فلا ائتمان على الشخص في أن يرائي أو يستكبر أو يطغى بعلمه، أو يستعمله في غير قصد شريف، فيدمر به البشرية جمعاء كما يفعلون هم!

إن (ضابط التعبد) بالنسبة للمسلم هو صمام الأمان الذي يضمن له ولغيره الإخلاص في العمل، والنصح فيه، لنفسه ولمجتمعه وللبشرية كلها. لا أشرف ولا أنبل للعالم من القصد العبادي في مشروعه العلمي، فبه وحده يتجرد تجردًا كاملًا من كل العوائق الذاتية، التي يشتكي منها عادة البحث العلمي، إن العامل من أجل الوصول إلى (مقام العظمة) عامل لنفسه ولنفسه فقط. أما العامل من أجل الوصول إلى مقام (التعبد المحض) فهو عامل للّـه؛ ولذلك كان عاملًا للناس أجمعين؛ ومن هنا كان حرص علماء الإسلام على سلامة (المقاصد)، في كلِّ قولٍ وفعلٍ، يقول أبو إسحاق الشاطبي: (المقاصد أرواح الأعمال)[٢].

---

(١) جزء حديث متفق عليه.

(٢) الموافقات (٢/ ٣٤٤).

ويقول أيضا: (العامل بالامتثال عامل بمقتضى العبودية، واقف على مركز الخدمة فإن عرض له قصد غير اللَّـه، رده قصد التعبد)[1]. وإذن فلا خوف من كل أمراض البحث التي ترجع إلى (عدالة) الباحث؛ كعدم الأمانة في نقل النصوص والاستشهاد بها، والسطو على إنجازات الآخرين، وأفكارهم، وعدم الإخلاص، والنصح، في بذل غاية الوسع، والجهد في جمع المادة، واستقراء الوثائق..إلخ.

إن الباحث الموعود برقابة لجنة المناقشة لأَجْرَأ على التدليس، ما وجد لذلك حيلة، من الباحث الموعود برقابة اللَّـه الذي ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ [غافر: ١٩].

وتأسيس الأعمال العادية - باصطلاح الأصوليين والفقهاء - على (النية) مقامات شتى أدناها: البناء على (قصد الحظ)، أي أن تعمل العمل مجردًا من أي شعور تعبدي، وأعلاها: البناء على (قصد التعبد المحض)، ومعناه أن تعمل العمل بتجريد الإخلاص للَّـه ﷻ، من كل ميل دنيوي. وبينهما مقامات يشترك فيها القصدان، منها ما يكون (قصد الحظ) فيه غالبًا، ومنها ما يكون (قصد التعبد) فيه غالبًا. وتتعدد المقامات، باختلاف مقدار الغلبة بين هذا وذاك، فانظر على أيها تؤسس مشروعك العلمي!

٢-الضابط الإشكالي:

وذلك أن البحث العلمي هو في حد ذاته، طلب لمجهول، غير متحدد في ذاته، وإن كنا نعلم بعض معالمه، أو مظاهره، أو آثاره، لكن حقيقته لا تعلم باليقين، ولا بالظن الراجح، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى بحثه. إن تسجيلك لموضوع، لا ينبني على هذا الأساس ابتداءً، يجعلك حتمًا تعمل خارج إطار (البحث العلمي)، ألم تر- من خلال تعريف هذا - أنه يهدف إلى حل مشكلة معرفية؟ فكيف يكون البحث لا يبحث عن شيء؟

---

(١) نفسه (٢/ ٣٧٤).

إن الدارس حينما يدرس مجالًا علميًا ما، ثم تحول بينه وبين الوصول إلى بعض الحقائق فيه عوائق معرفية معينة، يكون ذلك هو بداية (الإشكال)، فإذا حاول الوصول إلى تلك الحقائق، بواسطة طرق أخرى، غير التي استعملها في البداية، كأن يعدد المصادر، والمراجع، التي يطالعها في موضوعه وينوعها، ثم يسأل الأساتذة والباحثين المختصين بالبحث في نفس المجال، لكنه مع ذلك يصطدم بنفس العوائق دائمًا، فإنه يتركب منها حينئذ (الإشكال العلمي) الذي يمكن أن يعتبر أساس بحث حقيقي.

ومثال ذلك في واقع الدراسات الإسلامية، الدّارسُ لمجال علم التفسير النظري، فقد يصطدم في عمله بعوائق معرفية متعددة، من بينها على سبيل المثال، مفهوم (قواعد التفسير) ذلك أن اختلافًا ما، أو تضاربًا ما، حاصل في استعمال هذا المصطلح، فقد نجده مستعملًا في بعض الكتب بمعنى (العلوم التي يحتاجها المفسر) ثم في بعضها الآخر، بمعنى (ضوابط التفسير) أو(مصادر التفسير). فإذا أردت الاطلاع على مفهومه هنا وهناك، وجدت فيه من الاختلاف كثيرًا. فقد كتب ابن تيمية مثلًا، مقدمة في التفسير قال عنها: (إنها تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه)[1] فذكر منها (معرفة خلاف السلف) و(حكم ما روي عن أهل الكتاب)، و(معرفة أعلام مفسري الصحابة) و(أحسن التفاسير) و(تحزيب القرآن..) وأشياء أخرى تدفع إلى التساؤل عن كيفية استعمال مصطلح (قاعدة) عنده؟ وأما الشيخ جمال الدين القاسمي، فقد جمع في مقدمة تفسيره الذي صدره بقوله: (تمهيد خطير في قواعد التفسير)[2] أمورا تصنف عادة ضمن مصادر التفسير فسماها (قاعدة في أمهات مآخذه)[3] يعني التفسير، وبالنسبة للدكتور محمد حسين الذهبي فقد جعل من قواعد التفسير أشياء لا يفهم وجه استعمالها بمعنى (القاعدة)

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٣٢٩) (مقدمة في التفسير).
(٢) محاسن التأويل (ج ١) بأكمله.
(٣) نفسه: (١/ ٦ - ٩).

وذلك مثل (التزام المفسر بعدم ادعاء التكرار)[١] يعني في القرآن! ومنها ما صنفه من قبل ضمن (العلوم التي يحتاج إليها المفسر) كعلم أسباب النزول[٢] بينما نجد باحثًا آخر في نفس الموضوع ولكن من خلال المجال الأصولي قد جعلها منحصرة فيما يُسمى عند الأصوليين (بمباحث الأقوال) أو (قواعد الاستدلال) اللغوية من واضح، ومبهم، وعبارة وإشارة..إلخ إنه الدكتور محمد أديب صالح، الذي اعتبر (قواعد التفسير التي نحن بصدد الحديث عنها (...) قامت على استقراء أساليب العربية)[٣].

قلت: إذا وجد الدارس هذا في هذه الكتب ومثلها، ثم نظر في غيرها من المظان: في مجال التفسير، وعلوم القرآن جملةً، فانتصبت أمامه نفس العوائق واستشار خبراء الميدان، أعني الباحثين المختصين، والأساتذة المدرسين في نفس المجال، فوجد الاختلاف هو نفسه، أو يزداد، ووجد التضارب في الاستعمال يتضاعف، انبنى على ذلك كله (إشكال علمي) موضوعه مثلًا: (قواعد التفسير دراسة في المفهوم) أو (مفهومها ووظائفها) حسب الوقت المخصص للبحث، بناءً على نوعه من (إجازة)، أو (معمقة)، أو (دراسات عليا)، أو (دكتوراه)، أو ما شابه ذلك، زيادة على ما سوف ينضبط به الموضوع بعد من ضوابط، بُعَيْدَ تعيين نوعه، فقد تُحصر الدراسة عند شخص ما، أو كتاب ما، أو مرحلة تاريخية ما...إلخ.

ثم لا بد من تنقيح (الإشكال العلمي) بتجريده من الشوائب وتحقيق أركانه أعني (العوائق المعرفية) التي يتكون منها، وبيان الزائف منها من الصالح، حتى يتأكد في النهاية، من كون هذا الإشكال حقيقيًّا لا وهميًّا؛ وذلك بكون (عوائقه) مطردة على كل حال، قائمة في كل المظان.

وعليه، فإن قيمة البحث، إنما تتحدد بقيمة إشكاله أساسًا: ما موقعه في مجاله

---

(١) التفسير والمفسرون (١/ ٢٧٧).

(٢) نفسه (١/ ٢٦٨).

(٣) تفسير النصوص (١/ ١٢).

الذي ينتمي إليه؟ وما حجم، وأهمية العوائق المعرفية التي يتكون منها؟ فإذا كان حل كل ذلك خطوة ضرورية، تتوقف عليها خطوات علمية مهمة، وتنبني عليها حلول إشكالات أخرى أساسية، كان البحث المقترح إذن، على رأس الأولويات، وفي مقدمة الضروريات، منهجيًا ومعرفيًا. وتنقص قيمته بنقصان أهمية إشكاله إلى درجة الانعدام، حينما يصير الإشكال وهميًا لا حقيقيًا، فالحرص على قيمة البحث إنما يكون بالحرص على أهمية إشكاله العلمي. وما أصدق الدكتور أحمد بدر حين قال: (يؤكد المشتغلون بالبحث العلمي، أن اختيار مشكلة البحث وتحديدها، ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها)[1] ذلك أن أهمية الإشكال - كما عبر ميشيل بو: (بالنسبة لبحث الأطروحة، كأهمية الدماغ، أو الجهاز العصبي بالنسبة للإنسان، أو كأهمية غرفة القيادة بالنسبة للطائرة، فلا أطروحة جيدة، بغير إشكال جيد)[2].

إن أخطر ما قد يقع فيه الباحث ابتداءً، هو الاختيار الارتجالي لموضوع البحث؛ إذ ربما دخل معركة وهمية: الخصم فيها مفقود، فيبذل من الجهد والوقت أقصاهما للوصول إلى لا شيء! حيث يكون عمله عبارة عن جمع للمعلومات، والحقائق، ليركب منها ما قد ركبه غيره مرة، أو ربما مرات! وأسوق لذلك أمثلة من واقع الدراسات الإسلامية حتى يتضح المراد، فقد يختار الطالب تلقائيًا، أن يكون موضوع بحثه تحت عنوان: (العلوم الإسلامية) أو (الفقه الحنفي) أو (الإمام الشافعي) أو نحو هذا.

إن السؤال الأول المتبادر إلى الذهن هو: ما الأصل الإشكالي الذي تنبني عليه هذه المواضيع؟ أو بعبارة أخرى هل دراستها ستحل مشكلة معرفية ما؟ إن أقصى ما يمكن أن يقدمه الباحث في ذلك، هو انطباعات، ليس إلا. وفرق بين الانطباعات وبين الاستنتاجات العلمية المحددة التي يسعى لها المرء منذ البداية، لتكون مفتاحًا لأبواب علمية، كانت موصدة أمام الدارسين! فموضوع « كالعلوم

---

(١) أصول البحث (ص٦١).

(٢) L'art de la thèse: 31.

الإسلامية »، « أو الفقه الحنفي»، لا يوحي بأي إشكال، فماذا عساه يناقش الباحث في الموضوع الأول مثلًا؟ علم التفسير أم الحديث، أم الأصول، أم الفقه. أم الكلام. أم التصوف...؟ وماذا عساه يناقش في الثاني (فقه المعاملات) أم (فقه العبادات)؟ وفي العبادات، الطهارة أم الصلاة، أم الصيام، أم الزكاة؟..إلخ وأي عمر سيكفيه ليجمع ما ألف في الفقه الحنفي منذ عصر أبي حنيفة إلى اليوم؟

أما بالنسبة لموضوع، كموضوع: « الإمام الشافعي » فرغم أنه لا يوحي بأي إشكال علمي، فإن ضيق دائرته نسبيًّا، قد يغري الطالب باقتحامه، ولكن، ماذا عساه يقول فيه وقد ألف في شخص الإمام الشافعي ومنهجه الأصولي والفقهي وآرائه الكثير بدءًا بكتب الطبقات إلى كتب المناقب حتى ما كتبه المعاصرون؟ إن المغامرة بالعمل في مثل هذا لن تعدو أن تكون اجترارًا لأفكار سابقة، أو إعادة تركيب لصورة كتاب معين، وربما صار العمل في النهاية صورة مشوهة عن الأصل!.

ومن المواضيع المبنية على الإشكالات الوهمية، تلك التي ترجع إلى افتراضات بعيدة جدًّا، أو غريبة جدًّا، وخاصة إذا كانت هذه الافتراضات مصطدمة بأدلة مشتهرة، بلغت في دلالتها درجة اليقين، أو ما يشبه اليقين، وذلك نحو « الأسباب الخفية لبعثة الرسول ﷺ » أو « اشتراكية أبي ذر الغفاري » أو « مادية ابن حزم »... إلخ، إن هذه المواضيع وأمثالها تبحث عبثًا عن اختلاق إشكالات قام الدليل القطعي على انعدامها، فما عساها تكون (الأسباب الخفية) للبعثة النبوية وقد وضح الهدف منها في الكتاب والسنة على الكمال والتمام؟ أليس البحث في ذلك ضربًا في عماية؟ فأسباب البعثات كلها قد وضحت بالنصوص المتواترة والصحيحة. فكيف يتصور أن ثمة أسبابًا خفية؟ وما «اشتراكية أبي ذر»؟ و ما « مادية ابن حزم»؟ إنه إذا كان الموضوع الأول قد يقترح من طرف جاهل، أو متعالم يبحث عن الغرائب، إلى درجة التطرف، في ابتغاء النوادر، والشوارد العلمية، مما يجعله يسقط في مثل هذه الزلات، فإن الموضوعين الأخيرين لن يقترحا، غالبًا، إلا من طرف شخص موجه الفكر، قد آمن سلفًا بالنظرية الماركسية، فعزم على تطبيقها، على قضايا الفكر الإسلامي ورجالات الإسلام!

إن الإشكال الذي لا ينبع من العوائق العلمية الحقيقية هو إشكال وهمي، والبحث المبني عليه إذن، هو بحث لاغٍ!

إن المنتج الأساسي للإشكال العلمي هو الميدان! فأدخل غمار الكتب والمصنفات في مجالك التي تبحث فيه، وأكثر من الاتصالات الهادفة بذوي الاختصاص، تلح لك الإشكالات الحقيقية، وتتبدد أمامك صور العوائق الوهمية!

٣-الضابط الشمولي:

وذلك أن الباحث إذا استطاع أن يؤسس إشكاله، فإن عليه أن يؤطره ضمن رؤية شمولية لمسيرته العلمية في الدراسة والبحث. وأعني بالضبط أن يؤسس لنفسه مشروعًا. وهذا هو الضابط الحضاري للبحث العلمي، وهو أجدر بباحث ينتمي إلى حضارة الإسلام، التي هي في نهاية الأمر عبارة عن مشروع رباني يُقدم إلى الإنسانية جمعاء! ولا شك أن أي إعادة إحياء للدور الريادي لهذه الأمة، هو في ذات الوقت إحياء للمشروع الإسلامي المتعدد الجوانب وليس البحث العلمي إلا جانبًا منه.

إن أحسن خدمة يقدمها الباحث للحضارة الإسلامية، هي أن ينهض بمشروع علمي كامل، أو بجانبٍ من مشروع، على أن يتم الباقي باحثون آخرون، آمنوا بقيمة ذلك المشروع، فالتصور الجزئي للموضوع، الذي تقتضيه الضرورة العلمية، لا بد أن يكون في إطار تصور شمولي للمشروع الكامل، الذي تقتضيه الضرورية الحضارية.

فالناظر في واقع العلوم الإسلامية يتضح له أن هناك صروحًا علمية، يجب أن تُقام، ومشاريع كبرى يجب أن تنجز[1] ! حتى يتسنى لهذه الأمة الانطلاق على الصعيدين: العلمي والمنهجي.

فقد يبدو للباحث بعد التحقيق والتدقيق، أن علمًا ما من العلوم الإسلامية غير قائم الأركان، ولا مبني على نسق دقيق، فيهب عمره لهذا الأمر الجليل، وينذر أن

---

(١) سنبين ذلك بحول اللّه في الفصل الرابع.

يقوم هو بهذا البناء والتركيب، حتى يتم له المقصود أو يهلك دونه، وذلك بإنجاز كل بحوثه في هذا الاتجاه، خطوة خطوة، حتى يصل إلى نهاية المشروع أو نهاية أجله، ولعل اللَّـه بعد ذلك ييسر لهذا البناء من يتممه.

وهذا الضابط زيادة على فائدته الحضارية، فإنه يضمن فوائد أخرى أهمها:

أ - ضبط مسيرة الباحث العلمي:

وذلك أن الداخل في مشروع كهذا سوف يرى متتبعًا خطواته في نفس الاتجاه، يلتقط الشوارد هنا وهناك، فإذا أتم بحثًا انتقل إلى غيره، ليحرر إشكالًا جديدًا، لكن في نفس المجال، وضمن نفس المشروع، وهكذا لا يرى باحثًا في التفسير اليوم. وباحثًا في الحديث غدًا، أو في علم الكلام، أو التصوف، نعم قد يدرس من هذا أو ذاك ما يهم مشروعه الأصلي. وهذا الانسجام يعود بالنفع على الدارس فيكون أقدر على الاجتهاد في مجاله، وحجة إن خولف على خصومه.

ب - ضبط صناعة العمل إلى درجة الإتقان والإحسان:

فكما يستفيد الدارس من الانضباط بشمولية المشروع يستفيد كذلك الموضوع المدروس، فيكون أقرب إلى الجدة والجدية من غيره. محكم الأركان، منسق البنيان، تتجلى فيه مظاهر الخبرة، والصناعة المتقنة؛ لأن الذين تولوا بناءه، وإنجازه هم خبراء الميدان. ولا يعدم باحث في علم من العلوم الإسلامية، إيجاد مشروع علمي ما سواء كان ذلك في نطاق المفاهيم، أو القضايا أو النظريات، أو حتى المكتبيات أو الفهارس!

٤ - ضابط الأوليات العلمية، أو مراحل المشروع التراثي:

قبل أن تبدأ أي عمل مهما كان ذلك العمل، لا بد لك أن تسأل نفسك: بمَ أبدأ وَبِمَ أنتهي؟ وهذا يتجلى بشكل طبيعيٍّ في الحياة اليومية للإنسان، فالمسلم خاصة، إذا استيقظ فجر يومه، فإنه يعرف أن عليه أولًا أن يستعد لصلاة الفجر، وأول الاستعداد هو الوضوء، وإنما وجب الوضوء؛ لأنه شرط في صحة الصلاة، وما لا

يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهكذا فكل عمل له سوابق، ولواحق، ولا يمكن أن تنجز اللواحق، قبل السوابق. والإسلام نظم حياة المسلمين تنظيمًا، فهو بحق (منهج حياة). وأي خرق للترتيب، أعني لمبدأ (الأولويات) هو خرق للمنهج.

وهذا أساسًا، ما يجب أن ينطبق على الميدان العلمي، وترجمان ذلك في الدراسات الإسلامية، أن الباحث في أي مجال من المجالات العلمية، يواجه تراثًا ضخمًا، وهو مجبر في كل الأحوال بالرجوع إلى هذا التراث، إما تلميذًا متلقيًا، وإما دارسًا ناقدًا فاحصًا، وإما محاورًا مجادلًا، وإما مقارنًا أو مؤرخًا، وإما مضيفًا مجددًا. وفي كل ذلك لا بد له من فهم هذا التراث، فهمًا دقيقًا حتى يتسنى له ربط قنوات الاتصال به، مهما اختلفتْ أشكال هذا الاتصال وأهدافه، ورَحِم اللَّـه من قال: « أول التجديد قتل الماضي بحثًا »!

وهكذا ففي إطار ترتيب أولويات البحث في العلوم الشرعية يمكن أن نتحدث عن مراحل ثلاث؛ هي:

أ - المرحلة التحقيقية:

ذلك أن العائد إلى النصوص التراثية لا بد له أن يتأكد من صحتها أولًا، سندًا ومتنًا، أعني أن يتحقق من صحة النص، المقصود للدراسة أو الاستشهاد وهذا ما يفترض أن يكون من منجزات (المرحلة التحقيقية) التي هي أولى الأولويات؛ إذ لا يعقل أن ينجز الطالب دراسة عن شخصية من الشخصيات العلمية مثلًا، معتمدًا في استخراج آرائه من كتاب له لم يتم تحقيقه بعد! ثم يطلق الأحكام الجازمة القاطعة، عن منهج الشخص المدروس مثلًا، أو مذهبه العقدي، أو موقفه السياسي، أو رأيه الفقهي...إلخ، مع أننا لا يمكننا علميًا، القطع بنسبة هذا الكتاب إليه أولًا، ثم صحة ما ورد فيه من كلام جملًا وألفاظًا وحروفًا... ومعلوم أن زيادة حرف واحد، أو نقصه، بل نقطة واحدة كل ذلك يمكن أن يقلِب المعنى في العربية رأسًا على عقب، فما بالك بنقص الألفاظ وزيادتها، أو الجمل، والنصوص، وربما

الأجزاء! والمشتغلون بالتحقيق هم أدرى بخطورة هذا الميدان، وضرورته المرحلية في الدراسات التراثية جملةً. فلا بد إذن في كل دراسة، من سلامة النصوص وصحة نسبتها إلى أصحابها. فإذا كنت باحثًا في شيء آخر غير التحقيق، فاحذر أن تتجاوز ذلك في عملك، أعني أن ترجع إلى نص غير محقق، أو كتاب لم تصح نسبته إلى صاحبه، وتعتمده كليًا أو جزئيًا، بل عليك أن تجتنب الوقوع في هذه الزلة، باجتناب الكتب غير المحققة، والنصوص غير السليمة، وإذا علمت أنه قد صدر من كتاب ما، نسختان الأولى محققة والثانية غير محققة، فاحرص كل الحرص على اعتماد الأولى دون الثانية، كيفما كان غرضُك منها أعني: سواء كانت أساس عملك، أو كانت فائدتها جزئية بالنسبة لموضوعك، أي لا تتعدى نطاق الشاهد.

ب- المرحلة الفهمية :

وهي ثاني مرحلة بعد التحقيق، وتتعلق أساسًا بالعلوم الناهضة، التي استقامت قواعدها، وأصولها، ونضجتْ مصطلحاتها، فصارت مجالًا مناسبًا لبروز العوائق والإشكالات، وذلك نحو علم الكلام، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلوم الحديث.

وهذه العلوم قد بلغت درجة من النضج والتركيب، لم يبق معها من السهل أن نقطع - بعد قراءة نص من نصوصها - بأن مقصود المؤلف هو كذا وكذا، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالقضايا الإشكالية التي طرحت في مجالاتها، فمثلًا حينما يقول المعتزلي: « إنه يجب على اللّـه ﷻ أن يدخل المحسن إلى الجنة والمسيء إلى النار » أو يقول: « إن العقل يحسن ويقبح »، أو يقول الأشعري: « إن العقل لا يحسن ولا يقبح » أو يقول أبو حنيفة: « الاستحسان تسعة أعشار العلم »، ويقول الشافعي: « من استحسن فقد شرع »!..إلخ. فإننا حينما نسمع هذا الكلام ندرك أن ثمة إشكالات حقًا، إنه لمن الظلم أن ننسب إلى عالم قولًا هكذا، بعد قراءة أولية للنص! فبأي معنى يتكلم المعتزلي عن (الوجوب)؟ أبنفس المعنى الذي فهمه الأشعري؟ وكيف يفهمان

معا مصطلحات «التحسين والتقبيح والعقل»، وكذا القول بالنسبة للاستحسان، والاستصلاح، وغيرهما، لدى الأصوليين والفقهاء!

إنه لا مفر من القول بأن النص القديم في العلوم الإسلامية، لا بد - من أجل استعماله واستثماره - من أن يمر في مرحلة ثانية أساسية، بعد مرحلة التحقيق، وهي مرحلة (الفهم)، المبنية - أساسًا - على الدراسات التفسيرية قصد اكتشاف وتحديد مقاصد الخطاب العلمي، في هذا المجال، أو ذاك، وتعتبر دراسة (المصطلح)[1] في نظرنا البنية الأساس، التي تصلح أن تكون أداة الفهم الأولى، والتي عليها ينبني فهم باقي التركيب للنص التراثي[2]. خاصة وأن أغلب الإشكالات التراثية، ترجع أساسًا إلى عوائق مصطلحية.

وأحب هنا أن أوضح أمرًا قد يثيره البعض وهو: أتكون هذه البحوث، وهذه الدراسات، كلها التي تملأ المكتبات مما أنجزه المعاصرون قد بنيت على غير (فهم) لنصوص التراث؟ والجواب :

أولًا: أن (الفهم) فهوم: فهم يقال فيه (أخمن)، وفهم يقال فيه (أظن) وفهم يقال فيه (أرجح)، وفهم يقال فيه (أقطع)، ومن ذا يزعم أنه أنهى (إشكالًا) إنهاءً، يعفي اللاحق من الخوض فيه؟

ثانيًا: وهو ينبني على الأول: يجب أن يعي طلبة العلم أن البحث العلمي الجاد، هو الذي يسعى إلى بناء نتائجه على اليقين، أو على الأقل، على (الظن الراجح)، الذي يعتبر في الشرع موجبًا للعمل، كخبر الآحاد الصحيح!

ثالثًا: صحيح أن قضايا تحسم هنا وهناك، ولكن بعد عراك طويل ومخاض عسير! وقصدنا هاهنا هو اختصار العراك، وتيسير المخاض؛ إذ باحترام نظام الأولويات، نستطيع حل الإشكال العلمي، ببحثٍ واحدٍ، أو بحثينِ، أو ثلاثة، بدل عشرين بحثًا،

---

(١) سير: ذلك بتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الرابع.

(٢) مصطلحات نقدية وبلاغية (ص١٣).

أو بجيل واحد بدل ثلاثة أجيال! وصحيح أن بعض الخطوات المنهجية قد تطول، كما سنبين بحول اللّـه في المسألة الاصطلاحية[1] ولكن كن على يقين أن إغفالها، أو إهمالها أو تجاوزها، سيبقي الإشكال قائمًا إلى يوم القيامة!

ج: المرحلة التركيبية:

وهي المرحلة الأخيرة للنص التراثي، ونعني (بالتركيب) هاهنا: الاستعمال المركب للنص، ذلك أن الدارس له في الإطار التفسيري، إنما يدرسه في إطاره البسيط، ثم بعد ضبط مصطلحاته وتحديد مقاصده، يصبح صالحًا للاستعمال في الدراسات التاريخية والمقارنة، والنقدية والاستنباطية التي تعنى ببناء النظريات والتجديد في العلم، والإضافة إليه، وهذا قصدنا بالتركيب.

إن النص بعد مرحلتي (التحقيق) و(الفهم) يصير أداة علمية جاهزة للاستعمال متى طلبت، وإنما يبقى الحساب بعد ذلك، في طريقة الاستعمال!

وخلاصة القول بالنسبة (لضابط الأولويات)، أنه لا يجوز علميًّا العمل في بحث ضمن مرحلة لاحقة، ومواده يفترض فيها أن تستجيب لمرحلة سابقة! وذلك مثلًا كمن يؤرخ لعلم، أغلب ما صنف فيه، ما يزال بين مخطوط ومفقود، وأغلب ما حقق منه، ما يزال غير مفهوم، على وجهه الحقيقي وقصده الأصيل!

فالأصل إذن ألا تدرس الإشكالات التركيبية، في مجال، أو كتاب، ما تزال الإشكالات الفهمية فيه قائمة، أو ربما الإشكالات التحقيقية!

إن على الدارس التركيبي مثلًا ألا يشرع في عمله، حتى يطمئن إلى أن جميع إشكالاته التحقيقية قد سويت، وأن جميع إشكالاته الفهمية قد حلت، اللّـهم إلا أن يكون الموضوع غير ذي إشكال تحقيقي أو فهمي، وهذا هو غالب طابع الدراسات الإسلامية المعاصرة، أما التراث فيندر أن يسلم مجال من ضرورة إنجاز هذه الثلاثية المذكورة: التحقيق، فالفهم، ثم التركيب.

---

(١) ن. المبحث الثاني من الفصل الرابع.

٥- ضابط الواقعية:

وهذا الضابط هو المسؤول - بعد اختيار الإشكال - عن علمية الإنجاز، والاستنتاج، وبدونه يكون البحث مجرد كلام عام، يحتمل ويحتمل، بل إننا لا نستطيع أن نطلق عليه كلمة (بحث) بالمعنى الدقيق للكلمة!

والمقصود (بالواقعية): هو إمكانية الإنجاز على الوجه الأكمل في زمن معلوم[1]. ذلك أن كثيرًا مما يسمى (بحثًا) لو اتبع في إنجازه المنهج العلمي لاستغرق عمر الباحث كله وزيادة! فقد يكون البحث مبنيًا على إشكال مهم، خادم لمشروع حضاري كبير، غير أنه ليس بواقعي؛ لأن إنجازه بالنسبة إلى فرد واحد، عمل مستحيل، صحيح أنك تجد بحوثًا واسعة جدًا. قد أنجزتْ من طرف فلان أو فلان، ولكن كن على يقين أن أغلب ما يتوصل إليه فيها من نتائج، إنما هو عبارة عن انطباعات ليس إلا. فمثلًا لنقترح عنوانًا لموضوع مهلهل في مجال الفقه، وليكن كالتالي: (نشأة المصطلح الفقهي وتطوره). صحيح أن الموضوع مغر جدًا، وهو مبنيٌّ على إشكال حقيقي، فكلنا نتمنى أن نرى اليوم الذي توضع أمامنا، فيه دراسة مفصلة، عن نشأة المصطلحات الفقهية وتطوراتها، ولكن أليس ذلك مما يفنى العمر دون إنجازه؟ فالدراسة الحقيقية لمثل هذا تقتضي جردًا دقيقًا وشاملًا لكل المكتبة الفقهية، مُنذ أُولى المدونات في الفقه. حتى آخرها، مخطوطها، ومطبوعها، ثم دراسة ذلك كله، نصًا نصًا مع اعتبار اختلاف المذاهب الفقهية فيما بينها، واختلاف الآراء داخل كل مذهب على حدة، إن عملًا كهذا ربما يقصر عن إنجازه جيل كامل من العلماء! ولذلك كان بالنسبة لفرد واحد، بحثًا غير واقعي. وكلامنا هذا لا يلغي ما قررناه في ضابط الشمولية، من ضرورة الدخول في مشاريع كلية، وإنجازها خطوة خطوة من خلال أبحاث جزئية، يقوم بها فرد معين، أو عدة أفراد؛ لأن

---

(١) فمن الواقعية أن تحدد لإنجاز البحث زمنًا معلومًا، معقولًا؛ لأن الدخول في الأعمال، من غير تحديد أفق، أو سقف زمني، يرجى أن يتم الإنجاز عنده، يصيب الباحث بداء التراخي والتهاون، فالتجربة كما يقول ميشيل بو: (تبين أن الذين عندهم كل الوقت، أبدًا لا يصلون إلى إكمال أطروحاتهم).

L'art de la thèse : 29.

الصورة غير الواقعية، هي قيام الباحث بإنجاز ما هو مشروع كلي، في محل البحث الجزئي المحدد بزمن مضيق! كالرسائل والأطروحات.

ولنأخذ مثالًا آخر في مجال الفكر الإسلامي، وليكن كالتالي: « الآثار الحضارية لإشكال التنمية والتخلف في العالم الإسلامي » إن أول نظرة لهذا العنوان تفيدُ أن لا مكان للحديث، عن أي آثار حضارية، إلا بعد الإحاطة الكاملة بواقع الإشكال المذكور، أعني « قضية التنمية والتخلف في العالم الإسلامي » وهي قضية أقرب إلى علم الاقتصاد منها إلى مجال الفكر الإسلامي، فباحث في الدراسات الإسلامية؛ إذ لم تكن لديه معطيات لهذه القضية جاهزة، أيكون بإمكانه جمعها؟ طبعًا لا. والنفي ليس بحكم الاختصاص فحسب، ولكن حتى بحكم الموضوع ذاته، فالعوائق المعرفية هنا. منها ما هو متعلق بذات الباحث، ومنها ما هو متعلق بالموضوع المدروس؛ ذلك أن (التنمية) تحتاج لقياسها إلى « أرقام » في الصادرات، والواردات، والإنتاج، والاستهلاك، والعمل، والبطالة، والتعليم، والأمية..وهلم جرًّا. فهل من السهولة جمع هذا ومثله بالنسبة لقطر إسلامي واحد؟ بله جميع أقطار العالم الإسلامي، وإذا تصورنا ذلك ممكنًا، فبأي سنة يبدأ، وبأي سنة ينتهي؟ أسئلة كثيرة تجعل عملًا كهذا عبارة عن مغامرة خاسرة لا محالة، في ميدان البحث العلمي! أما « الآثار الحضارية» التي هي استنتاج فكري، فذلك باب لبحر لا ساحل له! نعم قد تجد مثل هذا الموضوع مطروقًا، في كتب أو كتيبات لعلماء أجلاء، لكن لا نظن أنهم يسمونها « بحوثًا علمية » وإنما هي « نظرات » أو « رُؤى » أو « مقالات في... » أو « أضواء على... » أو «مدخل إلى... » وغيرها من التقييدات التي تصنف المعروض ضمن ما نسميه (بالانطباعات العلمية) فهي انطباعات؛ لأنها لا تعتمد المنهج العلمي الصارم. وهي (علمية)؛ لأنها مبنية على قدر من المراس والتجربة لا يستهان به، إما بحكم التدريس[1] أو الاحتراف أو غيرهما.

---

(١) كتب الدكتور أمجد الطرابلسي في مجال اللغة والأدب وهو من هو فيه، كتابًا صغيرًا سماه « نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب »، ولم يسمه « تاريخ حركة التأليف عند العرب » مثلًا.

ولا بد أن نشير هاهنا إلى أن كثيرا مما يعتبر « بحثًا غير واقعي» بالنسبة لطالب الإجازة، قد يعتبر واقعيًّا بالنسبة لطالب الدراسات العليا، وكذلك البحث الواقعي بالنسبة للدكتوراة، هو غير واقعي بالنسبة للإجازة، وهكذا فالزمن المخصص للعمل له دور كبير في الحكم عليه بالواقعية، أو عدمها؛ ولذلك كان تعريفنا للواقعية بأنها: (الإنجاز على الوجه الأكمل في زمن معلوم) أما قولنا: (على الوجه الأكمل) فلإخراج المواضيع، ذات الإشكالات المتعددة العوائق، زمانًا ومكانًا، والمنجزة فرديًّا - في (وقت مضيق) - كما يعبر الأصوليون - لأنها أنجزت على وجه غير الوجه العلمي، وهو ليس بأكمل طبعًا!

فإذن، لا بد لتحقيق واقعية البحث: من (موانع) تمنع ما ليس في الإمكان إنجازه من الدخول في مطالب الموضوع، وهذه الموانع قد ينوب أحدها عن الباقي، كما قد يوظف أغلبها، أو بعضها لتحديد الموضوع، ونذكرها كما يلي:

أ-المانع الزمني: وهو أن تحدد مساحة البحث بفترة ما، أو عصر ما أو مرحلة ما وذلك على النحو التالي مثلًا: « الخلاف الفقهي، في عهد النبيﷺ » أو « أسباب الخلاف الفقهي، في عهد الخلفاء الراشدين» وأمثال ذلك.

ب-المانع المكاني: وهو أن تحدد مساحة البحث، بحاضرة ما أو بادية ما؛ كمكة، أو المدينة، أو البصرة، أو بنسيج من المدن والبوادي ذات خصائص مشتركة كالشام، أو الغرب الإسلامي وهكذا.

ومثاله في مجال الحديث عوامل نشأة الوضع الحديثي في العراق حتى نهاية ق ٢هـ

ج- المانع الوصفي: وهو أن يتقيد الموضوع المقترح للبحث، بصفة ينحصر الإشكال فيها فلا يتعداها، وهذا مشهور، خاصة في دراسة الشخصيات، كما يقولون مثلًا: « الإمام الزمخشري مفسرًا والإمام الشاطبي أصوليًّا » وذلك تحرزًا من دخول الزمخشري المتكلم أو الفقيه، أو دخول ابن حزم الأصولي، أو دخول الشاطبي المفسر، أو النحوي، وهكذا.

د- **المانع الانتخابي**: وهو أن تنتخب جزءًا من كل لتركيز البحث عليه سواء كان هذا الجزء شخصًا، أو كتابًا، أو مكانًا... إلخ. ونحوه. مثلًا: « حركة النقد الحديثي بالبصرة خلال القرن (٢هـ)، شعبة بن الحجاج نموذجًا »، أو « منهج التصنيف الفقهي بالغرب الإسلامي » خلال القرن (٦هـ). ابن رشد الحفيد نموذجًا أو « أحكام المرأة الاجتماعية في الفقه الإسلامي من خلال كتاب المحلى لابن حزم ».

هـ- **المانع الطبيعي**: وهو مانع ذاتي، ذلك أن عدة إشكالات علمية تكون بطبيعتها محددة، فلا تحتاج إلى موانع خارجية لحصرها، فهي في غنى عن أي مانع زماني، أو مكاني، أو وصفي أو انتخابي؛ لأن نوع الإشكال، منحصر بطبيعته، ومثاله في مجال أصول الفقه، موضوع « مخصصات العام » أو « مفهوم المخالفة » أو « مفهوم الموافقة »، فهذه إشكالات محدودة في مجالها؛ لأن أنواع « المخصصات » أو « المفهومات » منحصرة معدودة، وإذن فإن مادتها العلمية ليست بالكثرة التي قد تشكل عائقًا منهجيًّا، في دراستها، أو جمعها من مظانها، بل إنه بالنسبة لبحث في الدراسات العليا قليلة نادرة! وعليه فلا حاجة لحصر مثل هذه الإشكالات في فترة ما أو كتاب ما، إلا أن يقصد بها الجانب المصطلحي خاصة.

ومثال ذلك في مجال السنة موضوع « هم النبي ﷺ » والمقصود (بهمه ﷺ) ما هم بفعله ولم يفعله[1] مجموع هذا النوع من سنن الرسول ﷺ لا نحسبه إلا قليلاً جدًّا، ولذلك فإن إحصاءه وجمعه ودراسته، من حيث الحجية، والدلالة، وغيرهما، عمل منحصر محدود، رغم ما قد يبذل فيه من جهد لاستقراء مصادر السنة النبوية، إلا أنه في نهاية المطاف إشكال ممنوع بطبيعته، غير متشعب العوائق.

ونحسب أن بعض (الإشكالات التحقيقية) أيضًا، من هذا الطراز، حينما تتعلق بكتاب محدود الورقات، يكون الإشكال فيه ممنوعًا بذاته، غير محتاج إلى موانع

---

(١) وهو نحو ما روي عن أبي هريرة ﷺ أن رسول اللّه ﷺ قال: « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحتطب ثم آمر بالصلاة، فيؤذن لها ثم آمر رجلًا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم » متفق عليه.

خارجية، لا زمنية ولا وصفية، ولا غيرهما. اللَّـهم إلا أن يكون الكتاب المقصود بالتحقيق ضخمًا، كأن يكون مؤلفًا من أجزاء كثيرة، فها هنا يكون المنع بحصره في جزء واحد، أو في عدد معين من الورقات، وهذا ضرب من المنع الانتخابي.

ويلاحظ أن (ضابط الواقعية) يتحكم في الموضوع، من خلال (عنوانه) أساسًا، من هنا، وجب التأكيد على خطورة العنوان، وأهميته في البحث العلمي.

عنوان البحث علم عليه:

كم يستغرق المولود الجديد من الجدل لتسميته! وكم يكون الوالدان كلفين بهذه التسمية! رغبةً في إيجاد أحسن الأعلام لابنهما، إن اختيار الأحسن، واختيار الأنسب، هو المطلوب أيضًا في مجال البحث العلمي، حينما نفكر في وضع العنوان؛ ولذلك فلا غرو إذا رأيت المناقشين يتشددون في محاسبة الباحث، على عنوان بحثه إذا فشل في استيعاب مضمون الإشكال بدقة، زيادةً أو نقصًا! إن الموانع المذكورة في ضابط الواقعية، أشبه ما تكون بمقاييس الخياط إذا أخطأ في بعضها، لم يأمن أن تنجز البذلة، أوسع، أو أضيق من صاحبها، وكم هو شائه منظره في كلا الحالين!

والمنهج الإسلامي مهتم بالألفاظ والأسماء، وتدقيقها. وتأصيل ذلك في القرآن كثير. منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ۝٤ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤،٥]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤]. فهاتان الآيتان، نصان صريحان، في أهمية تسمية الذوات المادية، وكان الرسول ﷺ، يغير أسماء صحابته الذين دخلوا الإسلام بأسمائهم الجاهلية، فيعوضهم بها خيرًا منها[1].

إن المنهج الإسلامي على العموم يقتضي أن تسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، وهذا أولى أن يكون متمثلًا في منهج البحث، لدى الإنسان المسلم. فعنوان البحث، إذا كان لا يرسم خريطة الإشكال بدقة، هو اسم كاذب؛ ولذلك كان ضبط الموضوع

---

(١) نحو ما أخرجه مسلم عن ابن عمر: أن بنتًا يقال لها عاصية، فسماها الرسول ﷺ جميلة.

وتحديده، إنما يتجلى من خلال العنوان، وتوسم معالم الإشكال إنما يكون ابتداء من تحليل عبارات العنوان، فالموضوع هو العنوان، وهما وجهان لعملة واحدة، تمامًا كما يرتبط المصطلح بالمفهوم، وأي اختلال بينهما يعتبر في ميزان (المنهج العلمي) مرضًا، أشبه ما يكون بالانفصام الذي يحصل في شخصية الإنسان!

٦ - الضابط المنهجي:

لا شك أن طبيعة الإشكال هي التي تحدد المنهج المتبع في الدراسة؛ ولذلك فإن أي اختيار للإشكال، هو اختيار للمنهج ابتداءً يقول دولبوس: « وفي كل الأحوال يكون من العبث، أن نزعم أننا نستطيع أن نبت خارج النظريات، في شأن طبيعة المناهج، التي ينبغي استعمالها، ومغزى المشاكل التي نريد دراستها »[١]، وعليه كان من أوجب الواجبات، استحضار الضابط المنهجي، في أي عملية اختيار لمشكلة البحث؛ لأنه مسؤول عن تحديد صلاحية الموضوع أولًا للمرحلة العلمية الحاضرة، إلى جانب (ضابط الأولويات)؛ ولأنه مسؤول ثانيًا، عن تقويم عوائق الإشكال، وتقديم تصور أولي، عن خطة العمل ومراحل الإنجاز، وكيفيته. فما (المنهج) إذن؟

أما في معاجم اللغة، فالنهج والمنهج والمنهاج: الطريق الواضح. وَنَهَجَ الطريقُ، أنهجَ واستنهج وضح. وكذا نَهَجَ الطريقَ وأنهجه: أبانه وأوضحه، وَنَهَجَهُ سلكه[٢].

أما في الاصطلاح العلمي فهو باختصار: نسق من القواعد، والضوابط التي تركب البحث العلمي، وتنظمه[٣].

---

(١) Philosophie : in la grande encyclopédie .

نقلًا عن المناهج الفلسفية (ص ٣).

(٢) المفردات، واللسان، والقاموس والتاج: مادة (نهج).

(٣) يعرف د. عبد الرحمن بدوي المنهج بأنه « الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة » مناهج بدوي: ٥. ويقول د. قاسم عبده قاسم: (المنهج هو مجموعة العمليات العقلية الاستدلالية تستخدم في حل مشكلات العلم، وبناء العلم نفسه في مرحلة ما من تاريخه)، تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية (ص ١٦٩) (عالم الفكر).

فبناءً على تعريفنا (للبحث العلمي) يكون المنهج نسقًا، أي منظومة من القواعد، والضوابط، التي تركب وتنظم العمل الذي يهدف إلى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال.

وقد حرصنا على استعمال كلمة (نسق) في التعريف، إشارة إلى المضمون الفلسفي الساكن في كلمة (منهج) فقولنا: (المنهج: نسق) يعني أنه منظومة معرفية، أو رؤية فلسفية، صدرت عن تصور مذهبي ما؛ ولذلك كانت المناهج تتعدد بتعدد المذاهب الفكرية، والفلسفية، التي أفرزتها، ثم إن كلمة (نسق) تشير إلى التركيب البنيوي (للمنهج)؛ إذ ليس هذا عبارة عن مجموعة من القواعد، أو طائفة من الضوابط فحسب، ولكن (بنية) محكمة تتشكل من مجموعة من القواعد، والضوابط، إنه تشكيل منتظم لها، فالمنهج التجريبي مثلًا، يتكون من نواة وهي (الفرض)، وكل العناصر الأخرى المكونة له من تجريب، وملاحظة، واستنتاج، وتعميم، وكذا الطرق المختلفة المستخدمة فيه؛ كالاتفاق، والاختلاف، والاشتراك، كل ذلك إنما هو لخدمة (الفرض)، الذي يعتبر محور الإشكال وأساسه.

إن الباحث المسلم هو أولى الناس (بإنهاج) عمله العلمي، خاصة وأن المذهبية الإسلامية، إنما تقدم للناس منهاج حياة. (فالإنهاج الحضاري) هو وظيفة الرسالة الربانية للبشرية، وهو يتضمن فيها يتضمن، إنهاج التفكير، وإنهاج البحث، وإنهاج العمل[1]، وثمة آيات كثيرة تشير إلى هذا المعنى الكلي لرسالة الإسلام؛ منها قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾[الأنعام: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤].

وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾[الزمر: ٢١]، وقوله ﷻ: ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الملك: ٢٢].

---

(١) تحدث رشدي فكار حديثًا مفيدًا عن التحدي الإعجازي للإسلام منهجيًا في هذا العصر. في الفصل الثالث من كتابه (في المنهجية والحوار) (ص ٥٩).

فالإسلام إذن (صراط مستقيم)، و (نور) يمشي به المؤمن بين الناس، إنه منهج؛ ذلك أن المؤمن في الحياة - كما يبدو من خلال النصوص السالفة - يمشي سويًّا على صراط مستقيم، مسترشدًا بنور الهداية، وعن يمينه وشماله ظلمات، ضل بها أقوام، فهم يخبطون على غير هدى.

إن المنهجية في البحث العلمي إذن، ليست ضرورة تقنية فحسب، ولكنها ضرورة إيمانية أيضًا!

أما استحضار (الضابط المنهجي) في عملية اختيار (الإشكال)، فهو أن تحسن الاستجابة (لضابط الأولويات) أولًا، فتدخل في صلب المرحلة العلمية، التي أنت فيها، بالنسبة إلى موضوعك، أعني ألا تختار التأريخ لما لم يتم وصفه، ولا وصف ما لم يتم جمعه، أو تحقيقه، وكذا ألا تختار التأريخ لما أرخ، أو وصف ما وصف، أو جمع ما جمع وحقق، إلا أن تكون ناقدًا. فإذا سلكت البحث من بابه، واخترت أن تنجز ما حقه أن ينجز اليوم لا غدًا، كان عليك - ثانيًا - أن تحدد منهج الدراسة، ذلك أن التصور الدقيق للموضوع، يعني- كما أسلفت - التصور الدقيق للمنهج، بل في ضوء تصور المنهج تتحدد صيغة العنوان أحيانًا. إن عليك أن تعلم ماذا ستصنع في دراسة إشكالك المختار، قبل أن تشرع فيها:

هل ستحقق؟ هل ستصف؟ هل ستحصي وتستقرئ؟ أم هل ستحلل وتعلل؟ أم أنك ستؤرخ؟ أم ستصنع بعض هذا وذاك؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة يعني: استحضار (الضابط المنهجي) في اختيار إشكال البحث؛ ولذلك وجب على الطالب الباحث، أن يكون عليمًا بمناهج البحث العلمي إلى درجة تبلغه رتبة الاجتهاد فيها أو تكاد!

ومن هنا تأتي مشروعية الحديث عن طبيعة (المنهج) في العلوم الشرعية، لسبر مفهوم (العلمية) فيه. وتقديم تصور يتضمن تصنيفات مقترحة لمناهج البحث، بما يناسب طبيعة تلك العلوم، فأما الأول فهو ما سنفصله في المبحث الموالي بحول

اللَّـه، وأما الثاني فقد خصصنا له الفصل الثاني بكامله، عسى أن يحصل الطالب الباحث على معالم تمكنه من تطوير قدراته المنهجية رجاءً أن يبلغ ما يقتضيه (الضابط المنهجي) في البحث العلمي.

***

اَلمَبْحَثُ اَلثَّانِي: عِلْمِيَّةُ المنهج بين العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية

إن الحديث عن (المناهج العلمية) في إطار الدراسات الإسلامية، يوقفنا أمام المشكل الحضاري للمنهجية على العموم، وهو ما أسلفنا الإشارة إليه في قول (دولبوس) من ارتباط المناهج بنظرياتها؛ ذلك أن المنهج إنما هو وليد المذهب الذي أفرزه، وعليه فإنه - يقينًا - يحمل كثيرًا من خصائصه، وراثة، والقول باستقلال المنهج استقلالًا تامًّا، إنما هو جهل، أو افتراء!

و(المناهج العلمية) المتحدث عنها اليوم، في الكتابات العربية المعاصرة، هي في أغلبها (المناهج) التي أنتجتها، أو أعادت إنتاجها، المذاهب الغربية؛ ولذلك فهي تتميز بطابعها العلماني - كما سأبين - تميز مصانعها المذهبية، التي أنتجتها هناك!

والغرب تقدم بشكل كبير في ميدان (المنهجية أو علم المناهج) = (METHODOLOGIE) والإضراب عن ذلك كله، حكم على الذات بالإقامة الجبرية، كما أن فتح الباب على مصراعيه، كما يرى البعض، تهور ناتج عن الانبهار والاستلاب الحضاريين.

ولذلك فإننا الآن في أشد الحاجة إلى موقف صلب، موقف ينبني على مبدأين: مبدأ التحدي، والاعتزاز بما لدينا من تراث، زاخر بأصول منهجية، إسلامية، بإمكانها أن تؤطر فكر المسلم المعاصر، في أبحاثه، وعلومه كلها، لو عَمِل حقًّا على استخراجها، وتركيبها، ببذل الجهد في فهم الذات ودراستها. ومبدأ الاستفادة من الغرب منهجيًّا عن طريق ما أُسميه (بالاستصلاح) [1] بدل (الأسلمة).

---

(١) الاستصلاح: عند الأصوليين هو منهج الاستنباط عن طريق اعتبار المصالح المرسلة؛ حيث يكون الشيء =

إن على باحثي الدراسات الإسلامية أن يفتحوا باب الاجتهاد المنهجي ويقتحموه على الآخرين، قصد تأسيس ذات منهجية، مستقلة، خالية من العقد النفسية، التي ما زالت تربك المنهجية الغربية، بسبب الظروف التاريخية التي مر بها العلم هناك، فتجد عالمًا مثل (فلاديمير كورغانوف) يقول في كتابه (مناهج البحث العلمي): « العالم ملحد بصورة منهجية »[١] مستشهدًا بقول (ب جرمان): « إن العمل العلمي هو منهجيًا ملحد »[٢] ثم يعقب قائلًا: « إن الميتافيزيا، لا يمكن أن تتدخل في مناهج البحث، دون أن تفسدها »[٣] هكذا (!!!).

إنني - مع ذلك - أعذر الرجل؛ لأنه يتحدث من مرجعية الصراع العلمي/ الكنسي. يقول تحت عنوان « الروح العلمية والنفسية التفتيشية »: « التعايش بين العلم والدين لم يكن دائمًا سليمًا، فقد ظلت الكنيسة لمدة طويلة، تحاول خنق الاكتشافات التي كانت تتعارض مع معتقداتها الأساسية (...) واليوم .لم يعد أمام العلماء، في مواجهة الكنائس المسيحية، إلا النضال من أجل علمانية التعليم »[٤]. صحيح أنه يقصد هنا الكنيسة خاصة، إلا أن كثيرًا من المفكرين العرب، الذين، نادوا بنفس الفكرة تجاه الإسلام استقوها من هذا المكان أو مثله. وإن تعميمات مقصودة أو غير مقصودة تجعل القارئ غير المحصن، ينجرف وراء تيار الاستلاب، وذلك في مثل قول فلاديمير: « على الباحثين أن يواجهوا « رجال الدين » في الديانات الجديدة والعقائديين المتحجرين (...) كل الذين يعجبون بغاليله ودارون، عليهم واجب ملح: أن يعارضوا بشجاعة، دائمًا وفي كل مكان، روح التفتيش والاضطهادات الجديدة »[٥].

هذه الروح العلمانية، هي نفسها التي سرت في المؤلفات العربية، التي صنفت

= غير منصوص عليه بنص جزئي فيؤخذ به استصلاحًا ويعتبر بذلك أمرًا مشروعًا. وقد نقلت هذا المصطلح للتعبير به على ما يسمونه (الأسلمة) نظرًا لأصالته من جهة، ولاستجابته للاشتقاق اللغوي من جهة أخرى، فنقول: (استصلاح) العلم، بدل (أسلمته) وكذا (استصلاح) الفكر، (واستصلاح) المنهج...إلخ.

(١ - ٤) مناهج (فلاديمير) (ص ٩٢).

(٥) السابق (ص ٩٣).

في (المنهجية)، يقول الدكتور محمد عماد الدين إسماعيل في كتابه (المنهج العلمي وتفسير السلوك): « لم يكن من المستغرب أن يهاجم العلم في بعض الأحيان، وأن تنشأ دعوة إلى التخلي عن العلم، ولو في الوقت الحاضرة على الأقل، أو الاتجاه بالإنسانية نحو إحياء الفنون، أو إحياء الدين »[١]. ومثله قوله في نفس الكتاب: « فالإنسان الحديث لم يتحرر بعد كلية من الاستعانة بمثل هذه التكوينات الغيبية »[٢] التي « تفترض وجود أسباب، أو عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...) ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها، من حيث الوصول إلى أهداف العلم »[٣].

وهكذا إذن يبين لنا المؤلف - متأثرًا بالرؤية الغربية - أن العلم لا علاقة له بالدين. بل لا يمكن الوصول إلى العلم، باعتماد تفسيرات غيبية!

ويقول الدكتور محمد فتحي الشنيطي في كتابه (أسس المنطق والمنهج العلمي) متحدثًا عن العلوم الإنسانية: « ... فهذه العلوم، لكي تصل إلى مثل ما وصلت إليه العلوم الطبيعية المادية، من عموم، وشمول، وحتمية، لا يمكن أن ترتبط بالقيم »[٤]!! وأصرح منه قوله في نفس الكتاب: « أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي »[٥] كذا!!!.

ويعتبر كتاب (أصول البحث العلمي ومناهجه) للدكتور أحمد بدر، من أهم ما ألف في العربية في هذا الميدان، فقد استقى من مصادر غربية وعربية متعددة جدًّا، وجاء بعلم وفير، ودقيق: فهو بحق من الدراسات العربية الرائدة (في علم المناهج)، إلا أنه مع الأسف لم يسلم من (الطابع العَلماني) للمنهجية الغربية، فهو مثلًا يقول تحت عنوان: « الطرق المتبعة في المبحث والإضافة إلى المعرفة »[٦]، محذرًا مما سماه بـ « مصادر الثقة والتقاليد السائدة »: « إن الدارسين والباحثين يقومون باقتباس

---

(١) المنهج العلمي (ص ٣).
(٢) المنهج العلمي (ص ٣٨).
(٣) المنهج العلمي (ص ٣٩).
(٤) أسس المنطق (ص ١٩٧).
(٥) أسس المنطق (ص ١٩٨).
(٦) أصول البحث (ص ٣٠).

بعض ما كتبه « أهل الثقة » في المجالات المختلفة، وغالبًا ما يكون هؤلاء مخطئين في بعض- أو في كل - ما قالوه (...) لقد اعتمد الإنسان منذ قديم الزمان، على بعض مصادر الثقة؛ كالكهنة، أو الحكماء، في فهم وتعليل بعض الظواهر (...) أما بالنسبة للتقاليد السائدة، فيمكن أن نشير إلى أن تطور العلوم الطبيعية، كان حافلًا بصدامات عديدة، مع التقاليد السائدة، وأسماء جاليليو وداروين قد ارتبطت بهذه الصدامات، كما اعتمدت كثير من المقدمات والحيثيات - الخاصة بالدين والسلوك الاجتماعي- على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة...»[1]. وهكذا « ترفض الطريقة العلمية الاعتماد على مصدر الثقة»[2] ! !!

ولست أدري هل فكر الدكتور بدر، وهو يكتب هذا الكلام بالعربية، ماذا قد يرادف مصطلح (الكتاب المقدس) عندنا؟ وكذا مصطلح (أهل الثقة)؟ أما الأول: فلا كلام عليه لوضوحه، وأما الثاني، فمعلوم في الدراسات الإسلامية أن مصطلح (الثقة) من أرفع (درجات التعديل) لدى المحدثين! (فأهل الثقة) إذن هم الذين يحتج بحديثهم[3]، ولن أقول هاهنا: إن هؤلاء هم نقلة العلم الذي انبنت عليه حضارة الإسلام، ولكني أقول إنهم هم الذين وضعوا أدق منهج نقدي للمرويات[4] إطلاقًا.

وبناءً على ذلك يمكن أن نفهم مع الأستاذ منير شفيق، كيف أن « الذين يقرأون الإسلام، والتراث، والتاريخ، والأنماط المجتمعية الإسلامية، ومختلف ظواهرها، من خلال ما يسمونه « المنهج العلمي » القائم على الموضوعات، والنماذج المستمدة من النمط الحضاري الأوروبي، ماضيًا، وحاضرًا، ليسوا من العلمية في شيء، وليس منهجهم علميًا، بالرغم من كل ادعاء؛ لأنه من غير العلمي أن تقرأ الأنماط المجتمعية

---

(١) أصول البحث (ص ٣٢) وبنفس المعنى والسياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة): أسس البحث (ص ٧٦).

(٢) أصول البحث (ص ٤٣).

(٣) ن. المنهج الإسلامي (ص ٢٢٦ - ٢٣٠).

(٤) نفسه (ص ٢٢٦ - ٢٣٠).

الحضارية المختلفة، من خلال منظور التجربة الأوروبية، وعبر نظرة الغرب إلى نفسه وإلى العالم »[١].

وعليه فأنا مع الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة في قوله - في إطار البحث الاجتماعي - إن على الباحث « أن يسعى دومًا ألا تطغى النظريات على المنهاجية في بحوثه، فالنظريات والمفاهيم، وأساليب البحث، ليست إلا آلات مسح، ووسائل تحليل، عليه نقدها هي، على ضوء الواقع الاجتماعي العربي، لا نقد المجتمع العربي على ضوئها هي (...) فنوعية المنهاجية المتوخاة ذاتها، تملي علينا إذن كثيرًا من الحذر، والتحري، وقسطًا وافرًا من التواضع، والنقد الذاتي »[٢]، ولذا « كان لزامًا علينا أن نفكك المنهجيات المتبعة في هذه الدراسات الدخيلة »[٣]، وهذا يعني « ضرورة نقل محور البحوث، ومركز الثقل المنهاجي من معايير دخيلة إلى معايير ذاتية »[٤].

ولكم كان الدكتور رشدي فكار - وهو أستاذ المنهجية - دقيقًا، حينما عبر بلفظ (الاستئناس)[٥]. في إطار استفادة الدراسات الإسلامية من المناهج العلمية؛ حيث قال: « يمكن للدراسات في العلوم الإسلامية، أن تنتفع بهذه المناهج، على ضوء الاستئناس المبسط لها »[٦]. ولكن ألم يَئِن الأوان بعد، لتجاوز مرحلة (الاستئناس) إلى مرحلة (الاستصلاح) التي تعني فيما تعني: إعادة الإنتاج، وإعادة التشكيل، والإخراج؟

وبعد؛ فالحديث عن مناهج علمية، في العلوم الشرعية، يمكن أن يثير سؤالًا، طالما طرح في مجال العلوم الإنسانية يتعلق بمفهوم (العلمية) التي يوصف بها

---

(١) الإسلام في معركة الحضارة (ص ١٦٨).

(٢) تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (ص ٢٣)، (عالم الفكر).

(٣) نفسه (ص ٢٤).

(٤) نفسه (ص ٢٥).

(٥) جعل عنوان الفصل الثاني من كتيبه القيم (في المنهجية والحوار) كالتالي: « استئناس المنهجية في الدراسات الإسلامية وإطارها العملي والتطبيقي » (ص ٤٣).

(٦) في المنهجية (ص ٤٨).

المنهج. ذلك أن الإنسان بصفته موضوعًا ومنتجًا في نفس الوقت أكثر حضورًا في العلوم الإنسانية، بشكل يصبح به عائقًا أمام (علمية) المناهج. ورغم أن مجالات (الإنسان) في العلوم الشرعية تختلف عن مجالاته في العلوم الإنسانية، فإننا سنبين، بحول اللَّـه، حدود، ومظاهر (العلمية) المتعلقة بمناهج العلوم الشرعية، مقارنة بالأولى.

أولًا: المشكل المنهجي لقضايا الإنسان في العلوم الإنسانية:

لقد انطلق السبق المنهجي الذي عرفه الغرب، من بؤرة الثورة العلمية التي عرفتها علوم الطبيعة خاصة، مع بداية عصر النهضة الأوروبي[1] ذلك أن « التأكيد على الموضوعية، والتجرد من الهوى الشخصي هو ما تبلور كمنهج علمي مع بداية عصر النهضة في أوروبا ممثلًا في أركان ثلاثة، وصفها برتراند راسل في إيجاز بليغ بأنها:

١- استناد تقرير الحقائق العلمية إلى المشاهدة، لا إلى سلطة من يقررها من الأفراد أو المراجع، أو مكانتهم.

٢- عالم الجماد منظومة تخضع كل التغيرات فيها لقوانين طبيعية.

٣- الأرض ليست مركز الكون. والإنسان ليس هو الغرض من وجودها؛ إذ إن الغرض من وجود الأشياء مفهوم بلا فائدة في العلم! »[2] كذا! ورغم ما تتسم به هذه الأركان من طابع (عَلماني)، فإن انطلاق أصل المنهج العلمي المعتمد لدى الغرب، كان بفضل تتلمذه على المنهجية الإسلامية أساسًا؛ إذ إن الفكر الإسلامي بمعناه الواسع « شكل أرضية تعتبر بمثابة انطلاق أو أصول للنهضة الأوربية الحديثة في عقلانيتها »[3] على حد تعبير الدكتور رشدي فكار.

بيد أن أحادية التطور، الذي عرفته المناهج العلمية في الغرب - لتبلورها في إطار

---

(١) في مناهج البحث العلمي (ص ٤) (عالم الفكر).

(٢) نفسه (ص ٥).

(٣) في المنهجية (ص ١٨)، ن... أيضًا مناهج النشار (ص ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٧).

علوم الطبيعة ابتداءً - جعلتها تطمع في اكتساب خصائص العلم الطبيعي: مما أدى إلى نشوء إشكال تطبيق (المنهجية العلمية) في ميدان علوم الإنسان!

ورغم أن أغلبية « العلوم الطبيعية تعتمد على المنهج التجريبي في البحث »[١] الذي يصعب نقله إلى ميدان الإنسان، فإن الانبهار، والإعجاب الكبيرين، بما حققته هذه العلوم، جعل علماء الإنسان في الغرب يفتنون بمنهجها ذاك، ويدعون إلى إخضاع الظاهرة الإنسانية (للتجربة)، مثلها في ذلك مثل الظاهرة الطبيعية! وقد كانت (المدرسة السلوكية) في علم النفس، (والمدرسة الوضعية) في علم الاجتماع، (والمدرسة التوثيقية) في علم التاريخ، هي أبرز تجليات هذا الاتجاه.

إلا أن فريقًا من العلماء عارض ذلك، مبينًا استحالة تطبيق (المنهج العلمي) أصلًا في علوم الإنسان، وصعوبة الوصول إلى نتائج موضوعية بواسطته. وجوهر الإشكال كما ذكره (فلاديمير) هو: أن «العالم - وهو الحكم الموضوعي نسبيًّا تجاه كل ما يهم الطبيعة عمومًا - يفقد حتمًا قسمًا من هذه الموضوعية، منذ أن يصبح بآنٍ واحدٍ، مشاهدًا وعاملًا، حكمًا وفريقًا »[٢]!

وقد أرجع الدكتور أحمد بدر، هذا الإشكال إلى ستة عوائق، نوردها بتركيز كما يلي:

١ - عدم دقة المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية؛ لأنها مطاطة.

٢ - الحقائق الاجتماعية إذا وجدت تخضع للتفسير الذاتي، وذلك لتدخل الهوى الشخصي والسياسي...إلخ.

٣- صعوبة التحكم في المواقف الاجتماعية والسلوكية؛ نظرًا لتعدد وتداخل مكوناتها؛ مثل: البيئة، والثقافة، والاقتصاد، والسياسة والاجتماع والبيولوجيا.

٤ - ارتباط التجارب والظواهر الاجتماعية، بزمان ومكان معينين؛ لأن الحدث لا يقع إلا مرة واحدة في مكان وزمان معينين.

---

(١) أصول البحث (ص ٢٤٩).

(٢) مناهج فلاديمير (ص ٨١).

٥- الذاتية والموضوعية في الدراسات الاجتماعية والسلوكية، والمقصود انعدام الموضوعية في الجانب الذاتي من الحياة الذي هو موضوع علوم الإنسان.

٦- الدراسات الاجتماعية والسلوكية، وطرق القياس الكمية والكيفية: يعني أن الجانب الكيفي في الطبيعة؛ كالحرارة والبرودة، والثقل، والخفة، يعبر عنه بمقاييس كمية، أي بلغة الأرقام. وهذا غير متيسر في تحديد الإشكالات الكيفية، في علوم الإنسان كتقلباته الاجتماعية، وحالاته النفسية...إلخ[١].

ومهما يكن الإشكال، فقد مضت علوم الإنسان في طريق مقاربة مناهج العلم الطبيعي: (فهي تستعمل نفس « الأساليبِ » ملاحظة صبورة ودقيقة، مراقبة مراجعات متكررة، مناقشة مفتوحة، وأحيانا حتى تجريب ذكي)[٢] وتلك هي مجمل خصائص المنهج التجريبي[٣].

إلا أن تقدم العلوم الطبيعية، مع بداية القرن العشرين، ألغى كثيرًا من ثوابت (العلم القديم) على حد تعبير العالمين « روبيرت م.أغروس، وجورج ن. ستانسيو » الذي عَرِفَ أوج ازدهاره في القرن التاسع عشر، يقول هذان العالمان الأمريكيان: « وأحرز القرن العشرون بالفعل فتوحات باهرة ولكنها لم تكن بأي حال من النوع المتوقع، فالاكتشافات الجديدة، لم تكمل فيزياء نيوتن، بل أطاحت بها »[٤]. مما شكل ضربة لما أسمياه بـ (المادية المنهجية)[٥]. ذلك أن « النظرة القديمة لا تتضمن إلا المادة، والقوانين الطبيعية أما النظرة العلمية الجديدة فمن المحتم عليها أن تتضمن المادة، والقوانين الطبيعية والعقل »[٦]. لأن الثورة العلمية التي حدثت في « فيزياء الجسيمات، قدمت من المادة العلمية، ما لا يمكن إخضاعه للتجربة فبعدما أثبت « إيرنست رذرفورد عام ١٩١١م » « أن الذرة تتكون من

---

(١) أصول البحث (ص ٢٤٩ - ٢٥٢). وقد حاول الدكتور أحمد بدر إبطال كل هذه العوائق، أيضًا: ما أورده الدكتور فاخر عاقل في (أسس البحث)، (ص١٧-٢٠).

(٢) مناهج فلاديمير(ص ٨٠، ٨١).

(٣) أصول البحث (ص ٢١٠).

(٤) العلم في منظوره الجديد (ص ٢١).

(٥) نفسه (ص٢٠).

(٦) نفسه (ص٢٢).

نواة متناهية الصغر، يحيط بها حشد من الإلكترونات »[١] بدأت الصعوبة في تفسير تركيب الذرة، استنادًا إلى فيزياء نيوتن، تتجلى بشكل جدي[٢] خاصة وأن (الإلكترون) تصعب ملاحظته حتى بالمجهر الذري!

فكيف إذن يتم إخضاع مثل هذا الموضوع للتجربة؟ وعليه، فقد أعلن العالم الفيزيائي آينشتاين أحد رواد (النظرة العلمية الجديدة) « أنه لا سبيل يؤدي للوصول، من التجربة، إلى نظرية »[٣]!!!

وهكذا بدأت العلوم الطبيعية، تعود لتستلهم المنهج الرياضي، المبني على الاستدلال العقلي، وهو ما يفتح الباب أمام تدخل الذات في الموضوع.

ولكن رغم ذلك، أي رغم اقتراب العلم الطبيعي من العلم الإنساني، ورغم الاقتباس المنهجي لهذا من ذاك، فإن علوم الإنسان في الغرب ما زالت أوغل في الذاتية؛ لأن الدارس والمدروس في نهاية المطاف، هو الإنسان، ولا ضمانة لرفع تورطه الشعوري أو اللاشعوري في الملاحظة والتحليل والتأويل!

ثانيًا: المسألة المنهجية لقضايا الإنسان في العلوم الشرعية:

بعد هذا العرض المركز، للإشكال المنهجي في العلوم الإنسانية، لدى الغرب، يمكن الآن طرح السؤال التالي:

إلى أيِّ حدٍّ يمكن تشكل عائق (الذاتية) في الجانب الإنساني من العلوم الشرعية؟ بل هل يمكن الحديث عن فشل (الضبط المنهجي) في إطارها، بسبب العائق المذكور؟

إن الإنسان هو أحد مواضيع العلوم الشرعية، وإذا بدا أنها تنصرف إلى غير ذلك أحيانًا - كما في التفسير مثلًا - فإن المقصود الأصلي في نهاية المطاف، هو الإنسان؛ لأن الشريعة الإسلامية، إنما جاءت لمصالح العباد، في المعاش والمعاد، كما قرره غير واحد من العلماء [٤].

(١، ٢) نفسه (ص٢١).

(٣) في مناهج البحث العلمي(ص ٨) (عالم الفكر).

(٤) ن. مثلًا الموافقات (٢/ ٦).

فإذا كان المقصود بالعلوم الإنسانية، أنها الدراسات التي تدرس الإنسان فردًا وجماعةً، من أجل مصلحته، وتطوير حياته نحو الأفضل، فإن العلوم الشرعية أكثر (إنسانية) من العلوم الإنسانية، ولا نظن أن هذه الأخيرة قد حققت كثيرًا، مما قامت من أجله، بل ما زالت عاجزة عن تفسير، وتوجيه أغلب قضايا الإنسان، بينما العلوم الشرعية، قد خاضت تجربة تاريخية، طيلة عدة قرون، وجهت فيها الأمة الإسلامية توجيهًا محكمًا راشدًا، فأوجدت المجتمع الذي تعايش فيه المسلم، والنصراني، واليهودي بالعدل. إلى أن أجبرت الأمة على التخلي عن علومها تلك.

بَيْدَ أن العلوم الشرعية، رغم أنها (إنسانية) في مقاصدها، فهي ربانية في منطلقاتها، وهذا سر تميزها، وسبب نجاتها من كثير مما تتخبط فيه العلوم الإنسانية من عوائق منهجية.

وعليه، فقد وجب أن نعرف الآن وضعية (الظاهرة الإنسانية) في العلوم الشرعية، إزاء أخطر ما عرفته من عوائق منهجية في العلوم الإنسانية، كما أوردناها سالفًا، مختزلين إياها في أربع قضايا:

١ - عائق الذاتية:

وهو يتجلى في اتباع الهوى لدى دراسة الظواهر، والحكم عليها من جهة، وفي تداخل الذات والموضوع؛ لأنهما واحد، فتحجب الرؤية الواضحة المستقلة، من جهة أخرى.

ونحن نذكر، ها هنا أن علماء الإسلام لم يكونوا يغيبون (الضابط التعبدي) في أبحاثهم، ودراستهم على الإجمال، ومن شذَّ عن ذلك سقطت عدالته بين المسلمين فلم يأخذ عنه أحد!

والضابط التعبدي هو أضمن وسيلة لتجرد العالم عن داعية هواه، حتى إذا حكم، حكم بالعدل، والنصوص القرآنية، والحديثية، الداعية إلى التزام العدل، والقسط والقصد في الأمور كلها، مستفيضة جدًّا، ويكفينا منها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

﴿ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[النساء: ١٣٤] ومثل هذا كثير[١] .

وهكذا كانت الاستجابة (للموضوعية العلمية)، في البحث العلمي، لدى المسلمين استجابةً طبيعية؛ لأنها تنبع من قناعة التعبد، وهي قناعة مبنية على صفاء النية، وتجردها للّـه، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ولكي نبرهن بالدليل القاطع على صحة هذا المعنى نضرب أمثلة من واقع البحث العلمي في الإسلام، حتى يتبين لنا، من خلال التجربة التاريخية، ما بلغته صروح النزاهة، والموضوعية، من تقدم، لم يزل يشكل لدى الغرب، حلمًا علميًّا أقرب إلى المستحيل!

يقول الدكتور فاروق حمادة: « إن هذا المنهج الذي هيمن على الأمة الإسلامية آنئذ فبعث فيها روح الحياة الفاضلة المثلى، جعل أهله متجردين من ذواتهم، وأهوائهم، وشهواتهم، فأحبوا للّـه، وأبلغوا للّـه (...) فإذا قابل المسلم، بالأمس، ابنه وأباه وعمه وأخاه، في معركة السلاح والسنان، فإنه اليوم يقابله في ميدان العلم والمعرفة، فيتهمه بأنه غير أهل لأخذ العلم عنه (...) دون أن تمنعه غريزة المحبة، أو عاطفة الأبوة، أو اعتراف البنوة، أو عذل العاذلين؛ لأن العقيدة ضبطت مشاعرهم، وخشية اللّـه أحكمت تصرفاتهم، فأخلصوا بعهدهم لربهم سبحانه، ولنبيهم ﷺ (...) فبالأمس أعلنها الإمام علي بن المديني، أستاذ البخاري أمير المؤمنين في الحديث، على رؤوس الأشهاد، عندما سُئِل عن أبيه، فأجاب: إنه الدين، وإن أبي ضعيف في الحديث، وتركها أبو داود السجستاني صاحب السنن، كلمة باقية في الوارثين، عندما سئل عن ابنه العالم عبد اللّـه، فقال لهم: إن ابني كذاب، ومن البلاء أن يطلب للقضاء! »[٢]

---

(١) ن: مادة (عدل) و (قسط) في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

(٢) المنهج الإسلامي (ص ٦، ٧).

والنصوص العلمية المصدرية في هذا المعنى كثيرة جدًّا، لولا خشية الإطالة لأفضنا فيها[1].

هذا فيما يتعلق بحكم الذات على الظاهرة الإنسانية، ودراستها بتجرد، ونحن هنا لم نضع التفصيلات، وإنما المقصود عندنا في هذا الكتاب هو محاولة وضع الأصول المنهجية واستنباطها من التراث الإسلامي.

أما فيما يتعلق بالتداخل الطبيعي (اللا إرادي)، بين الذات والموضوع كما تقدم، فهذا للإسلام فيه ضوابط أخرى، وموانع عجيبة، لا تتيسر لغير ممارس للمنهج الإسلامي في حياته الخاصة والعامة.

وأساس المشكلة ها هنا، أن الذات حينما تدرس الظاهرة الإنسانية - وهي جزء منها - إنما تكون في واقع الأمر، تدرس نفسها، فكيف إذن تتلخص من شعورها للحكم على شعورها؟ أو كيف تفسر سلوكها، بعيدا عن الذات، وهو صادر منها؟ فمثلًا لنفرض أن دارسًا يدرس ظاهرة اجتماعية ما، ولتكن (جنوح الأحداث) أو(الفشل الدراسي)، أيستطيع أن يتخلص في حكمه على هذه، أو تلك من التأثر بتجاربه الشخصية؟ فعلًا إن ذلك لصعب جدًّا، ما لم يترتب على النظر في ذاته لمعرفة أسرارها وقوانينها الفطرية للسيطرة على زمامها، وهذا بالضبط ما يخوله المنهج الإسلامي للباحث المسلم.

فالإنسان المسلم عمومًا، يتدرب في تعبده على (محاسبة) نفسه، و(المحاسبة) من المقامات التربوية العظيمة في الإسلام، إنها محاولة عزل الذات عن الذات، أي محاولة تقوية (النفس اللوامة) على حساب (النفس الأمارة)؛ لأن (اللوامة) هي المسؤولة عن تربية الفرد، على النقد الذاتي، أما (الأمارة) فتعني إخضاع الواقع للنظر الشهواني، وتفسير السلوك الذاتي إزاءه بما يرضي الشهوة!

إن علمين جليلين في الإسلام هما (مقاصد الشريعة)، و(التصوف السني)

---

(١) انظرها مفصلة بمنهج توثيقي في (حركة النقد الحديثي) (٢/ ٣٨٦ - ٤٠٠).

يتكفلان بضبط النفس، وتدريبها، بواسطة القواعد العلمية والشعائر التعبدية، قصد البلوغ إلى درجة الاستقلال، أي استقلال الذات عن الذات؛ حيث تفنى النفس عن شهود ذاتها، أي شهواتها، وتبقى بشهود الحقيقة العلمية وحدها فقط! إن الباحث المسلم، عند محاكمته للظاهرة الإنسانية، يمكنه ألا يتأثر بالذات وكأن غيرها هو الذي يحاكم ويدرس؛ لأن عناصر التأثير فيه، قد فنيت في قصد شهود الحقيقة، كما هي دون زيادة أو نقصان، ذلك أنه إنما ينظر إليها بنور اللَّـه، يقول اللَّـه ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾ [الأنفال: ٢٩].

وفي الحديث القدسي: « **وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به...** » الحديث[١] .

تلك معان لن يدركها على حقيقتها إلا من ذاقها، أي الذي صاغ المنهج الإسلامي عقله وقلبه.

وباختصار، فالباحث المسلم أقدر من غيره على التخلص من ذاته؛ ولذلك فهو أقدر على إدراك الأشياء مما التصقت به إدراكًا سليمًا، لا تشوبه الإسقاطات.

٢ - صعوبة التحكم في الظاهرة الإنسانية:

إما لتركيبها المعقد، أو لتفردها في الزمان والمكان، فالظاهرة الإنسانية - كما أسلفنا - متداخلة العناصر، بين ما هو اقتصادي، واجتماعي، ونفسي وسياسي... إلخ، ولذلك يصعب فصلها بدقة، وعزلها للحكم عليها، وقد رد أحمد بدر على هذا بكون « المستقبل سيكشف لنا من غير شكٍّ، قوانين كثيرة، تعتمد على الأسلوب العلمي السليم، الذي يجمع بين الاستقراء والاستدلال »[٢].

بيد أنا نقول: إن لنا في المناهج العلمية المطبقة في العلوم الشرعية منطلقات جد متطورة ودقيقة تعني بضبط الظواهر الإنسانية وعزلها، ودراستها، بشكلٍ علميٍّ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق.

(٢) أصول البحث (ص ٢٥١).

متميز، رغم تشابكها وتداخلها، وذلك يتجلى لدى (الأصوليين) خاصة، من خلال القواعد التالية:

أ - تنقيح المناط: فالتنقيح هو التهذيب والتشذيب، والمناط هو العلة، والمراد هو: « أن يكون هناك علة للحكم، قد تستفاد من مجموع ما اشتمل عليه، فيتعرف الوصف الذي يصلح علة، من بين هذه الأوصاف، ويستبعد الوصف الذي يكون غير مناسب، حتى ينتهي المجتهد إلى الوصف المناسب الذي يصلح علة »[١] والمقصود من النص لدينا، هو المنهج المتبع فقط ذلك أننا قد نكون أمام ظاهرة معينة، فنحاول دراستها والحكم عليها، بيد أنا نحتار أمام تداخل عناصرها، فلمعرفة الأجزاء الحقيقية التي تتركب منها، أو لاستخلاص المقصود بالضبط، لتسليط ضوء الدراسة عليه، لا بد من عملية « التنقيح » التي تشبه في طريقتها مسلك السبر والتقسيم الذي هو: « حصر الأوصاف التي توجد في الأصل، والتي تصلح للعلة في بادئ الرأي، ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقي للعلية »[٢] والفرق بينهما هو أن (التنقيح) يكون حيث يدل النص على العلة، بشكل مجمل، من غير تعيين دقيق، بينما (السبر والتقسيم) لا يكون إلا عند سكوت النص على العلة مطلقًا، فتكون العملية مجردة من أي إشارة نصية، والخلاصة أن المنهج الأصولي له قدمٌ راسخة في تحليل الإشكالات المركبة على نحو ما رأينا في هاتين العمليتين المبنيتين على الاستقراء التام، لكل عناصر الظاهرة المدروسة، ثم دراستها عنصرًا عنصرًا، بمنهج اختباري (تجريبي)، انطلاقًا من مبادئ ومقاييس محددة من (ظهور)، و(انضباط) و(مناسبة)، و(عموم)[٣] للحصول على حكم في المسألة، وتطبيق هذا، ليس مقتصرًا على المجال الأصولي فقط، ولكن يمكن تعديته - باعتباره منهج بحث - لدراسة كل قضايا الفكر الإسلامي عامة.

---

(١) أصول أبي زهرة (ص ٢٤٦).

(٢) مناهج النشار (ص ١٢٠).

(٣) أصول خلاف (ص ٦٨-٧٠).

ب - تحقيق المناط: وهو « النظر في معرفة وجوده في آحاد الصور التي ينطبق عليها، ويدخل في عمومها، بعد أن تكون العلة نفسها قد عرفت بطرق المعرفة المختلفة كالعدالة، فإنها مناط الإلزام في الشهادة، ولكن كون الشخص عدلًا أو غير عدل، يعرف بتحقيق المناط، والاجتهاد الفقهي يعرف العدل من غيره »[1]. فهاهنا يكون (المعطى) حاصلًا في الذهن، فننظر إلى مدى استجابة الواقع له لتنزيله عليه.

إن (تحقيق المناط) قاعدة منهجية دقيقة، للبحث في صلب الواقع الاجتماعي والإنساني، تعمل على رصد مكوناته، واستجماع عناصره، واعتباره جزءًا، جزءًا للخلوص إلى صورة حقيقية عن وضعه الكلي.

وقد أشار الإمام الشاطبي - رحمه اللّـه - إلى معنى لطيف في تحقيق المناط، وهو ما سماه بـ:

ج - تحقيق المناط الخاص: وفي هذا تأصيل لضوابط البحث في الظاهرة الإنسانية، من حيث تفردها في الزمان والمكان. وهذا المنهج كما قال أبو إسحاق الشاطبي: « ناشئ عن نتيجة التقوى المذكورة في قوله: ﴿ إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩] وقد يعبر عنه بالحكمة »[2] وصورته أنه: « نظر في كل مكلف، بالنسبة إلى ما وقع عليه من الدلائل التكليفية بحيث يتعرف منه مداخل الشيطان، ومداخل الهوى، والحظوظ العاجلة، حتى يلقيها هذا المجتهد على ذلك المكلف، مقيدة بقيود التحرز من تلك المداخل، هذا بالنسبة إلى التكليف المنحتم وغيره.

ويختص غير المنحتم بوجه آخر: وهو النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت. وحال دون حال، وشخص دون شخص؛ إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزان واحد، كما أنها في العلوم والصنائع كذلك، فرب عملٍ صالح يدخل بسببه على رجل ضرر، أو فترة، ولا يكون كذلك بالنسبة

---

(١) أصول أبي زهرة (ص ٢٤٦).

(٢) الموافقات (٤/ ٩٧).

إلى آخر، ورب عملٍ يكون حظ النفس، والشيطان فيه بالنسبة إلى العامل أقوى منه في عمل آخر، ويكون بريئًا من ذلك في بعض الأعمال دون بعض، فصاحب هذا التحقيق الخاص، هو الذي رُزِق نورًا يعرف به النفوس ومراميها، وتفاوت إدراكها، وقوة تحملها للتكاليف، وصبرها على حمل أعبائها أو ضعفها، ويعرف التفاتها إلى الحظوظ العاجلة، أو عدم التفاتها، فهو يحمل على كل نفس من أحكام النصوص، ما يليق بها »[1].

أي عبقرية منهجية هذه؟ ألا ترى إلى هذه الدقة المتناهية، في اعتبار التداخل الحاصل في الظواهر، والحرص على وزن كل عنصر على حدة، قصد إصدار الحكم مقيدًا بجميع ما ذُكر؟ إن مصيبة هذه الأمة أنها لم تعد تقرأ ذاتها، وإلا فلديها من الرصيد، ما اللّـه وحده عالم بقيمته وحجمه[2].

إن القواعد المنهجية التي يمكن توظيفها، لضبط الظاهرة الإنسانية وتنقيح جوهرها، وتقسيم عناصرها، كثيرة، وإنما قصدنا هاهنا التمثيل فقط، وإلا فقد اهتم علماء الإسلام بما هو أبعد من ذلك، مما يتعدى ضبط تداخل الظاهرة في واقعها الحاضر، إلى تداخلها بعناصر الواقع المستقبلي! مثال ذلك ما درسه الأصوليون تحت اسم:

د - **النظر في المآلات**: يقول أبو إسحاق الشاطبي: « النظر في مآلات الأفعال، معتبر مقصود شرعًا، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة؛ وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال، الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام، إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعًا لمصلحة فيه تُستجلب، أو لمفسدة تُدرَأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع، لمفسدة تنشأ عنه، أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول

---

(١) الموافقات (٤/ ٩٨).

(٢) كم نحن في حاجة إلى حملة (أركيولوجية) لتشريح التراث استقراء، وتحقيقًا، ودراسة، قبل أن نصدر الأحكام عما نملك أو لا نملك وحجم هذا وذاك.

بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة، تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا، مانعًا من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية، ربما أدى إلى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق، محمود الغب، جارٍ على مقاصد الشريعة »[1] هذا، وأغلب ما أورده الأصوليون في (مسالك العلة) من طرائق[2] يصلح - إما اقتباسًا، أو تطويرًا لبناء منهج دقيق لضبط الظاهرة الإنسانية، وحصرها قصد دراستها.

أضف إلى ذلك، أن القرآن الكريم، أمر بالاعتبار بسنن اللّـه في الكون، التي إذا تم استنباطها، أمكن التحكم أكثر، في مختلف الظواهر المتغيرة؛ لأنها قوانين عامة ثابتة، قال تعالى: ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾[فاطر: ٤٣]، وقال سبحانه: ﴿ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ﴾ [فاطر: ٤٣] فما علينا إلا النظر والاستنباط والاكتشاف.

٣- الليونة الاصطلاحية:

أما بالنسبة لهذا العائق، الذي يعرقل تقدم علوم الإنسان في الغرب، فإننا نقول: إنه بالنسبة للعلوم الشرعية موجود بشكل آخر، فإذا كانت علوم الإنسان مطاطة بطبيعتها، غير دقيقة في ظواهرها؛ ولذلك كانت مصطلحاتها منها وإليها، فإن العلوم الشرعية دقيقة جدًّا؛ لأنها علوم تقعيدية في أغلبها، ولأنها تحاول فهم الظواهر من منطلقات ثابتة، لا تتحول ولا تتبدل، وهي النصوص القطعية والصحيحة، بيد أن الفهم إنما يكون بواسطة الاجتهاد طبعًا، تخريجًا وتنقيحًا وتحقيقًا؛ ولذلك كانت الدقة المصطلحية عند علماء الإسلام، راسخة جدًّا خاصة لدى المحدثين رواةً ونقادًا، وكذلك الأمر بالنسبة للأصوليين والفقهاء، وتحرير المفاهيم التي تكون محل

---

(١) الموافقات (٤/ ١٩٤، ١٩٥).

(٢) عد الأستاذ العربي اللوه، إحدى عشرة طريقة، أهم ما يناسب المقام منها: السبر والتقسيم والمناسبة والشبه، والدوران، والطرد، وتنقيح المناط، وإلقاء الفارق. ن. أصول الفقه: من (١٧٤ - ١٩٥).

خلاف، من المباحث المشهورة لديهم جميعًا. وإنما الذي نحتاجه في علومنا الشرعية- كما سنفصل إن شاء اللّـه - هو الفهم السليم لمصطلحاتنا؛ لأن بُعد الهوة بيننا وبينها - بسبب انقطاع سلسلة الاجتهاد في إطارها، وعملية التجهيل والتشويه، التي مارسها التعليم الاستعماري ضدها - كل ذلك جعلنا لا نصل بشكل دقيق، إلى مقاصد المصطلح الشرعي، في كثير من مجالاته، وعليه، فالعلة فينا نحن، وليست فيه هو، وهذا جوهر الخلاف بين الاصطلاح الشرعي، والاصطلاح الإنساني الذي ترجع عللـه الاصطلاحية إلى ذات العلم، أكثر مما ترجع إلى ذات العالم!

٤ - القياس الكمي لما هو كيفي:

وهذه مغالطة كبرى، تسبب عائقًا وهميًّا للعلوم الإنسانية بسبب لهاث علمائها وراء المناهج الطبيعية، استجابةً للانبهار بنتائجها الكبيرة! فمالت كثير من المدارس، إلى اعتبار الظاهرة الإنسانية ظاهرة مادية[1]. وعليه فيجب إذن أن تقاس بميزان الحرارة، أو بعداد السرعة أو الكهرباء! إن الظاهرة الإنسانية، مهما دققنا في مناهج البحث فيها ستبقى إنسانية، ومن الخطأ المنهجي ذاته، أن تخضع بشكل حرفي للمناهج الطبيعية؛ لأن الفرد أو الجماعة، ما كانا ولن يكونا، في يوم من الأيام، قطعة حجر أو معدن، أو شريحة لحم أو عظم، تدخل تحت المجهر، وتحلل في المختبر؛ لأن النفس الإنسانية مركبة من عوالم لا يحصي آفاقها إلا خالقها.

صحيح أنه يجب الاستفادة من المناهج الطبيعية، ولكن بما يناسب الظاهرة الإنسانية، فالعد الكمي للكيفي مثلًا، لظاهرة الأمية في بلد ما، كقولك : إن نسبة (٧٠٪) من سكان قطر كذا، لا يقرؤون ولا يكتبون، هو أولًا رقم تقريبي، ولن يكون قطعيًّا لأسباب كثيرة، يرجع أغلبها إلى صعوبة التعامل الواضح، مع الإنسان، ثم هو ثانيًا - لا يفيد إلا بقدر ما يعطي من نتائج كيفية في نهاية الأمر، لأنه دليل ظني على مستوى التفكير. في ذلك القطر، ومستوى العيش، ومستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية... إلخ.

---

(١) مثلًا المدرسة الوضعية، المدرسة الميكانيكية، والمدرسة الماركسية .

فالعلوم الإنسانية هي بطبيعتها كيفية، وأصول البحث فيها، ستبقى كذلك، مهما اعتمدت من وسائل كمية، وتقرير هذا - في نظرنا - أولى من انتظار اليوم الذي يتم فيه « الوصول الى المرحلة الكمية، في الدراسات الاجتماعية والسلوكية »[١] كما يتوقع د. أحمد بدر رغم حرصه على اعتبار « أن الطريقة العلمية السليمة، هي تلك التي تستخدم كلًّا من الاستقراء، والاستدلال »[٢].

أما فيما يخص العلوم الشرعية، فهي حيثما تتعلق بالجانب الإنساني، أدق وأضبط من علوم الإنسان بمصطلحاتها وأدواتها المنهجية، ومنطلقاتها المذهبية، ومع ذلك فإننا ندعو إلى الاستفادة من المنهجية الطبيعية في طرائقها الكمية في حدود ما تحتمله (العلمية)، وبعيدًا عن الغلو الذي قد يؤدي الى اعتبارها قطعًا ميكانيكية، لا روح فيها ولا نفس.

* * *

(١) أصول البحث (ص ٢٥٢).
(٢) نفسه (ص ٢٥٢).

الفَصْلُ الثَّانِي

تصنيف المناهج العلمية
في العلوم الشرعية

تمهيد: تصنيفات المناهج العلمية

اختلف تصنيف مناهج البحث من دارس لآخر، إما بسبب اختلاف المجالات العلمية، التي درست في إطارها، كما هو الشأن بالنسبة لمناهج البحث الأدبي مع مناهج البحث الاجتماعي أو النفسي، أو العلمي... وإما بسبب تبني بعضهم لمناهج نموذجية رئيسية، واعتبار المناهج الأخرى جزئية، متفرعة من المناهج النموذجية، كما قد يعتبر هؤلاء - أو غيرهم - بعض المناهج مجرد أدوات، أو أنواع للبحث وليست مناهج [١].

وقد أورد الدكتور بدر عدة تصنيفات لمؤلفين غربيين وآخرين عرب؛ كتصنيف (هويتني)، الذي جعل المناهج سبعة[٢] وهي:

١ - **المنهج الوصفي**: ويتضمن المسح ودراسة الحالة، وتحليل الوظائف، والوصف المستمر على فترة، والبحث المكتبي والتوثيقي.

وهو منهج « يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها، وتحليلها، وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات مقبولة »[٣].

٢ - **المنهج التاريخي**: وهو يعتمد على التوثيق، والتفسير، للحقائق التاريخية.

٣ - **المنهج التجريبي**: وعناصره: الملاحظة، ثم الفرض، ثم التجربة، ثم التعميم أو القانون.

٤ - **البحث الفلسفي**: وهو يهدف إلى تعميق النظرة وشموليتها.

٥ - **البحث التنبؤي**: وهو الدراسة المستقبلية.

٦ - **البحث الاجتماعي**: وهو الذي يختص بالظاهرة الاجتماعية.

---

(١) أصول البحث (ص ١٨١).
(٢) أصول البحث (ص ١٨١ - ١٨٣).
(٣) أصول البحث (ص ١٨٢).

٧- **البحث الإبداعي**: وهو الذي يعني بعملية الإبداع، في العلم، والفن، والأدب، وأسبابها.

وقد جعل (ماركيز) المناهج ستة[١] ذكر منها ما ذكر (هويتني). عدا المنهج الوصفي، والتنبؤي، والاجتماعي، والإبداع، مستبدلًا إياها بمنهج دراسة الحالة، والمسح، والمنهج الإنثروبولجي الذي يعني بدراسة القبائل والعشائر.

أما (جود) و(سكيتكس) فقد جعلاها ستة أيضًا[٢] مخالفين ما اعتبره (هويتني) و(ماركيز) على حد سواء، إلا أنهما لم يخرجا عما أورده أولئك.

كما جعلها (محمد طلعت عيسى) ستة كذلك[٣] مضيفًا إلى بعض ما ذكر: المنهج الإحصائي، والمنهج المقارن.

أما بالنسبة لعبد الرحمن بدوي فقد قسمها إلى ثلاثة[٤] وهي:

١ - المنهج الاستدلالي، أو الرياضي: « الذي نسير فيه من مبدأ إلى قضايا تنتج عنه بالضرورة، دون التجاء إلى التجربة، وهو منهج العلوم الرياضية خصوصًا »[٥].

٢ - المنهج التجريبي.

٣- المنهج الاسترادادي، أو المنهج التاريخي.

كما أنه احتمل إضافة منهج رابع « هو المنهج الجدلي الذي يحدد منهج التناظر، والتحاور في الجماعات العلمية، أو في المناقشات العلمية على اختلافها، ولا يمكن هذا المنهج أن يأتي بثمار حقيقية. إلا إذا أسعدته المناهج الثلاثة السابقة »[٦]؛ ولذلك لم يعتبر منهجًا رابعًا مستقلًا، فاقتصر في كتابه على تفصيل الثلاثة الأولى فقط.

وأما (محمود قاسم) فصنفها، حسب مجالاتها العلمية إلى أربعة[٧]، هي:

١ - منهج البحث في الرياضيات.

---

(١) أصول البحث (ص١٨٣).
(٢) أصول البحث (ص ١٨٤، ١٨٥).
(٣) أصول البحث (ص ١٨٥).
(٤) مناهج بدوي (ص ١٨).
(٥) مناهج بدوي (ص ١٨).
(٦) مناهج بدوي (ص ١٩).
(٧) أصول البحث (ص ١٨٥- ١٨٦).

٢- منهج البحث في العلوم الطبيعية.

٣- منهج البحث في علم الاجتماع.

٤- منهج البحث في التاريخ.

بينما جعلها الدكتور أحمد بدر خمسة، مختارة مما ذكر[١] . أما الدكتور عمر الطالب، فقد جعل (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة)؛ خمسة هي: المنهج التاريخي، والمنهج النفساني. والمنهج الاجتماعي، والمنهج التوفيقي، والمنهج البنيوي[٢]، أما **الدكتور رشدي فكار، فقد صنف المناهج مطلقًا إلى ثلاثة؛ هي:**

١- **المنهج التاريخي**[٣]: وقد قسمه بدوره، إلى قسمين، من حيث الاستعمال:

أولًا: (المنهج التاريخي كطريقة بحث): وهو الذي يعنى بالتأريخ للعلوم جميعها، عبر التساؤلات الثلاثة: كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل؟

ثانيًا: (المنهج التاريخي كقدرة شرح): وهذا يخص الدراسات التاريخية، وقد ميز فيه بين ثلاثة مستويات:

أ- (منهج المؤرخ) الذي « يعتمد على كيفية الاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال للأفعال، والأفكار، عبر التاريخ، فهو منهج رصدي »[٤].

ب- (منهج عالم التاريخ) الذي يهدف إلى « تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تغميض المؤرخين، وتذوقاتهم، وانتماءاتهم »[٥].

ج- (فلسفة التاريخ) التي تعني بـ « تعليل الواقع والأحداث الصحيحة »[٦] .

٢- **المنهج السسيولوجي**[٧]: ويختصره في ثلاثة اتجاهات؛ هي:

أ- البنيوية الوظيفية.

---

(١) أصول البحث (ص ١٨٦).

(٢) تلك هي الفصول الخمسة لكتابه (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة).

(٣) في المنهجية (ص ٢٣).

(٤) في المنهجية (ص ٢٤).

(٥) نفسه (ص ٢٦).

(٦) نفسه (ص ٢٦).

(٧) نفسه (ص ٣٠).

ب- الجدلية المادية.

جـ- الجدلية الإمبريقية: (الواقعية).

٣-**المنهج التحليلي**[١] : وهو يهتم بدراسة «العلوم التي تعتمد على قواعد وأنسقة في التحليل. كمثال العلوم اللغوية (...) هذا المنهج الذي تتبناه العلوم الاجتماعية الخاصة، ينطلق من استيعاب القاعدة، أو النسق، ثم استيعاب الظاهرة، أو القضية موضع البحث، ثم محاولة تحليل الظاهرة، أو القضية على ضوء القاعدة أو النسق لاكتشاف مدة وفائها للقاعدة، أو مدى التصويب، أو التخطيء، أو التحويل، كل ذلك دون خروج في التحليل على القاعدة، أو النسق الذي انطلق منه »[٢] .

هذا وقد اقترح الدكتور رشدي فكار، هذه المناهج الثلاثة خاصة، للتطبيق في الإسلاميات، وذلك أن (المنهج التاريخي كقدرة شرح) يمكن « أن يغطي الإطار الحضاري للمجتمع الإسلامي، منذ النشأة حتى اليوم »[٣]، وأما (المنهج السيسيولوجي) - خاصة (الجدلية الإمبريقية)[٤] - فهو صالح لدراسة (المجتمعات الإسلامية)[٥] . وأما (المنهج التحليلي) فيستعمل في « العلوم الإسلامية القاعدية أو النسقية (...) ولذلك يمكن استئناس هذا المنهج أساسًا في غالبية العلوم الفقهية، والحديثية والتفسيرية، وما حول ذلك؛ لأنها علوم تحتكم إلى قاعدة قرآنية أو سنة، أو نسق في الاجتهاد للأئمة الأربعة »[٦].

ورغم هذا التصنيف، الذي يجعل كل واحد من هذه المناهج، خاصًا بمجال معين، فإنه يمكن لبعضها أن يستفيد من بعض؛ إذ « يمكن للباحث الذي تبنى المنهج السيسيولوجي، أن يلجأ نسبيًا للمنهج التاريخي، لتحديد النشأة، وتطور الظاهرة موضع البحث، كما يلجأ للمنهج التحليلي، حينما تكون هناك نصوص، أو قواعد، أو مبادئ، في حاجة إلى تحليل، بالنسبة للموضوع. وكمبدأ عام للتنهيج،

---

(١) في المنهجية (ص ٤٢).
(٢) نفسه (ص٤٢).
(٣) نفسه (ص ٢٧).
(٤) نفسه (ص ٤١ ، ٤٦).
(٥) نفسه (ص ٤١).
(٦) نفسه (ص ٤٥).

على الباحث أن يتبنى منهجًا أساسيًّا ويكمله، إذا اقتضت الضرورة بالاستعانة بمنهج، أو منهجين آخرين، بصفة تكميلية »[١].

ولعل هذا الاقتراح الذي قدمه الدكتور رشدي فكار غير جامع، فثمة بحوث إسلامية، قد لا تجد مكانها بين المناهج الثلاثة.

فأين نضع (البحوث التحقيقية) مثلًا؟ وهي على رأس أولويات البحث العلمي في الدراسات الإسلامية! فلا هي (تاريخية) بالمفهوم الذي أعطاه للمنهج التاريخي، بجميع أقسامه، ولا هي (سوسيولوجية) ولا (تحليلية) بالمفاهيم التي قدمها لأقسام هذه وتلك!

وأين نضع (البحوث الجمعية) و(الدراسات المقارنة) و(الدراسات التاريخية السكونية)[٢]؟

فلا منهج مما قدمه - وكما قدمه - يمكن أن يستوعب مثل هذه البحوث.

التصنيف المقترح في إطار العلوم الشرعية:

ونحن ها هنا، نقترح أن تصنف مناهج البحث في إطار العلوم الشرعية إلى أربعة مراعين في ذلك طبيعة الدراسات الإسلامية وخصوصياتها وهي: المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقي، والمنهج الحواري، ثم المنهج التحليلي، ولتفصيلها أفردنا كل منهج منها، في مبحث مستقل.

***

(١) في المنهجية (ص ٤٧).

(٢) سيأتي بيان معاني هذه البحوث وتصنيفها حسب ما نقترحه من مناهج للعلوم الشرعية.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: المنهج الوصفي

والمنهج الوصفي: عملية تقدم بها المادة العلمية، كما هي، في الواقع، إنه عمل تقريري، يعرض موضوع البحث، عرضًا إخباريًا، بلا تعليل، أو تفسير. وذلك فإنه يكون في نهاية المطاف، عبارة عن دليل علمي، يهدي إلى القضايا، أو الموضوعات، أو المصطلحات، أو الإشكالات العلمية، فيصفها كمًّا أو كيفًا، أو هما معًا، بطريقة منهجية، دون أن يبدي رأيًا تعليليًا أو تفسيريًا لوضعها وطبيعتها.

فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية، التي تخدم إشكالًا ما، أو قضية ما وعرضها عرضًا، مرتبًا ترتيبًا منهجيًا، وقد يكون الوصف تعبيريًا فيُسمى (العرض)، أو يكون رمزيًا - أي باعتماد أرقام الصفحات - فيسمى (التكشيف).

أ- العرض:

وهو بدوره يمكن أن يُصنف إلى نوعين:

أ-١ البحث المرجعي (الببليوغرافيا):

وهو يعني إعداد سجل علمي للإنتاج الفكري المكتوب، سواء كان مخطوطًا أو مطبوعًا[١]، وهذا عمل عرفه علماء الإسلام منذ القديم، واهتموا به في صور مختلفة، وأنجزوا منه مؤلفات قيمة، تحت اسم (الفهرست) أو (الثبت) أو (البرنامج)[٢].

---

(١) أدخل د. أحمد بدر في ذلك جميع المسموعات والمرئيات أيضًا: ن. أصول البحث (ص ١٦٤) بيد أن هذا بالنسبة للعلوم الشرعية غير وارد لاعتمادها على التراث المكتوب أساسًا.

(٢) ن. ذلك مفصلًا في (التراث العربي) (ص ١٢١ - ١٤٩).

وهو عمل ضروري لكل باحث، سواء كان مبتدئًا، أو كان من الراسخين، ذلك أن العلماء الذين مارسوا البحث سنين، يجدون أنفسهم مضطرين لمتابعة الصادرات المكتبية الجديدة. قصد الاطلاع على ما جد في مجال اختصاصهم، وإلا صاروا عاجزين عن ملاحقة التطور العلمي في ميدانهم. كما أن التنقيب في التراث مهمة شاقة وطويلة، لضخامته أولًا، ولتداخل علومه ثانيًا؛ إذ البحث عن المعلومات المكتبية المتعلقة بأصول الفقه مثلًا، لا تنحصر في الكتب المصنفة لذلك ابتداءً، وإنما تتعداها إلى كتب التفسير، والفقه، وعلم الكلام، وغيرها. ثم إن هذا التنقيب ذاته كثيرًا ما يصل إلى الباب المسدود، حينما نكتشف أن الكتاب الذي نبحث عنه ما زال مخطوطًا، ومودعًا في مكان يصعب أو يستحيل الوصول إليه؛ ولذلك تكون الأعمال المرجعية، ومتابعة الصادرات الجديدة، مما قد تظهر معه مفاجآت سارة جدًّا؛ كانبعاث كتاب كان إلى عهد قريب بالنسبة لك، من المخطوطات الصعبة المنال، أو ربما من المفقودات!

ومن ها هنا كان التخلي عن العمل المرجعي، ومتابعته، من المهلكات للعلم والعلماء.

أما بالنسبة للباحث المبتدئ، فإن الباب الأول والأساس، لولوج البحث العلمي هو العمل المرجعي؛ ولهذا تكتسب البحوث المرجعية أهمية كبرى بالنسبة لطلاب (الإجازة) و(الدراسات المعمقة)، باعتبارها الباب الذي تنفتح من خلاله آفاق العلم، والمعرفة على الطالب، إن مباشرة الباحث المبتدئ للمكتبة، وتلمسه الكتب، التي تعني مجاله العلمي، بيده، ثم تصفحه لها، لأخذ صورة عامة عنها، شكلًا ومضمونًا، بالإضافة إلى البحث في الفهارس المكتبية، والفهارس الدورية، وغيرها. كل ذلك يخلق لديه رصيدًا مرجعيًّا، ويكسبه صناعة مكتبية مهمة، ومن كليهما يستطيع اكتساب منهج علمي، لجمع المعلومات التي تهمه، بدقة، ومن غير إهدار وقت كثير، وذلك نصف البحث العلمي.

هذا ويمكن أن نصنف البحث المرجعي إلى أربعة أنواع[١]:

الأول: المرجعية السردية: وهي التي تقوم على سرد المؤلفات، في علم ما، أو موضوع ما أو زمان ما أو مكان ما... إلخ. بناءً على ترتيب منهجي معين. مع الاقتصار على ذكر المعلومات الظاهرة للكتاب؛ كعنوانه، ومؤلفه، ومكان طبعه وتاريخه، أو ناسخه إذا كان مخطوطًا وتاريخ نسخه ورقمه في خزانته المودع فيها، وحجمه وما شابه ذلك.

الثاني: المرجعية الوصفية: وهي أكثر تفصيلًا من الأولى، فزيادة على المعلومات الظاهرة للكتاب، نتطرق هاهنا، إلى مضمونه على الإجمال، فنصف قضاياه التي ناقشها، ومنهج المؤلف في ذلك، وصفًا، قد يتسع ويضيق حسب الحاجة.

الثالث: المرجعية الموضوعية: وهذه كذلك أكثر تفصيلًا من سابقتها؛ إذ - بالإضافة إلى المعلومات المذكورة آنفًا، عن الكتاب - نركز ها هنا، في إطار المضمون، على فكرة معينة، أو إشكال معين، أو قضية جزئية، وذلك لخدمة موضوع ما يراد دراسته استقبالًا، فلنفرض مثلًا، أن باحثًا عزم على دراسة إشكال علمي حول (التخصيص) في أصول الفقه، فإن البحث المرجعي الذي يمهد به لذلك هو (المرجعية الموضوعية)، وذلك بأن يتتبع كتب أصول الفقه، وصفًا، مع التركيز في وصف المضمون، على ما أورده المؤلف في مسألة (التخصيص).

الرابع: المرجعية النقدية أو التقويمية: وهنا، بالإضافة إلى ما نقوم به في (المرجعية الوصفية) نعمد إلى تقويم إجمالي للكتاب، بذكر مزاياه، ونقائصه. ورغم أن هذه تخرج قليلًا، عن المنهج الوصفي. فقد آثرنا تصنيفها ضمنه لغلبة الوصف على البحث المرجعي عمومًا، ولتصدير التقويم بتقارير وصفية في هذا النوع نفسه.

- مصادر البحث المرجعي:

ومصادر البحث المرجعي، هي المعتمدات الأولى التي ينطلق منها الباحث لجمع مرجعيته المقصودة، وإعدادها، وهي:

---

(١) صنفه د.أحمد بدر إلى نوعين: (البيبلوغرافيا التحليلية) وأدخل فيها الوصفية والنقدية و(البيبلوغرافيا النسقية) وأدخل فيها الحصرية أو التعددية والموضوعية، أصول البحث (ص ١٦٦، ١٦٧).

١ - **فهارس الخزائن، والمكتبات العمومية، وما شابهها؛ كمكتبات المؤسسات، ونحوها.**

٢ - **الفهارس المطبوعة عن الكتب المطبوعة؛ مثل[١]:**

- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إلياس سركيس، ويضم عناوين الكتب الصادرة منذ ظهور الطباعة، حتى نهاية عام (١٣٣٩هـ - ١٩١٩م). نشر بالقاهرة من سنة ١٣٤٦هـ إلى ١٣٤٩ هـ الموافق: (١٩٢٨م- ١٩٣٠م).

- فهارس مطبوعات المجمع العلمي العراقي لإبراهيم أرسلان: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد التاسع عشر: (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

٣ - **الفهارس المطبوعة عن المخطوطات؛ مثل[٢]:**

- المخطوطات العربية بمكتبة الإسكوريال: الجزآن الأول والثاني من إعداد ديرنبورج. باريس: (١٨٨٤م - ١٩٠٣م)، والثالث من إعداد ليفي بروفنسال، باريس: ١٩٢٨م.

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: (علوم القرآن) للدكتورة عزة حسن: دمشق (١٣٨١هـ -١٩٦٢م).

٤ - **فهارس المرويات، والسماعات:**

وهي المسماة بالبرامج والأثبات والمشيخات والفهارس، وهي كتب تراثية، مفادها أن علماء الأمة كانوا يثبتون ما رووه من كتب، عن أشياخهم، سماعًا أو إجازةً، أو مناولة، أو غير ذلك، في مصنف مع إثبات الرواية، وأسانيدها، وذلك نحو: (الغُنية) (فهرست شيوخ القاضي عياض) دراسة، وتحقيق محمد بن عبد الكريم، نشر الدار العربية للكتاب. تونس- ليبيا: (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

- وفهرست ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية المتوفى سنة ٥٤١هـ)

---

(١) ن. ذلك مفصلًا في: تحقيق التراث (ص٤١ - ٤٨).

(٢) نفسه (ص ٧٧ - ٩٩).

حققه محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٨٢م).

- وفهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف لأبي بكر بن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ) (دار الآفاق الجديدة ١٩٨٣م).

- وكذا برنامج شيوخ الرعيني لأبي الحسن علي بن محمد الرعيني الإشبيلي وبرنامج الوادي آشي لمحمد بن جابر الوادي آشي.

٥ - **كتب الطبقات والوفيات وأشباهها**: وهي التي تعنى بالترجمة للعلماء، بناءً على الطبقة التي عاشوا فيها، أو الاختصاص الذي اهتموا به، أو السنة التي توفوا فيها، أو نحو ذلك، وكلها غالبًا ما تذكر الآثار العلمية للمترجم له، مما يفيد في العمل المرجعي؛ وهي مثل:

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف.

- والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي.

- والفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي.

- والوفيات لياقوت الحموي، وغيرها كثير.

٦- **معاجم المؤلفين**: وهي كتب تهتم بذكر العلماء، من حيث كونهم صنفوا كتبًا، مع ذكر مصنفاتهم تلك، ومن أشهرها: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.

٧- **الدوريات**: وهي مجلات فصلية، أو سنوية، تعرض فيها المرجعيات المختلفة، أو المتخصصة؛ مثل مجلة (المورد) الصادرة ببغداد، ونشرة (أخبار التراث العربي) بالقاهرة.

هذا ومن الأفضل، إعداد قائمة، بمظان البحث المرجعي، مرتبة حسب الأهمية، فإذا كان مثلًا، موضوع (المرجعية) هو: (المؤلفات الأصولية في المذهب المالكي) فلابد إذن من إعطاء الأولوية للديباج المذهب لابن فرحون المالكي، وشجرة النور الزكية، في طبقات المالكية لمحمد مخلوف. ثم الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ثم بعد ذلك المصادر الأخرى العامة، مع مراعاة نفس المنهج: الأقرب

فالأقرب؛ إذ ليس من المعقول ها هنا، أن يبدأ المرء البحث انطلاقًا من كتاب معجم الأدباء، لياقوت الحموي مثلًا.

أ-٢-التقرير العلمي:

وقد يكون على وجهين:

- **الوجه الأول**: هو تقديم صورة علمية، عما هو واقع، كوصف مادة علمية، في كتاب ما أو في مجموعة من الكتب، أو عند شخص معين، أو في قرن، أو في قرون معينة، إما بواسطة الانتخاب، وذلك أنك تتحدث عن المادة ثم تستشهد لكلامك بنصوص مختارة، وإما بواسطة الاستقراء التام، وذلك بتقديمها أجمعها، في عمل ما. مثل استخراج الأحاديث المتعلقة بحجاب المرأة، من صحيح الإمام البخاري، أو من الصحيحين معًا، أو من الكتب الستة، ومثل استخراج النصوص المتعلقة بموضوع (المصلحة الشرعية) مثلًا، من خلال كتب أصول الفقه في مرحلة معينة، أو في مصنفات شخص، أو أشخاص معينين، ولا بد لمثل هذه الأعمال أن تعرض مصنفة تصنيفًا منهجيًّا، يختلف حسب طبيعة المادة المستخرجة، وحسب الغرض الذي استخرجت له.

والحقيقة أن بين التقرير العلمي - بهذا المعنى - وبين (المرجعية الموضوعية) تداخلًا، إلا أن الفارق الأساسي، هو كون جوهر إشكال هذه مبنيًّا على معرفة المعلومات المرجعية المتعلقة بمجموعة من الكتب، ووصف المادة الموضوعية منها، يرد في سياق الوصف المرجعي للكتاب؛ ولذلك فإنه يكون - بالنسبة للتقرير العلمي - أكثر اختصارًا واختزالًا. ذلك أن هذا الأخير مبني على إشكال مختلف هو المادة الموضوعية نفسها، أي أن الأساس في هذا النوع من البحوث هو إعداد وصف موسع مفصل لمادة علمية ما، عند شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو في كتاب أو مجموعة من الكتب، أو في قرن أو عدة قرون، ومن هنا يقوم وصف المادة في التقرير العلمي على جوانب مختلفة، كالحجم من حيث القلة أو الكثرة، والإيجاز أو الإسهاب، وكالطبيعة من حيث الصعوبة أو السهولة، والتأثر بهذا العلم أو ذاك،

وكالمنهج من حيث طريقة البحث والاستدلال والبرهنة والاستنتاج، ومن حيث طريقة التقديم والعرض..إلخ فجوهر البحث إذن، يكون هو المادة العلمية المعينة من مضامين المصنفات. مما ينتج عنه تضاؤل مساحة المعلومات المرجعية في البحث. وعدم جوهريتها. هذا إذا كان التقرير العلمي مبنيًّا على (الانتخاب)، أما إذا كان (استقرائيًّا)، فلا تداخل أصلًا.

وهذه بحوث - إذا كانت متعلقة بالتراث - أصلح ما تكون لطلاب الإجازة؛ إذ فيها من الفائدة بالنسبة لهم الشيء الكثير؛ ذلك أنهم من جهة أولى يتدربون على فهم النص القديم، بمعاشرته، ومواجهته، وهذه خاصية قلت في هذا الزمان، وهم بذلك من جهة ثانية، يكتسبون ملكة نقدية، لطيفة؛ إذ يتدربون على التمييز بين النص الصالح للاستخراج، والنص الذي لا يعني الموضوع المقصود في شيء. وقيمة هذا لا يعرفها إلا من ذاقها، وعلم مزالقها، و(التصنيف) بعد ذلك فن وصناعة، لا يتمكن من إتقانه، وإحسانه إلا بمثل هذه البحوث.

- **الوجه الثاني**: وهو تقديم صورة علمية، عما هو متوقع ويدخل تحته كل التقارير العلمية، التي تقدم لتسجيل الرسائل، والأطروحات الجامعية، ورغم أن هذا، يضم أوصافًا عما هو واقع، كوصف المادة العلمية على الإجمال، ووصف (المرجعية) المقترحة، فإنه يهدف في نهاية المطاف إلى ما هو متوقع؛ ولذلك يلزم أن يضم التقرير العلمي- بهذا المعنى- الأهداف التي يرمي إليها، والمنهج الذي يقترحه للإنجاز بحثًا، ودراسة. فإذا كان الموضوع المقترح، نظرية تؤسس، فلا بد من إعطاء الملامح المتوقعة لها، وتفصيل المنهج المقترح لذلك. كالذي يريد بناء منزل، فهو يعلم ابتداءً، من أي مادة سوف يبني، أي نوع الحجر، ونوع الإسمنت، والحديد المقترح، ثم كيف سيتم جمع هذا كله، وكيف سيركب، أي طريقة البناء، ثم ما هي الصورة المقترحة، التي سيؤول إليها ذلك كله، أعني هندسة المنزل داخليًّا وخارجيًّا. والبحث العلمي كذلك بالضبط، هو عملية بناء، فلا بد من عرض مراحله، من البداية حتى النهاية، في التقرير العلمي المعد له.

ب- التكشيف أو الفهرسة:

وهو عمل وصفي، يهدف إلى وضع دليل، يتوصل بواسطته، إلى مختلف المعلومات المذكورة، في كتاب، أو أكثر. فيسمى كشافًا، أو فهرسًا[١].

أما المعلومات المقصودة هنا، فهي - بالإضافة إلى المواضيع المتضمنة في الكتاب المفهرس - الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأمثال، والأعلام، والقبائل، والعلوم والكتب، والمذاهب، والطوائف، والفرق، والمصطلحات العلمية، والحيوان، والنبات، والمعادن، والمعارك وغير ذلك، وتختلف الكشافات كمًا وكيفًا باختلاف المعلومات الواردة في الكتاب، أو الكتب المفهرسة.

وقد ذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى التمييز بين نوعين من الفهارس[٢]:

- **الأول: فهرس خاص:** وهو الذي يتضمن العناوين العامة، لموضوعات الكتاب، من أبواب، وفصول، وأمثالها. وقد يفصل أكثر، فتذكر فيه جزئيات الأبواب، والفصول، فيسميه « الفهرس التفصيلي ».

- **الثاني: فهرس عام:** وهو المشتمل على عدة فهارس، تتضمن كل المعلومات الواردة في الكتاب المفهرس من أعلام وكتب وغيرها، ويسمى هذا « الفهرس التحليلي» وهو في هذا وذاك، لا يفرق بين الفهرس والكشاف، فكلما ذكر عنده الفهرس بإطلاق، كان بمعنى الكشاف بإطلاق، بيد أن الدكتور أحمد بدر يذهب إلى التمييز بينهما في إطار (البحث المرجعي)[٣]، فيرى أن الفهرسة تتعلق بإعداد

---

(١) قد يفرق البعض بين الفهرس والكشاف فقد ذهب الدكتور أبو بكر محمود الهوش إلى « أن الكشافات عمومًا تتصف بالتحليل العميق، أكثر من الفهارس، وبينما نجد أن الكتب المفهرسة قد لا تخرج عن ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات لكلٍ كتاب، إلا أن الكشاف قد يضم كثيرًا من نقاط الوصول للموضوعات، والعناصر الببليوغرافية التي تستخدم عادة للاسترجاع في الفهارس؛ مثل تاريخ النشر والناشرين واللغات » نحو نظام عربي موحد للتكشيف (ص ٦٧- ٦٨) (مجلة الناشر العربي).

(٢) تحقيق التراث (ص ٢٠١- ٢٠٢).

(٣) أصول البحث (ص ١٧٤) ن. أيضًا: (نحو نظام عربي موحد للتكشيف) (ص ٦٧، ٦٨) (الناشر العربي).

قائمة كتب في موضوع ما، والتعريف بها ظاهريًّا فقط. بينما التكشيف يزيد على ذلك، بالتعريف بمواطن المعلومات الواردة فيها؛ ولذلك فإن « الفرق بين الفهرسة والتكشيف هو فارق في الدرجة وليس فارقًا في النوع »[١]، ونحن لا نرى هنا ضرورة للتمييز بينهما، فكلاهما دخيل؛ إذ الفهرست فارسي، والكشاف لاتيني، مقابل (index)، بينما اللفظ العربي الأصيل لذلك، هو (الثبت) كما حققه الدكتور الفضلي[٢]، فاشتهر الفهرست بدله في القديم، بينما بدأ يشتهر الكشاف بدله في العصر الحديث، وفي نظري لا ضير من هذا، أو ذاك، على العموم، ولا خوف من تداخل المقاصد، عند إطلاق الكشاف، أو الفهرس، على الفهرس العام، أو الخاص؛ لأن العادة قد جرت على تقييده بالإضافة إلى نوع محتواه، فيقال كشاف، أو فهرس الآيات القرآنية، أو كشاف الأعلام، أو كشاف المصطلحات العلمية، وقد استعمل المؤلفون، والمحققون أحدهما بمعنى الآخر كثيرًا، ورفعًا لأي التباس أقترح مع الدكتور الفضلي إطلاق (الكشاف العام) أو (الفهرس العام) إذا قُصِدَ التكشيف الشمولي، فنقول مثلًا: « الكشاف العام للدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي » أما الآخر فقد تميز بالإضافة كما ذكرنا.

هذا ويمكن أن نتحدث ها هنا، عن كشاف من نوع آخر وهو:

- الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية:

وهو مشروع علمي، يهدف إلى وضع دليل معجمي، للموضوعات المدروسة لدى القدماء، لتقريبها ما أمكن إلى الباحثين والمفكرين المعاصرين، فمثلًا نفتح في الكشاف على مسألة (التحسين والتقبيح العقليين) فنجده ينص على أنها درست في كتاب كذا وكتاب كذا، باب كذا، وفصل كذا. مع استقراء كل المصنفات، التي وردتْ بها المسألة، باختلاف مشاربها، أي سواء كانت في أصول الفقه، أو علم الكلام، أو التفسير، أو غير ذلك.

---

(١) أصول البحث (ص ١٧٤).

(٢) تحقيق التراث (ص ٢٠٠).

وسيأتي بحول اللّـه تفصيل هذا المشروع في الفصل الأخير من هذا الكتاب[١].

أما (التكشيف) بنوعيه السابقين، فهو أصلح ما يكون لبحوث الإجازة؛ إذ هو على غرار (الوجه الأول من التقرير العلمي) مدرب للطالب، على معاشرة النص القديم ومُهيئ له سبل امتلاك ملكة نقدية، واستنباطية، خاصة فيما يتعلق بتكشيف المصطلحات، الذي يعتبر أدق أنواع الأعمال التكشيفية، وأعلاها؛ حيث يكتسب الطالب حسًّا مصطلحيًّا، بتذوقه للمصطلح، وتمييزه للأوضاع المختلفة للفظ الواحد ما جاء على سبيل الاصطلاح منه، وما جاء على أصله اللغوي، أو غير ذلك، بل يكفيه فائدة أنه يقوم بمعالجة المصطلحات العلمية، التي هي أوعية العلم، متذوقًا، ومتفهمًا، وناقلًا، ومصنفًا..إلخ تهييئًا لبحث ما يأتي بعد، مبنيًّا على ذلك.

والفرق بين (التقرير العلمي) المذكور، و(التكشيف)، هو أن الأول يقوم على وصف المادة الموضوعية أو استخراج النصوص وتصنيفها، بينما الثاني يكتفي بسرد أرقام الصفحات التي وردت بها المعلومات المكشفة، استقراءً مع تصنيفها كذلك فهو وصف يقوم على الرموز لا على التعبير.

***

(١) ن . المبحث الأول (التكشيف الموضوعي).

المَبْحَثُ الثَّاني: المنهج التوثيقي[١]

وهو طريقة بحث، تهدف إلى تقديم حقائق التراث، جمعًا، أو تحقيقًا، أو تأريخًا.

فالملاحظ من خلال التعريف، أن المنهج التوثيقي - كما نتصوره - يجمع بين ثلاثة معانٍ، بعضها يخدم البعض الآخر، كما يمكن الاكتفاء ببعضها دون الآخر، حسب طبيعة البحث وهدفه. وتفصيلها كما يلي:

أ - الجمع:

ونعني به جمع أطراف أو أجزاء جسم علمي ما، متناثرة في أحشاء التراث، وإعادة تركيبها، تركيبًا علميًّا، متناسقًا.

وقد يكون هذا (المجموع) نظرية علمية، أو كتابًا ضائعًا، أو إنجازًا علميًّا لشخصية تراثية ما، في مجال معين؛ كالتفسير، أو الفقه، أو الأصول ...إلخ.

ذلك أن كثيرًا من الكتب، التي ذكرت في مصادر التراث ضاعت، ولم يبق منها إلا نقول، وروايات ذكرت هنا وهناك، في كتب مختلفة الأعصار، والأغراض. كما أن عديدًا من العلماء، برعوا في علم ما، وبرزوا فيه، بيد أنهم لم يصنفوا فيه شيئًا يذكر، إلا أنهم أملوا أمالي، وحدثوا بأحاديث في علمهم ذاك حفظتها المصادر المختلفة، وتناقلتها مصنفات العلماء، في هذا المجال أو ذاك.

فيتحتم إذن (جمع) هذا الضائع لأهميته العلمية، تأسيسًا وريادةً، أو إضافةً

---

(١) استعمل د. أحمد بدر مصطلح (البحث الوثائقي) تعديلًا عن التاريخي، لأن « البحث الوثائقي يصلح لمجالات كثيرة لا للتأريخ وحده، من هنا كان التعديل » أصول البحث (١٨٦) ونحن هنا استعملنا مصطلح (التوثيقي) بدل (الوثائقي)، لأنه أفصح لغةً.

وتجديدًا، مما تشير إليه كتب الطبقات أو تذكره المصنفات، في مجال الكتاب المفقود[١].

وأهم خطوات طريقة الجمع هي كالتالي:

أولًا: الاستقراء التام للمادة في مظانها: وذلك بتتبع جميع المصادر، التي ذكرت الكتاب المفقود، أو الكاتب، أو صنفت في نفس المجال العلمي، أو تطرقت إلى بعض قضاياه، بدءًا بعصر المؤلف، حتى عصر الباحث.

ونميز هنا بين فائدة الكتب، التي صنفت قبل ظهور الطباعة، والكتب التي صنفت بعد ذلك أن المؤلفات القديمة كان يغلب عليها « طابع الكم، أي تراكم المعرفة؛ حيث جمع المعلومات، واكتساب المعارف، كانت آنذاك مشكلة لعدم وجود النشر، ووسائل التوصيل؛ كالمجلات، والصحف، والطباعة إلى آخره، وكانت الوسيلة لاكتساب المعرفة، هي التتلمذ، أو قراءة مخطوطات الآخرين أو النقل، أو التلقين والنقل »[٢].

ولذلك نجد بعض المصنفين القدماء، يعمدون إلى اختصار كتب كثيرة، وتضمينها في كتاب واحد. كما هو الشأن مثلًا بالنسبة للإمام السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) الذي اشتهر بجمعه لكتب التراث، في كل المجالات[٣].

وتزداد أهمية المصدر كلما اقترب من عصر المؤلف؛ لأنه يكون أقرب إلى الصحة؛ إذ تقل نسبة التحريف والتصحيف التي عادة ما تكثر بتعدد سلسلة النقلة، والرواة، والنساخ...إلخ.

---

(١) من أهم ما أنجز من هذا الدراسات الإسلامية تفسير سعيد بن جبير ت: (٩٥هـ) جمع ودراسة رسالة أعدها الأستاذ أحمد العمراني لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب بفاس (١٩٩٠-١٩٩١). وهو نموذج يحتذى في (منهجية الجمع) من حيث دقة التتبع، والاستقراء الواسع لمرويات سعيد، ومن حيث التركيب العلمي للمادة. ونذكر كذلك في مجال الأدب للتوضيح. ما قام به المحقق د. إحسان عباس من جمعه (ديوان كثير عزة) الذي لم يصل إلينا، إلا روايات متفرقة.

(٢) في المنهجية (ص ١٧).

(٣) قال د. أحمد العمراني عن كتاب (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) للسيوطي: « نقل المادة التفسيرية المنسوبة لسعيد بن جبير عن ستة وأربعين مصدرًا، وجدت فيه ما يناهز ثمانمائة نص، انفرد منها بمائة وسبعين نصًا ولم أجدها في غيره ». تفسير سعيد (ص ١٠).

أما الكتب المعاصرة، ففائدتها هنا، تتركز خاصة في الإشارة المرجعية (الببليوغرافية) فرب باحث، يعثر على مخطوط في المجال المذكور، فيشير إلى مكانه، أو يقوم بتحقيقه، أو يشير إلى مصادر للمادة، لا يخطر على البال أن تكون مظنة لها[1].

ولذلك لا بد في المرحلة الاستقرائية إضافةً إلى العمل المرجعي - من سؤال أهل الاختصاصات، التي تتصل بالموضوع، والاستفادة من تجاربهم العملية.

ثانيا: **التوثيق**: لا بد قبل توثيق المادة من تصنيفها، أو تكميل تصنيفها؛ ذلك أن (الجمع الاستقرائي)، عادة ما يكون عملًا، مصنفًا للمادة، ابتداءً، بواسطة عزل الجذاذات مثلًا، بيد أنه تبقى هناك أمور يحتار في تصنيفها لاشتراك أو تداخل بين معانيها؛ إذ تصلح لهذا القسم، كما تصلح لذاك أو نحو هذا.

فهنا لا بد من إنهاء عملية التصنيف، لبحث أمور أخرى تنبني عليه، ولا تتيسر معرفتها إلا به.

ونقصد بالتصنيف هاهنا، توزيع المادة العلمية، وتجزيئها حسب مقاصدها الجزئية، وضم المتشابهات، فكرةً، ومطلبًا، بعضها إلى بعض، فمثلًا لنفرض أن المادة المجموعة كانت في أصلها كتابًا في أصول الفقه، فإننا نقوم بعزل ما يتعلق بمباحث الأدلة، وإفراده، عما يتعلق بمباحث الحكم الشرعي، أو مباحث الاجتهاد، وهكذا حتى تتيسر العملية الثانية من هذه المرحلة، ألا وهي التوثيق، ذلك أن ضم المتشابهات، بعضها إلى بعض سيكشف عن الروايات المتناقضة، أو المختلفة، معنى ومبنى، أو المختلفة مبنى لا معنى، وكذا الروايات المتفقة متنًا المختلفة سندًا..إلخ.

فكل هذا ولا بد له من توثيق، قبل إثباته وإلا كان العمل ناقصًا.

ولا بد في التوثيق، من الاستفادة من منهج المحدثين، في النقد ومنهج الأصوليين

---

(١) يجب الاحتراز من إغفال ما قد يظن أنه يشير إلى الموضوع، ولو إيهامًا فالتحقيق هو الحكم الفصل، فقد استخرج أحمد العمراني نصوصًا تفسيرية لسعيد بن جبير من مصادر يبعد تصور احتوائها عليها بادئ النظر؛ مثل تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر الذي قال عنه الباحث : « وقد انفرد بنص مما سجلت من آثار تفسيرية » تفسير سعيد (ص ٩).

في التعادل والترجيح. وعليه، فإن ضوابطه العامة، يمكن أن تكون كما يلي:

أ- ١ دراسة أسانيد المرويات[١] متى كان لها أسانيد، ومحاولة قياسها بضوابط (الحديث الصحيح)، التي هي: اتصال السند، بنقل العدل الضابط، عن مثله من غير شذوذ، أو علة، حتى يتبين ما هو (صحيح) النسبة إلى المؤلف وما هو (حسنها)، أو (ضعيفها)، وطبعًا يدون كل ذلك مع الإشارة إلى مراتبه في الهامش، إلا ما تم التأكد من كونه (موضوعًا)، أي مكذوبًا على المؤلف فهذا ينبه عليه في الهامش فقط، ولا يثبت في متن البحث.

ولا بد في هذا من الرجوع إلى علم النقد الحديثي؛ لأن مباحثه المعمقة وقواعده الدقيقة، كفيلة بمدنا بالأدوات النقدية، الكافية، وزيادة.

أ - ٢ دراسة متون المرويات[٢] لمعرفة مقاصدها، وينبني على ذلك زيادة تأكد من نسبتها، (صحةً)، أو (ضعفًا)، فقد تعارض الرواية قولًا آخر للمؤلف صحت نسبته إليه في مجال آخر، أو ربما في نفس المجال، كما قد تعضدها وتؤكدها، بتكميل معانيها، أو ببيان مجملها، أو تخصيص عمومها، أو تقييد مطلقها وهكذا.

كما ينبني على ذلك أيضًا، تيسر عملية تصنيف المادة، فيما لم يتيسر تصنيفه، وكذا دراستها، لمن عزم على ذلك، ولا بد في هذا من الاستعانة بمباحث الدلالة وقواعدها، لدى الأصوليين خاصة.

أ - ٣ حيث تتعدد النصوص المروية، في المعنى الواحد، وتتفق في معناها الإجمالي، فإنه يقدم النص المسند على غير المسند، وإذا كانت جميعها مسندة، قدم الأصح سندًا، وإذا استوتْ قيمتها في هذا، قدم الأقدم مصدرًا، وإذا اتفقت مصدرًا، قدم

---

(١) وهو ما اصطلح عليه في المنهج التوثيقي، أو التاريخي المعاصر بـ (النقد الخارجي). أي ما يتعلق بنسبة الوثيقة، إلى صاحبها. ن .أصول البحث (ص ٢٠٠ - ٢٠٢).

(٢) وهذا ما يعرف في المنهج التاريخي المعاصر أيضًا بـ (النقد الداخلي): أي ما يتعلق بمحتواها. ن. أصول البحث (ص ٢٠٠ - ٢٠٢)، والناظر فيما كتبه المعاصرون في هذا المجال، يجد أن المسلمين قد تجاوزوا عصرهم، وأما المحدثون فقد أبدعوا في النقد الخارجي بشكل مدهش حقًا. وأما الأصوليون فقد أبدعوا في النقد الداخلي بدقة متناهية.

نص الراوي الأقرب إلى المؤلف؛ كتلميذه، فإن لم يكن تلميذه، فالذي عاصره، وإن لم يكن، فالذي بعده مباشرة، وهكذا.

فإذا استوى الرواة، من حيث القرب إلى المؤلف، قدَّم النص الأكمل والأشمل[١]. فإذا تفرد الراوي المتأخر مرتبة بزيادة، أو عضده آخرون متأخرون كذلك، فإنه يثبت نص المتقدم، ثم بعده زيادة المتأخر، ويُلقي بباقي النص إلى الهامش.

أ - ٤ وفي حال تعارض النصوص - والتعارض لا يتحقق إلا باستواء مرتبة النصين - ففي هذه الحالة، تُراعى مرجحات أخرى تختلف باختلاف المجالات العلمية في الدراسات الإسلامية، ففي (الفقه) مثلًا، رواية المالكي عن المالكي أرجح من رواية الحنفي أو الشافعي عنه، رواية المالكي الفقيه عنه، أرجح من رواية المالكي المفسر ... إلخ.

هذا مع إثبات جميع الروايات المرجوحة في الهامش بطرقها، وإثبات الاختلاف المعنوي. أما اللفظي فيشار إليه إذا أمكن، وإذا تعذر لطول النصوص مثلًا أو كثرتها، فيكتفي بذكر السند والمصدر مع عبارة (بنحوه) إذا اختلفت لفظًا، و(مثله) إذا لم تختلف[٢].

أما إذا تفرد النص في المسألة، فإنه - طبعًا - يثبت، مسندًا كان أم غير مسند إذا رجحت نسبته إلى المؤلف، كأن لا يكون نفس النص، قد نسب إلى شخص آخر، بسند أرجح، وأقرب إلى الصحة، مما نحن بصدده.

هذا فيما يتعلق بضوابط التوثيق على الإجمال، لا على التفصيل. وعليه فلا بد من الإشارة إلى أن (المجموع)، إذا كان في (الحديث)، فإنه يخضع أساسًا (للتحقيق الحديثي)، أي بعد استقراء المادة من مصادرها، تخضع للدراسة الحديثية، لبيان قيمة كل رواية على حدة، (صحةً) و(ضعفًا) وبيان طرقها واختلافاتها زيادةً

---

(١) عن تفسير سعيد (ص ١١) (بتصرف).

(٢) المصدر السابق (ص ١١) (بتصرف).

ونقصًا، وبيان عللها، وما إلى ذلك من تحقيق حديث، لا يقوم بحقه إلا المحدثون الراسخون[1] فلنفرض، أن المجموع كان كالتالي (صحيح أحمد بن حنبل) فلا بد أن يكون الجامع قادرًا، على التمييز بين الصحيح، وغيره، بناءً على دراسة الأسانيد والمتون، متقنًا لعلوم الحديث من جرح وتعديل، وعلل، ورجال..إلخ، حتى يستطيع استخراج (الصحيح) فقط من مرويات أحمد، التي تجمع بين الصحيح والضعيف. أما هنا - أعني ما نقصده بالتوثيق على الإجمال - فهو (تقريب) قواعد المحدثين، وغيرهم، للاطمئنان إلى نسبة المرويات إلى أصحابها في غير المجال الحديثي.

ثالثا- إعادة التركيب: فإذا استوت المادة استقراءً، وتوثيقًا، أمكن حينئذ إعادة تركيبها، أي بنائها على الشكل الذي كانت عليه في أصلها. وإعادة التركيب غير التصنيف؛ ذلك أن هذا الأخير، إنما يعني توزيع المادة حسب مقاصدها، أو غير ذلك، بضم الأشباه، والنظائر بعضها إلى بعض. أما إعادة التركيب، فهي أعلى من ذلك، وأدق؛ لأنها تعنى (بنظم) المادة في (النسق العلمي)، أو (الهيكل العلمي) الذي وضعت فيه، فمثلًا، إذا كان (المجموع) (نظرية)، فلا بد من إعادة تركيبها، أي بناء أجزائها، وربما خالف هذا، ترتيبها في (التصنيف) الذي كانت عليه، بعد استقرائها من مظانها. إننا هنا في (إعادة التركيب) نحاول أن نقدم النظرية أقرب ما تكون إلى الشكل الهندسي، الذي تركها عليه المؤلف. وكذلك الأمر إذا كان المجموع كتابًا مفقودًا، فلا بد من الاجتهاد، لعل المادة، أقرب ما تكون إلى أصولها التركيبية، التي عرضها بها صاحبها، وإذا كان أمالي غير منتظمة، أو نحو ذلك، فلا بد من انتظامها، بما يناسبها، ومحاولة عرضها على الوجه الأحسن، والأكمل ما أمكن، وقد تختلف إعادة التركيب دقةً وصعوبةً، حسب نوع المادة المجموعة، فنجدها تدق أكثر إذا تعلق الأمر بنظرية ما؛ لأن النظرية مهما كانت بسيطة، تتطلب جهدًا أكثر من أي شيء لإعادة بنائها، خاصة إذا لم يكن يعلم عن أصولها التركيبية شيء، وإنما

---

(١) ولذلك فإننا لا نرى لغير المحدث، أو طالب الحديث. أن يقوم بـ (جمع حديثي)؛ لما يتطلبه ذلك، من معرفة دقيقة بعلوم الحديث، ومصطلحه، لا تتوفر إلا للمختص.

المعول على مضامين المادة، كجمع نظرية في الفقه، أثرت مفرقة الأجزاء عن صاحبها أو في الأصول، أو علوم القرآن أو التفسير، فلنفرض مثلًا أن كتاب الموافقات للشاطبي، لم يصل إلينا، إلا نصوصًا موزعة بين كتب أصول الفقه، وغيرها، فعملية بناء (نظرية المقاصد) كما بناها صاحبها لن تعلم إلا من خلال إشارات النصوص المجموعة، أو من الأوصاف التي قد يعطيها مؤلفو الطبقات وأصحاب الفهارس والمرويات... إلخ؛ ولذلك تصعب إعادة تركيب النظرية؛ إذ تحتاج إلى بذل غاية الجهد لمحاولة عرضها، أقرب ما تكون إلى أصلها. كما يسهل ذلك حينما يتعلق الأمر بمرويات ما، لا يجمع بينها شيء، إلا كونها من مجال علمي واحد، كجمع (مرويات شعبة بن الحجاج في الحديث) مثلًا، أو بناء صحيح أو (مسند) لأحد المحدثين فإعادة التركيب هاهنا، لا تختلف عن التصنيف كثيرًا. خاصة وأن نظام المسانيد، والصحاح، والجوامع وغيرها، معروف عند المحدثين؛ ذلك أن مرويات محدث ما، يمكنك أن تعرضها إما:

- **على شكل (مسند)**: والمسانيد (هي الكتب التي موضوعها، جعل حديث كل صحابي، على حدة، صحيحًا كان، أو حسنًا، أو ضعيفًا، مرتبين على حروف الهجاء، في أسماء الصحابة (...) أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك)[1].

- **أو على شكل (جامع)**: و(الجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث. جميع الأنواع المحتاج إليها)[2] و(التي اصطلحوا على أنها ثمانية: باب العقائد، باب الأحكام، باب الرقاق، باب آداب الطعام والشراب، باب التفسير والتاريخ والسير، باب السفر والقيام والقعود (ويُسمى باب الشمائل أيضًا) باب الفتن، وأخيرًا، باب المناقب والمثالب. فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يُسمى جامعًا)[3].

---

(١) المستطرفة (ص ٤٦) .ن. أيضًا علوم الحديث (ص ١٢٣).

(٢) المستطرفة (ص٣٢).

(٣) علوم الحديث (ص ١٢٢).

- **أو على شكل (سنن)**: (وهي في اصطلاحهم، الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يُسمى في اصطلاحهم سنةً، ويسمى حديثًا)[١].

إلى غير ذلك من أنواع التصنيفات، التي تزخر بها المكتبة الحديثية، فتركيب، أو إعادة تركيب مثل هذا، أيسر لوجود الأصول النظرية العامة لها، بين كتب علوم الحديث.

ويقرب من ذلك ما إذا كانت المرويات من التفسير، لما يفرضه ترتيب سور القرآن وآياته من نظام على تركيب المادة، مهما تفرقت أطرافها في كتب التراث[٢].

ب - التحقيق:

وهو الصورة الثانية للمنهج التوثيقي، ويقصد به: بذل غاية الوسع والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقًا لحقيقة أصله نسبة، ومتنًا مع حل مشكلاته، وكشف مبهماته[٣].

فالكتاب المحقق، كما يقول رائد التحقيق عبد السلام هارون: (هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه)[٤].

والتحقيق بهذا المعنى، ليس علمًا مستحدثًا، وليس وليد المنهجية الغربية كما قد يظن، ولكن انتقل إلى أوربا كما انتقل كثير من المناهج الإسلامية، وإنما المستحدث فيه هو

---

(١) المستطرفة (ص ٢٥).

(٢) قد يصعب التركيب هاهنا إذا تعلق الأمر بتفسير موضوعي؛ لأن هذا لا يخضع لترتيب السور والآيات، وإنما يخضع لمنطق الموضوع المدروس ذاته، كموضوع (الإنسان في القرآن) أو (نظام الميراث في القرآن) وهكذا.

(٣) استخلصت هذا التعريف من تعريفات عدة أوردها الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه تحقيق التراث (ص٣٥، ٣٦)، ولست أدري لماذا لم تشر جميعها، بما فيها تعريف المؤلف إلى جانب حل مشكلات النص وغوامضه، مع أنه من الخدمات الأساسية المتعارف عليها في تحقيق النصوص التراثية لتيسير قراءتها؛ كالترجمة للأعلام غير المشتهرة، وتخريج النصوص والأمثال، والتعريف بالأماكن، والقبائل، ونحو ذلك مما يضيء النص ويجليه.

(٤) تحقيق النصوص (ص ٣٩).

الجانب المتعلق بالنشر والطباعة، يقول عبد السلام هارون: « ولقد كان لهجرة العلماء المستشرقين، فضل عظيم في تأسيس « المدرسة الطباعية » الأولى، للتحقيق والنشر، وقلت « الطباعية » لأني أعلم أن تحقيق النصوص، ليس فنًّا غربيًّا مستحدثًا، وإنما هو عربي أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم، وروايته، من الحديث، والشعر والأدب، وسائر فنون الثقافة، وكان نشاطهم في ذلك ظاهرًا ملء السمع والبصر. وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة، نقلًا عن العرب »[١].

ولعل علماء الحديث، هم الرواد الأوائل، الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذا المنهج؛ إذ نجد أصوله في كثير من قواعدهم؛ كطرائق التحمل والأداء، وما يندرج فيها، من معارضة ومكاتبة، وَوِجَادة، وشروط كل ذلك، ومباحث الضبط، خاصة فيما يتعلق بضبط الكتاب، وما يندرج فيه، من معرفة بالخطوط، قديمها وحديثها وكذا في مصطلحات حديثية أخرى كالمقلوب من المتون والأسانيد، والمدرج، والمصحف، وغيرها كثير جدًّا، وعلى كل حال، فليس هناك علم في الإسلام اهتم بضبط النصوص اهتمام علم الحديث، والذي يرجع إلى مباحثه المكتنزة، يدرك عمق هذه الحقيقة. وما ظهر من مثل ذلك، في المجالات العلمية الأخرى، كالتاريخ، والأدب واللغة، وغيرها، إنما كان تأثرًا بالمنهجية الحديثية أساسًا[٢].

وفيما يلي شروط وضوابط عامة، للتحقيق، نختصرها فيما يأتي:

- **أما بالنسبة لما يتعلق بالمحقق فيشترط فيه ما يلي**[٣].

١- أن يكون عالـمًا بعلوم العربية، ونحوها، وصرفها، وفقهها، وهذا شرط ضروري، لمن يحقق نصوص التراث الإسلامي العربي؛ لأنه يحتاج إلى معرفة وجوه البيان العربي، حتى لا يعتبر الخطأ صوابًا، والصواب خطأ، ولا يسارع بالحكم بالتصحيف على المخطوط، خاصة وأن كثيرًا من العبارات، والأساليب العربية،

---

(١) تحقيق النصوص (ص ٧٧).

(٢) المنهج الإسلامي (ص ١٠٠ - ١٤٨)، وعلوم الحديث (ص ٣١٥ - ٣٢٥).

(٣) تحقيق التراث (ص ٣٧).

التي كانت رائجة في كتب التراث، قلت اليوم، أو انقرض استعمالها، وربما انقلبت معانيها، فدلت على خلاف، أو عكس ما كانت تدل عليه من قبل.

٢- أن يكون عالـمًا بأمهات المصادر التراثية الكبرى، التي تعتبر مظان، لكثير من التحقيقات على اختلاف أنواعها؛ ككتب الحديث المشهورة، وكتب التاريخ العام، وكتب اللغة، والأدب، وكتب الأمثال، ومعاجم البلدان والأعلام والطبقات، وما شابه ذلك.

٣- أن يكون على علم بالخطوط العربية، وتطورها التاريخي، وطرائق النسخ القديمة والأدوات المستعملة للكتابة، من جلد أو ورق ونحوهما.

٤- أن يكون عالـمًا بقواعد، وأصول التحقيق والنشر، وهذا يتطلب منه قراءة فيما كتب في هذا الفن[1]، مع سؤال ذي الخبرة، والتتلمذ عليهم.

٥- أن يكون مختصًّا بالمجال العلمي الذي هو موضوع المخطوط، فلا يعقل أن يقوم عالم بالعربية بتحقيق مخطوط في الحديث أو العكس، والتجربة تبين مدى الشطط الذي يقع فيه كثير ممن يغامر بمثل هذا؛ ذلك أن لكل علم رجاله، وتاريخه ومصطلحاته ولغته، ومباحثه والتي تختلف بين الصعوبة والسهولة، والعلوم التي تأثر بها، من هنا أو هناك، ورغم ما هو حاصل من تداخل بين علوم الإسلام، فإن هناك حدودًا، وفواصل تفصل كل علم عن الآخر، كما أن اتساعها عبر التاريخ، جعل من المستحيل، الإحاطة الكاملة بأكثر من مجال علمي واحد، وعليه فإن تحقيق مخطوط في مجال ما، يقتضي المعرفة الدقيقة بقضايا ذلك المجال، وإشكالاته التاريخية، ومذاهب أهله فيه، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان المحقق من ذوي الاختصاص بذلك.

---

(١) وذلك مثل:

- تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام محمد هارون: ن. فهرس المراجع.
- تحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي: ن. فهرس المراجع.
- تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، للدكتور عبد المجيد دياب، القاهرة، (١٩٨٣م).
- في أصول البحث العلمي وتحقيق النصوص، للدكتور رمضان عبد التواب مقالة بمجلة المورد العراقية المجلد الأول (١٩٧٢م).

- **وأما بالنسبة لما يتعلق بالمخطوط المراد تحقيقه، فلا بد مما يلي:**

١- ألا يكون قد حقق من قبل، تحقيقًا علميًا[١]، وهذا مزلق خطير، والسبب فيه راجع إلى حال الجامعات، ومراكز البحث العلمي، في العالم الإسلامي. التي لا تنسق فيما بينها، ولا تتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتحقيق على الأقل؛ ولذلك فلا بد للباحث من إفراغ غاية الجهد، وبذل كل الوسع، قصد معرفة ما نشر من نسخ المخطوطات، إن كان نشر، وما حقق إن حقق، بعضه أو كله وطبيعة ذلك التحقيق، وإذا لم يكن قد رأى النور بعد، فلا بد من متابعة أخباره من خلال المنشورات المخصصة لذلك[٢]، أئمة أحد يعمل على إخراجه أم لا. وهكذا حتى يتم عنه للباحث تقرير وافٍ كافٍ، يعتبر غاية المستطاع من الجهد، آنئذ فقط يمكنه الشروع في تحقيقه.

٢ - أن يكون المخطوط ذا قيمة علمية، ذلك أن هدف إحياء الماضي إنما هو تنمية الحاضر، وبناء المستقبل؛ ولذلك فلا بد من التنقيب والتنقيح عما هو مفيد، غير أن ضابط ذلك قد يختلف من شخص لآخر، فرب مخطوط اعتبر غير مفيد، فأهمل حتى جاء من انتبه إلى قيمته فحققه، وأخرجه للناس، فأجمعوا على قبوله وتقريظه، وعليه فلا بد قبل الحكم على المخطوط، من الرجوع إلى ذوي الاختصاص، واستفسار أهل الذكر في شأنه، ولا تغتر باسم مؤلفه، فرب مؤلف عظيم القيمة، صنف ما لا قيمة له، إما لأنه فعل ذلك في بداية طلبه، ولم يقم بإعادة تصنيفه بعد تمكنه، وإما لأنه كتب ليعلم به الأحداث، مبادئ علم ما فقط.

ولذلك يحسن التزام ضوابط في اختيار المخطوط، يتجنب بها بذل الجهد في غير طائل، أهمها:

أ - أن يبدأ في إحياء تراث العلماء، بمصنفاتهم الأصيلة، فلا يهتم بتحقيق كتبهم التعليمية، وما زالت التي أبدعوا فيها، وجددوا، رهينة الخزائن يفنيها البلى.

---

(١) تحقيق التراث (ص ٤١).

(٢) أعد الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه القيم (تحقيق التراث) بيانًا بأسماء بعض فهارس المطبوعات العربية (ص ٤١). ثم أردفه ببيان أسماء بعض الدوريات العربية المعنية بشؤون المخطوطات العربية (ص ٤٨). ثم بيان بأسماء بعض الدوريات الأجنبية المعنية بشؤون المخطوطات العربية (ص ٥١).

ب - ألا يبدأ بتحقيق كتاب شارح، والأصل المشروح ما زال مخطوطًا، ولا تحول دون إخراجه عوائق معقولة.

ج - ألا ينصرف إلى المخطوطات المجهولة النسبة، اللهم إلا إذا كانت مصادر نادرة المادة العلمية. أو بها أمر جديد قد لا يتيسر في غيرها.

مراحل التحقيق:

لتحقيق المخطوط تحقيقًا علميًا، لا بد من إنجاز ذلك عبر ثلاث مراحل؛ هي:

أولا: جمع النسخ: أي جمع نسخ المخطوط سواء الموجودة منها في العالم الإسلامي، أو الغربي وذلك بالرجوع إلى فهارس المخطوطات في العالم، كيفما كانت وأنى كانت، سواء منها المطبوع أو المرقون، أو المخطوط، وسواء منها الخاص أو العام، والمحلي أو العالمي، وكذا الاستفسار والاتصال - مراسلة ومشافهة - بالمسؤولين عن خزائن المخطوطات، وكذا الأساتذة الباحثين المهتمين، لمعرفة عدد وأماكن نسخ المخطوط المراد تحقيقه[1]. وحينها، يبذل الباحث غاية وسعه. للوقوف عليها جميعًا، لتصوير ما أمكن تصويره، واستنساخ ما لم يتيسر في ذلك.

ثانيا: تعيين النسخة المعتمدة، أو النسخة الأم، كما يسميها عبد السلام هارون[2] والنسخ المساعدة. فأما المعتمد، فهي التي سوف تنقل عنها النسخة المسودة، أي التي تعتبر أساس متن الكتاب. وأما المساعدة، فهي التي سوف تعتمد في التصحيح، والتصويب، وبيان وجوه الاختلاف بين الألفاظ المعبر بها عن هذا المعنى أو ذاك، من مختلف النسخ، ونحو ذلك، وهذا يتم بمقارنة جميع النسخ الموجودة بعضها ببعض حتى يمكن ترتيبها جميعًا حسب أهميتها، والترتيب غالبًا ما يخضع (للمبدأ العام) - على حد تعبير عبد السلام هارون - الذي: (هو الاعتماد على قدم التاريخ، في النسخ المعتمدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى، تجعل بعض النسخ

---

(١) تحقيق التراث (ص ٦٢). فيه لائحة بأسماء لفهارس عامة وخاصة للمخطوطات العربية وأماكنها (ص ٦٢ - ٩٩).

(٢) تحقيق النصوص (ص ٢٧).

أَوْلَى من بعض، في الثقة، والاطمئنان؛ كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة، قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة، قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين)[١].

وقد دقق الدكتور الفضلي في ترتيب نسخ المخطوط كما يلي:

١- (نسخة خط المؤلف

٢- النسخة التي أملاها المؤلف على تلميذه، أو تلاميذه.

٣- النسخة التي قرأها المؤلف بنفسه وكتب بخط يده ما يثبت قراءته لها.

٤- النسخة التي قرئت على المؤلف، وأثبت بخط يده سماعه لها.

٥- النسخة المنقولة عن نسخ المؤلف.

٦- النسخة المقابلة على نسخة المؤلف.

٧- النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وعليها سماعات من العلماء مثبتة بخطوطهم.

٨- النسخة المكتتبة في عصر المؤلف، وليس عليها سماعات.

٩- النسخة المستنسخة بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات)[٢].

ولكن (إذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب، كان ترتيبها محتاجًا إلى حذق المحقق)[٣] وهو الدربة على معرفة الخطوط، والأوراق والمداد، وأنواع كل ذلك، والعصر الذي استعمل فيه كل نوع، ومقابلة المتون، لمعرفة النسخة الأكثر ضبطًا، ودقةً، الخالية من الأخطاء الفاحشة...إلخ[٤].

ثالثا: ضبط الكتاب: وذلك بتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وتحقيق عنوانه، وتحقيق

---

(١) تحقيق النصوص (ص٣٥، ٣٦).
(٢) تحقيق التراث (ص ١٠٤).
(٣) تحقيق النصوص (ص ٣٥).
(٤) ن. تحقيق النصوص (ص ٣٦)، وتحقيق التراث (ص ٣٧).

الاسم الكامل للمؤلف، حتى لا يشتبه مع غيره، ثم تحقيق المتن[١].

ولعل تحقيق المتن أكثر استنفادا للطاقة والجهد[٢]؛ لأنه يتضمن فيما يتضمن، تقويم النص من التحريف، والتصحيف، والخطأ، والسقط، وتخريج الآيات، والأحاديث والأقوال، والأمثال، والأشعار، ونحو ذلك، ثم التعليق عليه إذا اقتضى الأمر ذلك، وضبطه بالترقيم. ثم التكشيف الذي هو فهرسة محتوياته[٣].

ويختلف التكشيف كمًّا وكيفًا، من مخطوط لآخر، تبعًا لاختلاف المادة العلمية، التي يتضمنها كل منهما. إلا أن غالب ما يمكن فهرسته في كتب التراث عامة، هو الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأمثال والأعلام وما شابهها كالقبائل والطوائف والشعوب، ثم البلدان والأماكن، والأيام واللغات واللهجات، والكتب، والمصطلحات العلمية.

كما أن هناك أمورًا أخرى غالبًا ما تختص بها كتب معينة دون أخرى؛ كاختصاص كتب التفسير، وعلوم القرآن، بقضايا القراءات القرآنية، والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني، ونحوها، واختصاص كتب الفقه، وكتب التفسير الفقهي، بأمور أخرى كأسماء المعادن، والجواهر والحيوان والأشجار والثمار... وهكذا فكل كتاب يمكنك أن تفهرس فيه ما لا تفهرسه في الآخر[٤].

هذا مجمل ما يقوم به المحقق، وقد اشترطنا على الباحث المبتدئ أن يقرأ عن منهجية التحقيق، في الكتب الموضوعة لذلك بصفة خاصة، ما يؤهله لولوج هذا الميدان.

جـ - التأريخ:

أما استعمال (المنهج التوثيقي) بمعنى التأريخ، فيقصد به الوظيفة (الاستردادية)

---

(١) ن. تحقيق النصوص (ص ٣٩)، وتحقيق التراث (ص ١٢١).

(٢) هذا في الغالب، وإلا فرب عمل على تحقيق عنوان كتاب أو اسم مؤلفه أو سنة وفاته أشق على النفس من تحقيق متن مجلد كامل.

(٣) ن. تحقيق النصوص (ص٤٤ - ٩٣) وتحقيق التراث (ص ١٥٢ - ١٩٩).

(٤) ن . نماذج لفهارس مختلفة لبعض كتب التراث: تحقيق التراث (ص ٢٠٢ - ٢١٠). و ن. ذلك بتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذا الكتاب.

أساسًا؛ لأن (مهمة المنهج التاريخي، أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ، في محاولته لاسترداد ما كان في الزمان، لا ليتحقق فعليًا، في مجرى الأحداث، فهذا ليس بوسع أي كان، وإنما استعادة ما جرت عليه أحداث التاريخ بطريقة عقلية (...) ويمكن أن يستعاد نظريًا، بنوع من التركيب ابتداءً مما خلفه من وقائع (...) وذلك بالاعتماد على الآثار المتخلفة عن الأحداث التاريخية (الوثائق) التي يعتمد عليها هذا المنهج، اعتمادًا كبيرًا)[1].

ونحن في (الدراسات الإسلامية) نحتاج إلى المنهج التاريخي، لرسم حقائق التراث كما كانت، خاصة ما يتعلق بالعلوم الشرعية، من أجل فهمها فهمًا سليمًا - أي كما وضعها أصحابها - (سكونيًا) و(تطوريًا). فالتأريخ للعلوم الشرعية - متى أمكن ذلك علميًا - خطوة ضرورية؛ لأن بها نفهم ذاتنا ونحفظها حقًا، وبها نبني حاضرنا، ونؤسس مستقبلنا؛ ذلك أن (الناس يستخدمون التاريخ لفهم الماضي. ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية)[2]. ولا بناء سليم إلا على فهم سليم.

والتراث الإسلامي، هو جوهر الذات الحضارية للأمة، والعلوم الشرعية فيه، هي مشكاة الأصالة، فالتأريخ لها إذن تأصيل لحاضرنا نحن، وإنما يكون ذلك بالتأريخ لنظرياتها وإشكالاتها، ومناهجها ومصطلحاتها ورجالها وحركاتها العلمية جميعًا.

ويمكن أن نقسم صور البحث التاريخي، في الدراسات الإسلامية إلى قسمين:

١ - **الدراسات السكونية**: (السنكرونية): وهي تهتم بالبحث في فترة مقتطعة من تاريخ علم ما، وصفًا، أو تفسيرًا، أو نقدًا أو كل ذلك جميعًا.

فالباحث في هذا النوع من الدراسة، لا يهتم بالجانب التطوري، لإشكاله العلمي، بقدر ما يهتم بوصفه وتفسيره، أو نقده، في فترة من فتراته التاريخية، إنه إذن يتصور

---

(١) مناهج الطالب (ص ١٧).

(٢) أصول البحث (ص ١٩٢).

الإشكال ذاك، في حالة سكون، غير مهتم بما كان عليه. قبل فترته الخاضعة للدرس. ولا بما سيؤول إليه بعدها، وإنما يبحث في واقعها، المنحصر في ضوء المدة الزمنية المحددة، وذلك مثلًا، كأن يدرس (كتابة الحديث في القرن الأول الهجري) أو (منهج الفتوى والاستفتاء بالعراق خلال القرن الثاني الهجري) أو نحو هذا وذاك[1].

فالباحث في الموضوع الأول، مثلًا سيصف واقع كتابة الحديث في الفترة المحددة، اعتمادًا على ما صح لديه من وثائق، ونصوص، وقد يفسر، ويعلل ذلك الواقع من إقلال، أو إكثار، أو غير ذلك كما أنه قد ينتقد ما شاع من آراء باطلة، عن قضايا الموضوع الكلية والجزئية، وكذلك الباحث في الموضوع الثاني، سيصف واقع منهج الفتوى والاستفتاء، وما تعلق بهما في المكان والزمان المحددين، ثم قد يعلل ويفسر ما يطرحه الموضوع من قضايا وقد ينتقدها كلها، أو بعضها، أو ينتقد ما قيل عنها... إلخ. ولا يهتم بعد ذلك بما كانت عليه الفتوى في القرن الأول الهجري، ولا كيف آلت إلى ما آلت إليه في القرن الثاني، إلا إشارات لا تخرجه عن صلب الموضوع.

فالباحث هنا - في نهاية المطاف - يكون كالعالم الأثري (الأركيولوجي) الذي يدرس الوثائق الأثرية ليخبرنا عن بعض حقائق الفترة، التي تنتمي إليها، إنه يضع فترته الزمنية تحت مجهره ويسلط الضوء على إشكاله المقصود بالدراسة، ثم يصف، ويحلل وينتقد، ولكن فقط في ضوء ما يرى لا أكثر ولا أقل، إنه يجتزئ إشكاله من صيرورته التاريخية، لينظر إليه ثابتًا، ولو تقديرًا، ولا تحقيقًا، حتى يتمكن من وصف مكوناته، وصفًا علميًّا، أعمق مما لو رآه وهو يتدرج في حركته التطورية.

٢- **الدراسات التطورية**: « الدياكرونية »: وهي تهتم بالبحث في الإشكال، من حيث حركته التطورية، وصفًا، أو تعليلًا وتفسيرًا، أو نقدًا، أو كل ذلك جميعًا.

---

(١) مما أنجز في الدراسات الإسلامية على نحو هذا « حركة النقد الحديثي في البصرة خلال القرن الثاني الهجري » إعداد الأستاذ عبد الرحمن العمراني و« حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري: أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجًا » إعداد الأستاذ خالد الصمدي. كلاهما لنيل دبلوم الدراسات العليا.

إنها تنظر إلى القضايا العلمية، عبر مراحلها الثلاث: كيف كانت، وكيف صارت، وكيف ستؤول، فهي لا توقف عجلة التاريخ، بل تستفيد من حركتها، وترصد الظاهرة من خلالها؛ وذلك مثلًا كأن تدرس: (تطور كتابة الحديث، حتى نهاية القرن الثالث الهجري) فتبدأ برصد نشأة الكتابة الحديثية ومظاهرها، في عهد النبيﷺ، ثم ما صارت إليه في العهد الراشدي، ثم حالها في عصر الخلافة الأموية، ثم كيف تطورت إبان الخلافة العباسية؛ حيث ظهرت كتب الصحاح، والسنن، التي عرفت بعد بالكتب الستة، والتي أنجزت القرن الثالث الهجري[١] الذي بنهايته تنتهي حدود البحث الزمانية، فكتابة الحديث النبوي، عرفت أطوارا عدة، خلال هذه المدة المقترحة لتحديد زمان الموضوع، فتتبع هذه الأطوار، لوصف مظاهرها، وتحديد وقائعها وانتقالها من حال إلى حال، وتعليل ذلك وتفسيره: كيف تم وَلِمَ، ورصد إشكالات الكتابة وقضاياها: كيف كانت ثم كيف صارت، وبِمَ تأثرت، ولِماذا..إلخ.

هذه وأمثالها أسئلة، تحاول الكشف عن دورة عجلة التاريخ، كيف دارت بكتابة الحديث، خلال الفترة المقترحة.

كل ذلك بناءً على المنهج التوثيقي، الذي يعتمد النصوص الموثقة ويوظفها، على طريقة الاستدلال التاريخي النقدي الذي يميز بين (مصادر أو أدلة أولية، وأخرى ثانوية. والمصادر الأولية: هي تلك المعاصرة للحدث، أو الشخص، أي أنها أقرب ما يمكن للحدث، أما المصادر، أو الدليل الثانوي، فهو غير المعاصر للأحداث، أي أنه ليس هناك حلقة مباشرة، بينه وبين الحدث، وعلى الرغم من أن الدليل الأولي، هو أساس البحث الوثائقي، والتاريخي، إلا أن الدليل الثانوي قد يكون له نفس أهمية الدليل الأولي)[٢].

وقد رأينا فيما سبق، أن الدكتور رشدي فكار قد جعل (المنهج التاريخي كطريقة بحث) هو الصالح لتأريخ العلوم جملةً، أي دراستها عبر التساؤلات المرحلية

---

(١) المستطرفة (ص ٩، ١٠).

(٢) أصول البحث (ص ١٩٦).

الثلاثة: كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل؟ بينما جعل (المنهج التاريخي كقدرة شرح) خاصًا بالدراسات التاريخية فقط[١]. بيد أنا لا نرى مانعًا من الاستفادة من المنهج الثاني، هي تأريخ العلوم الشرعية، خاصة وأن كثيرًا من أدواته، هو نتاج هذه العلوم نفسها.

فإذا كان المستوى الأول (للمنهج التاريخي كقدرة شرح) هو (منهج المؤرخ) الذي يرصد التاريخ، ولا يستجوبه؛ ولذلك فهو قد يتأثر بانتمائه العقدي، أو المذهبي، أو العرقي أو البيئي[٢]، وعليه فإنه يحتاج بعد ذلك، إلى عمل على المستوى الثاني، الذي هو منهج عالم التاريخ[٣] والذي لا يكتفي بسرد الأحداث وإنما يستجوبها، بناءً على تعديد المصادر، وتعديد العوامل المؤثرة فيها، وإعادة وضعها، في بيئتها، من أجل نقدها، ذلك أن (هدف عالم التاريخ: هو تصحيح التاريخ وغربلته، مما علق به من تغميض المؤرخين، وتذوقاتهم، وانتماءاتهم)[٤]. وحينئذ يمكن إخضاع هذا التاريخ المصحح للمستوى الثالث، الذي هو (فلسفة التاريخ)[٥] والذي يعمل على (تعليل الواقع والأحداث الصحيحة (...) بمعنى محاولة لاستنباط نتائج، من تعليل الحدث، أو الوقائع التاريخية، للتنبؤ بمآلية التاريخ)[٦]. قلت: إذا كان هذا مجمل خطوات (المنهج التاريخي كقدرة شرح) فإن كثيرًا من آلياته، قد عرفت مع علوم نقدية، كعلم النقد الحديثي، والنقد الأصولي، اللذين يهتمان بتصحيح العلم، وغربلته من (تذوقات) العالم، وتأثراته العقدية والمذهبية وغيرها.

ولا شك أن تاريخ العلوم الشرعية، ما كتب منه، وما سيكتب، سيحتاج إن هو أنجز (بمنهج المؤرخ)، إلى عمل نقدي تصحيحي، ليأتي بعد ذلك، دور من يفسر ويعلل، أو من (يفلسف) حتى يسهل رسم الملامح المستقبلية للعلم، وتوجيهها حسب حاجات الأمة. ومن غير المعقول أن نحصر تأريخ العلوم في سرد المراحل

---

(١) في المنهجية (ص ٢٣، ٢٤).
(٢) نفسه (ص ٢٤).
(٣) نفسه (ص ٢٥).
(٤) نفسه (ص ٢٦).
(٥) نفسه (ص ٢٦).
(٦) نفسه (ص ٢٦).

الثلاث: النشأة، والتطور، والمآل، دون نقد وتصحيح فتفسير وتعليل، وأنت ترى أنا قد استفدنا من (منهج التاريخ كقدرة شرح) في بناء (المنهج التوثيقي تأريخًا) سواء في إطار الدراسات السكونية. أو (الدراسات التطورية)؛ حيث جمعنا بين (التاريخ كطريقة بحث، وكقدرة شرح) قصد التأريخ للعلوم الشرعية.

***

ٱلْمَبْحَثُ ٱلثَّالِثُ: المنهج الحواري

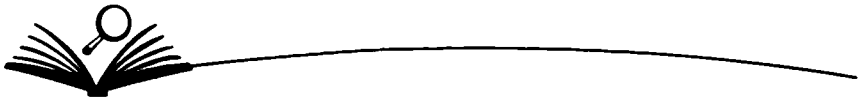

تدور مادة (حور) في اللغة، حول معنى التردد بين أمرين ماديين، أو معنويين، وما أدق كلام الراغب الأصفهاني، في ذلك؛ إذ قال: (الحَوْرُ: التردد إما بالذات، وإما بالفكر (...) والمُحاورة، والحوار: المرادة في الكلام)[١].

وفي اللسان: (الحَوْر: الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، حار إلى الشيء وعنه، حَوْرًا، ومَحَارًا، ومحَارَةً، وحُؤُورًا: رجع عنه وإليه (...) والمحاورة: المجاوبة، والتحاور: التجاوب، وتقول: كملته فما أحار إلي جوابًا، وما رجَّع إلي (...) حِوَارًا: أي ما رد جوابًا (...) وهم يتحاورون: أي يتراجعون الكلام)[٢].

أما في الاصطلاح المنهجي، فنقصد (بالحِوار) العملية العلمية، المبنية على الأخذ والعطاء أو التقابل والتناظر، بين قضيتين أو أكثر. إنه نسق مبني على رصد علاقات الاختلاف، أو الائتلاف في الدراسات المقارنة، والوظيفية والجدلية. فالمنهج الحواري إذن منهج يقوم على دراسة التفاعل، الحاصل بين القضايا العلمية، من خلال الصورة المذكورة.

وعليه فإنه يمكن أن يتجلى في ثلاث صور؛ هي:

أ- طريقة المقارنة:

وهي التي بواسطتها، تنجز الدراسات المقارنة في شتى المجالات: الأصولية أو الفقهية أو الحديثية ...إلخ.

---

(١) المفردات (حور).

(٢) مادة (حوار).

والدراسات المقارنة: هي البحوث، التي تسعى إلى إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتين أو قضايا، في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله، وعلى هذا كان يجري (الفقه المقارن)، أو (الخلاف العالي)، في مصنفات الفقهاء الأقدمين. ولعل كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)[١] لابن رشد الحفيد المتوفى سنة (٥٩٥هـ)، من أحسن ما يمثل ذلك، إذ كان المصنف رحمه اللّـه، يطرح المسألة الفقهية، من خلال وجهات النظر، المتعددة فيها، ثم يؤصل ذلك، بإرجاع كل رأي إلى أصله، الذي انطلق منه مفسرًا، ومعللًا، وربما رجح مذهبًا، أو اختار رأيًا.

والمصنفات في (الخلاف العالي) كثيرة[٢]، بحيث لا تنحصر في المجال الفقهي المحض، ولكن تتعداه إلى ميدان التفسير الفقهي، أي المتعلق بآيات الأحكام[٣].

كما أن ملامح طريقة المقارنة، كانت بارزة في كثير من المصنفات الأصولية، والكلامية، التي تهتم بتحرير الخلاف، في القضايا، والمصطلحات[٤].

وبناءً على ما تقدم، في تعريف البحث المقارن. من حيث كونه ينبني على إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتين أو قضايا في موضوع واحد، **فإنه لا بد في هذا النوع من الدراسة، من أمرين:**

أولًا: الاشتراك: ويعني أنه لا بد من كون القضيتين، أو القضايا، الخاضعة

---

(١) طبع عدة مرات، وقد أصدرت منه دار الجيل، بيروت طبعة سنة (١٤٠٩هـ) في جزأين عليه: وثق نصوصه وحقق أصوله وخرج أحاديثه: طه عبد الرؤوف سعد، بيد أنا لم نجد على هوامشه من ذلك غير تخريج الأحاديث.

(٢) منها على سبيل المثال: الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي (٤٢٢هـ)، والاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لأبي عمر يوسف بن عبد البر (٦٧١هـ).

(٣) كأحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ) وأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد ابن العربي المعافري (٥٤٣هـ). والجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ).

(٤) ن. مثلًا مسألة الفرض والواجب، ومفهوم المخالفة، والتخصيص وغيرها في كتب أصول الفقه، وقضية التحسين والتقبيح، لدى الأصوليين والمتكلمين.

للمقارنة، قد عرفت نفس الإشكال سواء على المستوى المنهجي، أو المستوى الموضوعي كمقارنة (منهجي) مفسرين، أو محدثين، أو فقيهين، أو مقارنة (أقيسة) الأصوليين، واللغويين، والمناطقة، لمعرفة معنى القياس، لدى كل فريق من هؤلاء، وكيفية استعماله ...إلخ أو مقارنة استعمالات مختلفة، لمصطلح واحد، في مجال علمي واحد، أو مجالات مختلفة، كدراسة مصطلح (العلة) أو (الحكم)، لدى أصوليين، أو أكثر، أو لدى الأصوليين، والفقهاء، والمناطقة، وهكذا، فلا بد من حصول اشتراك ما، في موضوع الدراسة المقارنة، أعني ضرورة وجود الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة في كل أجزاء الموضوع التي يتركب منها؛ إذ لا يعقل مثلًا أن نبحث عن مقارنة بين الأصوليين، والمحدثين في استعمال القياس لأن أحد جانبي المقارنة مفقود، وهو « القياس عند المحدثين » بيد أنه يمكنك أن تبحث في منهج نقد الأخبار بين الأصوليين والمحدثين؛ لأن كلا الطرفين، يتوفر على رصيد علمي في هذا الميدان.

ثانيًا: المقابلة التزامنية: وهذه إنما تكون لدى إنجاز الدراسة المقارنة، والمقصود من (المقابلة) أن يتم النظر إلى عناصر المقارنة، في أجزاء الموضوع بمنهج (تقابلي) بحيث يقوم الدارس بمناظرة لوحات الموضوع، ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف، والائتلاف فيها، ثم إبراز ذلك بشكل (تزامني) أي في نفس الوقت، الذي يذكر فيه مثلًا، السالب هنا، يورد الموجب هناك، لإبراز وجه التقابل في نفس الوقت، وذلك أشبه ما يكون بعمل المحقق، الذي (يقابل) النسخ الخطية، فيورد عنها ملاحظات تزامنية، وإنما نبهنا على هذا؛ لأنا رأينا من وضع على عنوان بحثه « دراسة مقارنة » لما أنجز بحثه عن مفسرين، أو فقيهين، مقسمًا إياه إلى قسمين؛ فصل في الأول منهج أحد المفسرين، أو الفقيهين، وفصل في الثاني منهج الآخر، دون أن يعرض إلى إبراز عناصر المقارنة الحقيقية، بشكل تزامني، بينما الدراسة المقارنة تقتضي أن يقوم الباحث، بعمل الخياط، الذي يجمع الثوبين في ثوب واحد، فيصنع جلبابًا، فإذا كنت - على سبيل المثال - تقارن بين تفسيري أبي بكر بن العربي، والقرطبي،

فلا بد عند ذكر مميزات هذا، من ذكر ما يقابلها عند ذاك، في نفس الوقت. كأن يكون أحدهما يفسر القرآن تباعًا، مع الاعتناء بآيات الأحكام، ويكون الآخر لا يقف إلا عند آيات الأحكام، أو يكون أحدهما رفيقًا، في رد أدلة المخالفين، بينما يكون الثاني شديدًا في ذلك، وهكذا يتم إنجاز النظر المقارن متزامنًا، وإلا فضم كتاب عن القرطبي وتفسيره، إلى كتاب آخر عن ابن العربي وتفسيره، لا يكون من الدراسة المقارنة في شيء!

ب - الطريقة الوظيفية:

وهي تهتم بدراسة وظائف القضايا العلمية، أي أن الإشكال العلمي المقصود في (البحث الوظيفي)، هو العلاقات التأثيرية، أو التأثرية، أو كلاهما معًا، التي يتوفر عليها هذا الموضوع، أو ذاك، كمحاولة تبين (أثر النقد الحديثي في العلوم الإسلامية) أو (أثر المنطق الصوري في الدراسات الأصولية). أو (بين الدرس الأصولي، والدرس الفقهي، علاقات التأثير والتأثر) ذلك أن كثيرًا من القواعد الأصولية، إنما بنيت على ملاحظة الجزئيات الفقهية. كما أن الأحكام الفقهية إنما كانت بناءً على القواعد الأصولية، وهكذا فكل عمل يبحث في علاقات التأثير والتأثر هو بحث وظيفي.

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من (البنيوية الوظيفية) التي تطبق في البحث الاجتماعي، والتي (تعطي أولوية لشبكة العلاقات الاجتماعية كفعل، وردود فعل، ومن خلال قياس العلاقات وتحديد طبيعة الوظائف)[١] وكذلك (الوظيفية) المطبقة في الدراسات اللسانية، التي تقوم على دراسة بنية اللغة باعتبارها أداة للتواصل. إذ تحلل الوحدات اللسانية، والعلاقات القائمة بداخلها باعتبار وظيفتها التواصلية[٢].

كما يدخل ضمن هذا « البحوث التكاملية » التي تنبني على إبراز تكامل العناصر، والجزئيات، داخل الأنساق العلمية، وهي تتجلى بشكل واضح في (الفكر الإسلامي

---

(١) في المنهجية (ص ٣٥).

(٢) Dictionnaire de la linguistique : terme: (fonctionnel).

المعاصر)، الذي من بين ما يهتم به إبراز التناسق، والتوافق، والتكامل، بين مكونات الشريعة الإسلامية، في تنظيم حياة البشر، أو مكونات العلوم الإسلامية، في بناء الحضارة، وكذا إبراز التناسق، والتكامل، بين السنن الشرعية والسنن الكونية... إلخ، هذا أيضًا يدخل في إطار البحث الوظيفي؛ لأن دراسة عناصر التكامل، ومكونات التناسق، داخل الأنساق المختلفة، نوع من دراسة العلاقات والوظائف.

جـ - الطريقة الجدلية التجاوزية:

وهي تقوم على صراع المتناقضات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب، والجدلية أنواع؛ منها: (الجدل الهيكيلي)، و(الجدل الماركسي) المعروف (بالمادية الجدلية) ثم (الجدل الواقعي) المسمى بـ (الديالكتيك الأمبيريقي)[1] الذي (لا ينطلق من مبيتات، كما هو الحال في الجدلية المادية: تركز على البنيات والصراع الطبقي، وأولوية العامل الاقتصادي، وأنماط الإنتاج، والاحتكام لفلسفة التاريخ، وإنما يعطي أولوية للواقع دون مبيتات)[2] بناءً (على تعود يومي، يتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي: السلوك المتفق عليه بين السكان، بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف، وقواعد أخلاقية أو معنوية أو روحية (...) وكل مجتمع، يمكن أن يعطي أولوية لقاعدة، على حساب قاعدة أخرى (...) ومن خلال حركة الديالكتيك الأمبيريقي أو (الجدلية الواقعية) تحدد الصيرورة أو المآلية لهذا الإطار الوصفي، وهي ما من بشر يعيشون على أرض تتحكم فيهم قواعد تحدد خصائص السلوك، إلا وفي داخلهم عناصر الخروج عليهم، بمعنى ما من تعود يومي إلا وفي داخله عناصر الخروج عليه)[3].

وإذا كان الدكتور رشدي فكار يعتبر المنهج الجدلي الواقعي- في ميدان علم الاجتماع - (أكثر تمشيًا لشرح واقع المجتمعات الإسلامية)[4] فإننا نعتبره من أغنى ما يستفاد منه لبناء منهج جدلي، لدراسة الصراعات الفكرية والحضارية، التي

---

(١) في المنهجية (ص ٣٧).
(٢) في المنهجية (ص ٣٧).
(٣) في المنهجية (ص ٣٧ - ٣٩).
(٤) في المنهجية (ص ٤١).

خاضها الفكر الإسلامي قديمًا وحديثًا. والصراع حقيقة ثابتة، في التصور الإسلامي، لكنه ليس صراعًا أسطوريًّا، ينبني على التصادم بين الآلهة والبشر، كما هو الحال في الفكر الغربي اليوناني القديم، ولا صراعًا عشوائيًّا ينبني على تخيل التصادم بين البشر، ونواميس الطبيعة، كما هو الحال في الفكر الغربي المعاصر، وإنما هو صراع بين الحق والباطل وبين الظلمات والنور، فهو مبدأ أسسه القرآن من خلال قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة : ٣٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وقوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٣٨].

إنه صراع إذن، من أجل الصلاح والإصلاح لا الفساد والإفساد، وعلى هذا الأساس عرف الفكر الإسلامي القديم والمعاصر، حركات جدلية تجاوزية، دخلت في عجلة المدافعة، والتدافع من أجل تجاوز عناصر الفساد والإفساد.

ويمارس الفكر الإسلامي صراعه هذا في ثلاث صور؛ هي:

الأولى: الصراع من أجل إثبات الذات، وإحقاقها، بنقض حركات التشكيك الكلي، في المذهبية الإسلامية، وهذا عادة ما يكون طابع الكتابات الإسلامية، المنجزة في غياب القيادة الإسلامية للمجتمع، وهو غالب ما كتب في الفكر الإسلامي المعاصر؛ مثل كتابات أبي الأعلى المودودي رحمه اللّـه، والشهيد سيد قطب ومحمد قطب وكذا مالك بن نبي.. وغيرهم.

الثانية: الصراع من أجل نقض حركات النزغ، والتشكيك الجزئي وهذا غالبًا ما يكون طابع الكتابات الإسلامية، المنجزة في ظل المجتمع الإسلامي؛ حيث تقوم بين الفينة والأخرى حركات الارتداد الفكري، التي تتصدى لها أقلام العلماء بالمدافعة، وهو الطابع العام، لعلم الكلام، في توجهه الصحيح، والكثير من كتابات العلماء المصلحين عبر تاريخ الفكر الإسلامي، حتى سقوط الخلافة العثمانية، كابن تيمية وابن القيم، وأمثالـهما.

الثالثة: الصراع من أجل الارتقاء بالنفس الفردية، والجماعية، نحو الكمال: وهو طابع الفكر الذي يقوم على محاربة السلوك اليومي، الفاسد في المجتمع، وهذا غالب البحوث الصوفية المنضبطة بالشريعة، التي تعالج عيوب النفس بالترغيب والترهيب، وكذلك الفكر السلفي الذي يحارب البدع في العقائد والعبادات، فهذا الصنف من الفكر الإسلامي، يصارع سلوكًا معينًا، في المجتمع، قصد تجاوزه، ويقدم بدائل صحيحة، اعتمادًا على المنهج التربوي، كما هو الحال في التصوف، أو على تصحيح المفاهيم، كما هو الحال في الفكر السلفي.

هذا ولا مانع من تزامن هذه الأنواع، كلها، أو بعضها، في فترة ما، أو في كل فترات الفكر الإسلامي بمعناه الواسع؛ إذ إن حكمنا هذا، إنما هو على الغالب الظاهر فقط، والجامع لكل ذلك هو مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي يمثل الحقيقة الثابتة، لجوهر الفكر الإسلامي تصورًا وممارسةً.

***

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: المنهج التحليلي

وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكًا، أو تركيبًا، أو تقويمًا فإذا كان الإشكال تركيبة منغلقة، من التراث، أو الفكر الإسلامي المعاصر، قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها، ووظائفها، ليركب منها نظرية ما، أو أصولًا ما، أو قواعد معينة، وهذا غير ما ذكر في طريقة (الجمع)، من المنهج التوثيقي؛ لأن تلك تقوم على جمع عناصر نظرية كانت فعلًا، لكنها لم تؤثر مؤلفة، أو كتاب كان، لكنه ضاع، ولم يبق منه إلا نصوص متناثرة بين الكتب، أو علم شخص في ميدان معين، لم يتم جمعه وتصنيفه، أما هنا فالمقصود هو الإبداع، والاستنباط والاجتهاد بناءً على عناصر علمية ما، لا يهم أن تكون لهذا الشخص، أو ذاك، كما لا يهم أن تكون في هذا الميدان العلمي أو ذاك، المهم هو أن الباحث يستجلبها لتكون ضمن لبنات النظرية العلمية، التي يركبها، تركيبًا ابتدائيًّا غير مسبوق، أو يقعد منها قواعد، وأصولًا لم تكن قبل.

كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي، على تقويم إشكال ما، أي نقده، وهذا أيضًا غير (الطريقة الجدلية التجاوزية) من المنهج الحواري، الذي فصلناه قبل؛ لأن ذلك يقوم على (النقض) لا على (النقد)، فهو جدلي، مبني على الصراع، وهذا مختلف عنه تمامًا؛ إذ هدف هذا التصحيح، والتقويم، لا الرفض المطلق، فمن مظاهر الأول مثلًا، التصدي للمذهبيات غير الإسلامية، أو ما شابه ذلك، نحو ما فعله ابن تيمية في (نقض المنطق) وما فعله الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، في (نقض أوهام المادية الجدلية) ومن مظاهر الثاني الترشيد للتفكير الإسلامي نحو ما فعله الشيخ

السيد نعمان خير الدين الألوسي في كتابه (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) وكذا ما فعله الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) وغيرهما.

وفرق بين هذا كذلك وبين الطريقة المقارنة، من المنهج الحواري أيضًا؛ لأن المقارنة، تقوم على إبراز مواطن الخلاف والوفاق أساسًا، كما تقرر في موضعه، وأما هذا فهو نقدي يقوم على تبيان مواطن الخطأ والصواب.

وعلى العموم، يتلخص المنهج التحليلي، في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها، أو بعضها، في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث وهي - حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي - التفسير، وقد عبرنا عنه بالتفكيك، والنقد وقد عبرنا عنه-إلى جانب هذا الاصطلاح - بالتقويم ثم الاستنباط، وقد عبرنا عنه بالتركيب، أما تفصيل ذلك فهو كما يلي:

أ - التفسير:

وهو عرض الأعمال العلمية، على سبيل التأويل، والتعليل وهو عمل علمي جليل؛ ذلك أن التراث الإسلامي اليوم محتاج فيما هو محتاج إليه، إلى فهم صحيح لمقاصده، من خلال مصطلحاته ونظرياته، وهذا ليس بالأمر اليسير، بل إنه لمن الضروري أن تعد لذلك الرسائل، والبحوث؛ إذ إن تأويل قضايا التراث، وتعليلها، حتى تتضح مشكلاتها، وتنكشف مبهماتها، يعتبر من أولى الأولويات، في المشروع التراثي، بعد تحقيق النصوص مباشرة. وعليه فإنه من الممكن أن نتصور العملية التفسيرية، على مستويين: الأول بسيط، والثاني مركب.

أما المستوى البسيط فهو شرح القضايا العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض، تقييدًا، وإطلاقًا، أو تخصيصًا، وتعميمًا، لضم المؤتلف، وفصل المختلف، وإنما يتم ذلك كله، بناءً على استقراء نصوص الإشكال وإحصائها، حتى تنجلي حقيقة المصطلح، شرحًا وتعريفًا، إذا كان

الموضوع دراسة مصطلحية، أو حقيقة النظرية العلمية، أو القاعدة العلمية، إذا كان الموضوع كذلك.

وأما المستوى المركب فهو - بالإضافة إلى ما ذكر في الأول - محاولة تعليل الظواهر، بإرجاع القضايا إلى أصولها، وربط الآراء بأسبابها، وعللها، فإذا كنا في المستوى الأول، نبحث في الإشكالات لمعرفة هيئاتها،وأوضاعها على الحقيقة فإننا هاهنا - بالإضافة إلى ذلك - نبحث فيها لمعرفة مقتضيات تلك الهيئات والأوضاع وأسبابها، وهذا كله زيادة دقة، في الفهم الصحيح، وتعميق للتحليل، قصد البلوغ إلى التفسير الجامع الشامل، ولنمثل لذلك بما يلي: لنفترض أن دارسًا يبحث في موضوع (الفكر الأصولي لدى أبي الوليد الباجي) مثلًا، فإذا كان المنهج، يقوم على عرض فكر الباجي الأصولي، ونسقه الاستدلالي، وتصوره للكليات والجزئيات الأصولية، على العموم، عرضًا ينبني على تحليل النصوص، وشرحها وتوجيهها، تفسيرًا وتأويلًا، كان ذلك دراسة تفسيرية بمستواها الأول. أما إذا زاد على ذلك، بمحاولة تعليل المواقف، والآراء، وربطها بموجباتها، فهو إذن (التفسير) بمستواه الثاني. وكذلك الأمر إذا درس دارس (المصطلح الحديثي في سنن الترمذي) مثلًا أو (المصطلح الأصولي لدى الإمام ابن حزم) أو نحو ذلك، فإنه إذا أحصى المصطلحات الواردة، في الكتاب المذكور، أو لدى الإمام المذكور، ثم درسها من خلال مساقاتها، وحاول استقراء مفاهيمها، ومقاصدها، ثم خلص إلى وضع معجم تحليلي لها، كان ذلك، دراسة تفسيرية، بالمستوى البسيط. أما إذا حاول إرجاع طبيعة تلك المفاهيم، والمقاصد الاصطلاحية، إلى مؤثرات ما، في فكر المصنف، أو نحو ذلك، لتعليل وضعها كذلك لديه، كان هو المنهج التفسيري المركب.

ب- النقد:

سبق أن قلنا: إن النقد هو عملية تقويم، وتصحيح، وترشيد؛ وعليه، فإنه لا يكون بمعنى النقض، كما أسلفنا، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى نسق كلي.

ذلك أن نقد فهم ما، لآية قرآنية، أو آيات أو أحاديث، أو نقد اجتهاد ما، جزئيًا كان أو كليًا، في أي مجالات العلوم الشرعية، إنما هو عملية محاكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب، بناءً على مقاييس متفق على جلها، أو كلها؛ كقواعد فهم النصوص الشرعية أو قواعد الاستنباط أو قواعد الجرح والتعديل...إلخ. ويدخل في ذلك الأنساق الكلية للعلوم الشرعية، كالنسق الأصولي، بالنسبة للدراسات الأصولية، أي المنهج العام، المبني عليه العلم، كأصول الاستنباط، وترتيبها، هذا أيضًا من المقاييس المعتمدة في عملية التقويم. فبواسطة هذه الضوابط وأمثالها نستطيع أن نقول: هذا خطأ وهذا صواب.

وبالإمكان الجمع، في المنهج التحليلي، بين طريقتي التفسير والنقد، وذلك بعرض الأعمال العلمية شرحًا وتعليلًا، ثم نقدها على سبيل التزامن أو على سبيل التراخي، والمقصود بالتراخي ها هنا، أن يكون العمل النقدي، لاحقًا بالعمل التفسيري، كأن يكون هذا فصلًا أولًا، أو بابًا أولًا، أو قسمًا أولًا، ويكون الآخر فصلًا ثانيًا، أو بابًا ثانيًا، أو قسمًا ثانيًا، أو نحو ذلك، وأما التزامن فالمقصود به أن يندمج النقد مع التفسير، في عملية واحدة، كأن تعرض الفكرة شرحًا وتعليلًا، ثم تنقد بعد ذلك مباشرة، وتناقش، لبيان الحق والباطل فيها، هكذا في كل أبواب البحث.

جـ - الاستنباط:

والمراد به هنا الاستنتاج الاجتهادي، والتجديد العلمي فكل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية ما، أو تركيبها، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير...إلخ، أو تأصيل فتوى، أو مجموعة من الفتاوى، يدخل ضمن الطريقة الاستنباطية من المنهج التحليلي.

وعليه فإنه بالإمكان أن نصنف صور الاستنباط إلى نوعين:

النوع الأول: الاستنباط الجزئي، وهو الاجتهاد المتعلق بقضايا جزئية، في أحد المجالات العلمية على أساس الابتكار والتجديد؛ كالقيام ببحث يخلص فيه إلى صياغة قاعدة، أو قواعد علمية ما أو وضع مصطلح، أو مصطلحات، لمجموعة من المفاهيم الجديدة المستنبطة، أو دراسة إشكال من الإشكالات النظرية، التي لم يقطع فيها بقول فصل بعد، أو طرحه لأول مرة، وإصدار رأي أو آراء حوله، بناء على الحجج، والبراهين العملية، فمن الإشكالات التي ما زالت في حاجة إلى تجديد النظر والاجتهاد، مثلًا في علم أصول الفقه ترتيب أدلة التشريع، وقضية (النسخ) خاصة فيما يتعلق بنسخ السنة للكتاب، وكذلك خبر الآحاد، وقيمته التشريعية، وبعض المصادر كالمصالح المرسلة، والاستحسان، وسد الذرائع، خاصة فيما يتعلق بمنهجية الاستعمال وضوابطه... إلخ. أما الإشكالات المبتكرة، فكل قضية علمية لم يسبق طرقها من قبل، ثم دعت إليها حاجة حضارية، فتطرح بصيغة جديدة تمامًا، أو بصيغة قديمة، كما صنع الدكتور حسن الترابي في كتيبه « تجديد أصول الفقه الإسلامي » حيث قدم مفهومًا جديدًا للقياس سماه « القياس الواسع »[1] بعدما أشار إلى بعض عوائق « القياس المحدود »[2] بتعبيره. هذا العلم وإن لم يرتقِ إلى درجة البحث العلمي بمعناه الدقيق، من حيث الدراسة، فهو على الأقل طرح جديد للإشكال.

النوع الثاني: الاستنباط الكلي: وهو الاجتهاد المتكامل الأجزاء، الشمولي النظرة، الذي يهدف إلى (تركيب)، أو (وضع) نظرية علمية. أما (التركيب) فهو جمع المادة العلمية، من التراث، وسبكها في نسق يجعل منها وحدة متكاملة، بشرط ألا تكون النظرية قد عرفت، عند أحد القدماء، أو سبق الوعي بها عنده فتحدث عنها وكتب فيها، إلا أنه لم يضعها في قالب منهجي، أو أن صياغتها المنهجية قد ضاعت ولم يبق منها إلا أمالي هنا، وهناك، يمكن جمعها وإعادة تركيبها. فمثل هذا

---

(١) (ص ٢٤).

(٢) (ص ٢٣).

عمل يدخل في (طريقة الجمع) من المنهج التوثيقي، أما التركيب المقصود هاهنا، فهو جمع مادة علمية، لإشكال تم بحثه، في مجال علمي ما، من طرف غير واحد من العلماء، إلا أنه لم يبلغ درجة من النضج، تمكن أحد القدماء من جمع أطرافه وتركيبها. بيد أن الكثير كتب فيه ما تيسر له، مما أدى إلى تراكم المادة العلمية، فإذا تبين بعد جمعها، وتفحصها، أنها مما يمكن تركيبه في نسق منهجي، وصياغته في نظرية متكاملة، ركبت ذلك التركيب وصيغت بتلك الصياغة، وأضيفت إليها اللبنات التي قد يبدو خلو مواضعها أثناء عملية البناء، حتى تستوي نظرية قائمة كاملة!

وأما (الوضع) فهو الإنشاء الابتدائي لنظرية علمية، في مجال ما، أي ابتكارها كليًا على أساس إشكال جديد. ذلك أن تطور الواقع بكل أشكاله: اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا...إلخ، وتطور العلوم المختلفة، وغير ذلك من التطورات، والتغيرات، المتعلقة بالعصر،كل ذلك يجعل من الضروري التجديد في العلوم الشرعية، جزئيًا وكليًا، لمواكبة حاجيات الأمة الحضارية، ولإقامة المجتمع الإسلامي السليم.

و(وضع) النظرية العلمية، يقتضي أولًا إحاطة دقيقة بالمجال العلمي الذي ستؤسس فيه، كما يقتضي التحقق من الحاجة العلمية إليها، أي إنها تجيب على إشكال حقيقي لا وهمي.

وقولنا: « الوضع هو إنشاء ابتدائي » لا يعني الانطلاق من الفراغ؛ إذ لا شيء في العلم ينطلق من الصفر؛ ذلك أن وضع الأنساق النظرية، مهما كان جديدًا فهو يكون بأدوات قديمة معروفة، ويحتكم إلى قواعد العلم الذي وضعت فيه النظرية ويستمد مادته منه أساسًا، ومن غيره من العلوم.

فلنفترض أن باحثًا ما عزم على وضع نظرية جديدة في منهج استنباط الحكم الشرعي مثلًا فهو بلا شك سيعتمد على قواعد أصول الفقه، وضوابطه، وأدلته،

ومناهج الاستدلال فيه، وغير ذلك من التراكمات العلمية، في هذا المجال، فيختار ما يختار، ويتبنى ما يتبنى، وينتقد ما ينتقد، ويتجاوز، ما يتجاوز أو ينحت ما ينحت، ويبتكر ما يبتكر، ثم يصوغ بعد ذلك نظريته تلك، ليحدد لها موضعها في حلقات الدراسات الأصولية قديمًا وحديثًا.

* * *

المَبْحَثُ الخَامِسُ: في منهج توظيف المنهج

لا أحد يماري في تداخل العلوم الشرعية، وعلاقات التأثير، والتأثر التي تربط بينها جميعًا، ففي علوم القرآن والتفسير ندرس قضايا كثيرة، مما ندرس في علم أصول الفقه، وندرس في هذا كثيرًا مما ندرس في علم الفقه، وعلوم الحديث، وعلم الكلام وعلوم اللغة...إلخ.

فإذن لا غرو إن تحدث عن تداخل مناهج هذه العلوم، ولا أدل على ذلك من المثال المشهور الذي ينسب فيه، إلى الفراء أنه أجاب عمن سها في سجود السهو، أنه لا شيء عليه؛ لأن المصغر في العربية لا يصغر.

واليوم في مجال مناهج العلوم، هناك دعوة إلى استنباط (منهج تكاملي) أو (توفيقي) يركب من مختلف المناهج العلمية، بينما هناك مَن يرى ضرورة استقلال المناهج، وتميز بعضها عن بعض، وقد حَاوَلَ الدكتور عمر الطالب في ميدان الدراسات الأدبية، استقراء الذين دعوا إلى المنهج التوفيقي، أو التكاملي، فذكر من أوائلهم الأستاذ محمد خلف اللَّـه والأستاذ سيد قطب رحمه اللَّـه ثم بعد ذلك الدكتور شوقي ضيف، والدكتور شكري فيصل، ثم السيد تقي الدين في كتابه (أصول البحث الأدبي ومناهجه) الذي دعا إلى تكامل المناهج مطلقًا، أي ليس في مجال الأدب فقط، بل في المجالات العلمية جميعًا[1].

وعلق الدكتور عمر الطالب على ذلك قائلًا: (إن التناول الكيفي للباحث بالنسبة للظاهرة الأدبية أو النص الأدبي أثناء الدراسة، وفق هذا المنهج، يقود إلى

---

(١) مناهج الطالب (ص ١٧٢ - ١٧٦).

التضليل، والميوعة في البحث، ويعد هذا المنهج سلاحًا ذا حدين قد يصيب فيه الباحث إذا أخذ حذره، وتصرف بدراسته بدقة، وقد يخطئ إذا تناول بحثه بصورة كيفية عشوائية)[١].

أما في إطار البحث في العلوم الشرعية، فإنا نقول: رغم التداخل الموضوعي، والمنهجي الحاصل بينها جميعًا، منذ القديم، فإنها ظلت محافظة على استقلال فروعها، وتميز بعضها عن بعض، فمثلًا رغم علاقات التأثير، والتأثر التي تربط بين علم أصول الفقه والعلوم الشرعية الأخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول إنه هو ذاتها، أو إن منهجه هو نفس مناهجها، بل له طابعه الخاص الذي يجعله علمًا مستقلًا بذاته، موضوعًا ومنهجًا، وكذلك الأمر بالنسبة لسائر العلوم الشرعية، وقد يكون من المعقول أن تظهر الدعوة إلى المنهج التوفيقي، في مجال البحث الأدبي، باعتبار الظاهرة الأدبية، عملية إبداعية أساسًا، تتشكل بألوان شتى، فيصعب النظر إليها بمنظار واحد، أو غالب، أما بالنسبة للعلوم الشرعية، فهي علوم أقرب إلى الدقة، والتجرد، في طبيعتها، يغلب عليها الضبط والتقعيد؛ ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تختلف مناهجها، باختلاف أغراضها، واهتماماتها. هذا فيما يتعلق بالعلوم الشرعية من الداخل، أي بالمناهج التي تستخدمها هي في دراسة قضاياها.

أما بالنسبة للمناهج الخارجية، التي تستخدم لدراسة العلوم الشرعية ذاتها بغض النظر عن قضاياها الداخلية، والتي هي موضوع هذا الكتاب، فهي أيضًا يجب أن تختلف وتتميز، وألا تلفق أنواعها، في منهج توفيقي أو تكاملي، بناءً على فقه المراحل العلمية، الذي يصنف كل علم في مرحلته التي تناسبه، بل يصنف كل إشكال في مرحلته المنهجية بناءً على مبدأ الأولويات في دراسة التراث الإسلامي، فالتحقيق مثلًا سابق على التفسير، وهذا سابق على التأريخ..إلخ، فلا يجوز مثلًا لما كان حقه التحقيق أن يفسر أولًا، ولا لما كان حقه التفسير أن يؤرخ قبل ذلك وهكذا[٢].

---

(١) مناهج الطالب (ص ١٨٦).

(٢) ن. ذلك مفصلًا في (ضابط الأولويات العلمية): (الفصل الأول).

إذن بالنسبة إلى توظيف المنهج العلمي، لدراسة العلوم الشرعية، لا بد من اعتماد منهج رئيس، يُبنى عليه البحث، ويُطبع بطابعه، ثم بعد ذلك لا مانع من الاستفادة من المناهج الأخرى، إذا دعتْ الحاجة إلى بعض قواعدها، ما دام ذلك لن يغير اللون المنهجي للبحث، ويجعله غير ذي طابع معين أي ملفقًا، بل لابد من منهج أصيل يدرس به الإشكال، ولا مانع بعد ذلك من كون باقي المناهج خادمة ومساعدة، وهذا هو ما ذهب، إليه الدكتور رشدي فكار؛ حيث قال: « على الباحث أن يتبنى منهجًا أساسيًا ويكمله إذا اقتضت الضرورة، بالاستعانة بمنهج أو منهجين آخرين بصفة تكميلية »[1].

أما اختيار وتحديد المنهج الرئيس الذي تُبنى عليه الدراسة، فهو خاضع لطبيعة الإشكال العلمي، الذي سُيبنى عليه الموضوع، فإذا كان البحث مثلًا مبنيًا على دراسة العلاقات العلمية بين قضيتين أو أكثر، فالمنهج الذي يجب أن يعتمد في ذلك هو المنهج الوظيفي المتفرع من المنهج الحواري، وإذا كان المقصود، هو ملاحظة التطور، الذي عرفه إشكال ما، أو مصطلح ما، أو منهج ما، عبر فترة، أو فترات زمنية معينة، فالمنهج الذي يجب أن تُبنى عليه الدراسة هو المنهج التاريخي، المتفرع من المنهج التوثيقي... وهكذا فطبيعة الإشكال إذن هي التي تحدد طبيعة المنهج المعتمد.

وأما صور خدمة المناهج المكملة أو المساعدة، للمنهج الرئيس، فهي كأن يكون البحث تاريخيًا، أي متبنيًا للمنهج التاريخي، بيد أنه من حين لآخر يحتاج إلى دراسة بعض النصوص المعتمدة، أو الاستشهاد ببعض القواعد، مما يحتاج في فهمه إلى دراسة تحليلية تفسيرًا، أو تعليلًا، أو نقدًا لبعض الفهوم المتعلقة بهذه الشخصية، أو تلك...إلخ. كما قد يحتاج إلى المنهج الحواري، لمقارنة بعض القضايا، مع غيرها، أو نقض بعض الأفكار أو بيان وظائفها، مع العلم أن القصد التأريخي هو المقصود الأصيل للبحث، أما غيره مما ذُكِرَ فإنما هو عارض دعت إليه ضرورة جزئية ما؛

(١) في المنهجية (ص ٤٧).

لتسهيل العملية التأريخية. والتتبع الزمني للإشكال. وكأن يكون المنهج المعتمد هو المنهج المقارن، المتفرع من الحواري، فإذا كان مثلًا في موضوع أصولي، فهو بلا شك محتاج إلى استخدام المنهج التحليلي أحيانًا، لتفسير بعض القواعد، أو المصطلحات، أو انتقاد بعض الأحكام الواردة في المقارنة[1] ... وهكذا غالب البحث في العلوم الشرعية، لا يكاد منهج فيها يستقل بدراسةِ ما، حتى تكون مناهج أخرى خادمة له ومتممة.

***

(١) في المنهجية (ص ٤٧).

الفَصلُ الثَّالِثُ

تقنيات البحث العلمي

نقصد (بتقنيات) البحث العلمي الإجراءات العملية التي تستعمل في تنفيذ (المنهجية) من مقدمات البحث حتى نهاياته، فهي عملية (تحقيق مناط) بتعبير الأصوليين، أي: تنزيل الضوابط والقواعد النظرية على الميدان العملي، لبناء البحث ولتبين هذه التقنيات، وتفصيلها، يحسن أن نصنفها تبعًا للمراحل، التي يمر بها البحث العلمي، من البداية حتى النهاية، وهي ثلاث مراحل ندرس كل واحدةٍ منها في مبحث مستقل.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: المرحلة الابتدائية

وهي في أربع خطوات: المرجعية، والتقرير، والتقميش والإعداد.

أولًا: المرجعية:

بعد تحديد الموضوع، انطلاقًا من الضوابط والقواعد المذكورة قبل، يشرع الباحث في إعداد رصيد مكتبي وذلك بالقراءة المستمرة في كل ما يتعلق بالموضوع، من مراجع، ومقالات، ونحوها من ناحية، وبتقييد المعلومات الدقيقة، عن مظان بحثه، من ناحية أخرى؛ وذلك بإعداد مرجعية (ببليوغرافيا) وافية، مبنية على منهج البحث المرجعي، المذكور في محله بهذا الكتاب[1] مع التنصيص هاهنا على مواطن الفائدة، ووجوهها، من كل مصدر ومرجع. فبعد تقييد المعلومات الشكلية للكتاب؛ كعنوانه واسم مؤلفه وطبعته أو طبعاته...إلخ، يتم تقييد المعلومات الموضوعية عنه، أي موطن الفائدة منه، ووجهها، أعني أي قسم أكثر إفادة فيه هل الجزء الأول أم الثاني، إن كان مكونًا من أجزاء، وإن لم يكن يحدد الباب أو الفصل المتعلق أساسًا بموضوع البحث، وهكذا. ثم يشار بعد ذلك إلى وجوه الفائدة المظنونة وأحجامها.

ثانيًا: التقرير:

ثم يشرع بعد ذلك، في كتابة (التقرير العلمي) - لتسجيل البحث - على الشكل الذي ذكرناه في (المنهج الوصفي) ويمكن هاهنا أن نجمل أهم عناصر التقرير فيما يلي:

---

(١) ن. المبحث الأول من الفصل الثاني (المنهج الوصفي).

أ- **عنوان الموضوع**، مع التفسير، والتعليل لكل كلمة فيه، ومن ثم ينطلق إلى بيان أبعاده وحدوده.

ب- **هدف البحث**: ويمكن وصل الكلام عنه انطلاقًا من العنوان.

ج- **دوافعه الذاتية والموضوعية**: فالأولى هي المتعلقة بذات الباحث. والثانية هي المتعلقة بفكرة الموضوع، وأشكاله، وواقع المجال العلمي، الذي يبحث في إطاره.

د- **المنهج المقترح اعتماده**: وذلك انطلاقًا من المقاييس المنهجية المذكورة بهذا الكتاب لمعرفة مدى قابلية الموضوع للانبناء على قواعد المنهج المقترح. وهاهنا لا بد من تدقيق النظر في (منهج توظيف المنهج) الذي تحدثنا عنه في خاتمة الفصل السابق.

هـ- **التصميم الأَولي**: بعد ذلك يقترح تصميم أولي للموضوع، كما تم تصوره، انطلاقًا من القراءة، والمرجعية، وتحديد الإشكال، والعنوان، والأهداف، وقولنا (أولي): إشارة إلى أنه عادة ما يقع تغيير في هذا التصميم - بعد تقدم البحث - زيادةً، أو حذفًا، لبعض العناصر، أو القضايا، التي تثبت المادة العلمية - بعد الاطلاع الموسع، والاستنتاج الدقيق، والتحريات العميقة - أنها لا طائل من ورائها، فتحذف، أو تدمج في غيرها، إن كانت المصلحة في ذلك، أو أنها من الضروريات التي لا يمكن النظر في غيرها، مما هو مسطر في التصميم إلا بواسطتها، فتضاف، وهكذا.

والتصميم ضرورة علمية لكل مشروع بحث، فهو خطوة لا بد من إنجازها قبل بدء الدراسة، وتصوره في الذهن يجب أن يكون جيدًا، أي أقرب ما يكون إلى الدقة المتناهية؛ ذلك أن من أنجز تصميمًا جيدًا لبحثه، فكأنما قد أنجز بحثه كله بالفعل، ومن هنا كان قول (راسين): « تراجيديتي قد انتهت، وما بقي لي إلا أن أكتبها »[١] حيث إن منهج الكتابة إنما يمليه التصميم أو كما يقول (لويس تامبل): « فن الكتابة

---

(١) La méthode SPRI: 40

يرتبط مباشرة بفن التفكير »[١]؛ « لأن التصميم يقود التفكير بمعنى أنه يدله على الوجهة المحددة التي ينبغي أن يتطور تجاهها »[٢].

وقد شبه إنجاز البحث بناء على تصميم سابق، بالسفر المبرمج سعيًا بمسالك محددة، وفق خطة معلومة سلفًا، قصد اكتشاف المجهول[٣] فأي تهور هذا الذي يمارسه مغامر يرحل إلى الأدغال والجزر النائية، بغير خارطة ولا تصميم مخطط بدقة؟!

و- المرجعية: وأخيرًا يذيل التقرير بقائمة لمظان الموضوع يتم إعدادها سابقًا.

ثالثًا: التقميش:

والتقميش لغة هو « جمع الشيء من هاهنا وهاهنا »[٤].

أما في الاصطلاح المنهجي، فهو عملية جمع المعلومات الموثقة، من مصادرها بواسطة الجذاذات (أي البطاقات) وما شابهها.

وقد نقل الدكتور إميل يعقوب خلافًا بين الباحثين، في أفضلية التقميش بواسطة الجذاذات، أو بواسطة الملفات[٥]. و (الملف): هو غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي، تستخدم لجمع المعلومات وتصنف حسب فصول البحث وأبوابه. وأما (الجذاذة) فهي: قطعة - أصغر - من الورق المقوى يتراوح حجمها عادة بين (٧,٥٠ × ١٢) سنتم و (١٠,٥٠ × ١٥) سنتم أو(١٢,٥٠ × ٢٠) سنتم)[٦].

ونحن مع ترجيح الأستاذ المذكور، للعمل بواسطة الجذاذات، نظرًا لما يسببه الورق الكبير من ارتباك تنظيمي، ولكون الجذاذات أكثر ضبطًا، وأجمع للتركيز، وأيسر للتصنيف؛ إذ (يسهل معها التقديم، والتأخير والتعديل، والإضافة، خاصة

---

(١) La méthode SPRI: 10

(٢) La méthode SPRI: 42

(٣) La méthode SPRI: 54

(٤) اللسان: مادة (قمش).

(٥) منهجية البحث (ص ٤٨).

(٦) نفسه (ص ٤٦).

إذا أحسن استخدامها. وهي اليوم لا تفارق الأساتذة الكبار، من ذوي البحوث الكثيرة أو الطويلة)[١].

إلا أنه - إلى جانب الجذاذات - يحسن استعمال مذكرة، خاصة بالبحث، لتقييد الأفكار الذهنية؛ ذلك أن العمل المكتبي، أو المرجعي، قد ينقطع من حين لآخر لكن (العمل الذهني) لا ينقطع[٢] أو لا ينبغي أن ينقطع، وعليه، فلا يجوز للباحث أن تفارقه هذه المذكرة، لتسجيل الأفكار المهمة، التي تعنُّ له فجأة، أو بعد تأمل حرٍّ، في فراشه، أو سفره، أو غير ذلك.

وأهم ضوابط العمل بنظام الجذاذات ما يلي:

أ - ألا يكتب إلا على وجه واحد من الجذاذة.

ب- أن يقتصر على فكرة واحدة، أو نص واحد لكل جذاذة.

ج- أن ينقل النص بأمانة كاملة، ولا يتصرف في لفظه إلا إذا كان موطن الفائدة في المصدر واسعًا جدًّا، فهاهنا يقتصر على الإشارة إليه في الجذاذة من خلال عنوان عام، يجمع أفكار الفائدة المرجوة، فيتم تقييد ذلك بضبط الصفحات: من صفحة كذا إلى صفحة كذا، وعليه فإنه يكون من المتحتم على الباحث اقتناء هذا الكتاب، أو تصوير المقصود منه، إذا تعذر ذلك، حتى يتمكن من الرجوع إليه متى شاء.

د- أن يكتب التعليق المناسب على كل نص أسفله، مع تمييز النص، بعلامات التنصيص (...) هذا ولا بد من كتابة النص بالحبر الجاف، أو السائل بينما، يحسن كتابة التعليق، بقلم الرصاص؛ لأنه معرض للتغيير في كل حين.

هـ- استعمال جذاذات ذات حجم واحد، حتى تكون أيسر للتصنيف، والترتيب، والجمع.

و- تصنيف الجذاذات حسب فصول التصميم، وأبوابه، بواسطة أحزمة مطاطية،

---

(١) نفسه (ص ٤٨).

(٢) L'Art de la thèse : 59

أو بوضعها داخل درج خشبي، أو معدني، مع فصل كل مجموعة عن الأخرى، بواسطة جذاذات أكثر ارتفاعًا، يكتب على رؤوسها عناوين الأبواب والفصول[١].

هذا، ولا بد من تنظيم عملية التقميش، وذلك بالرجوع أولًا إلى المظان الأصيلة للموضوع، أعني المصادر، ثم بعد ذلك المظان التابعة، أي المراجع. (ونعني بالمصادر: ما كتب في صلب الموضوع أو معاصرًا له، والمراجع: ما كتب عن الموضوع)[٢] وينظم كل ذلك بمحاولة التتبع التاريخي لكل مصدر، ومرجع، حسب وفاة المؤلف. هذا وتؤخذ النصوص من كل كتاب، حسب ما نحتاجه في الموضوع. بواسطة الجذاذات المصنفة كما ذكرت، ولا يلتفت إلى غير ذلك، من المعلومات الأخرى؛ لأنها تفسد البحث ولا تصلحه، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يكون للباحث دفتر خاص لا علاقة له بالبحث، أو درج جذاذات آخر، فائض يدون فيه المعلومات، والنصوص، التي لها أهمية علمية ما، قد يحتاجها البحث هو أو غيره. ولكن شرط ألا يكون في ذلك فتنة عن التفكير المستمر، في إشكال البحث وقضاياه.

والطريقة العملية لأخذ المعلومات، من المصادر والمراجع، تختلف بحسب حجم هذه الأخيرة، ذلك أن الكتب الصغيرة الحجم، والمقالات، يستحسن أن تقرأ قراءة تامة؛ لأن صغرها، قد يرجع إلى اختزالها للمعلومات، في عبارات وجيزة جدًّا، وعليه، فإنها تكون مظنة لفوائد مكثفة.

أما إذا كانت عبارة عن موسوعات، أو مجلدات، فهذه يستحيل قراءتها جميعًا، وإلا ما انتهى الباحث في عمله ذاك إلى نهاية، وإنما يستحسن أن تقرأ مقدماتها، وخواتمها، وفهارسها التي قد تشير إلى المقصود بدقة، ثم بعد ذلك تقلب صفحاته، للنظر إلى مطالع الأبواب، والفصول، وخواتمها، فتقرأ إذ ربما يعثر الباحث على نص ثمين لا يهدي إليه فهرس الموضوعات، من قريب أو بعيد خاصة إذا لم يكن هذا من صنعة محقق مدقق[٣].

---

(١) منهجية البحث (ص ٤٩، ٥٠).

(٢) في المنهجية (ص ٢٨).

(٣) La prise de notes : 76.

رابعًا: الإعداد:

عندما ينتهي الباحث من عملية التقميش، ويطمئن إلى أنه قد استوفى جمع المادة، استقصاءً واستقراءً، يرجع بعد ذلك إلى وحدات الجذاذات المصنفة، ليتأملها من جديد بشكل عام، وبنظر شمولي، مع العلم أنه لا شك، قد انطبعت في ذهنه، حول المعلومات، والنصوص، التي جمعها، تصورات ما يفترض أن يكون سجلها، في مذكرة الأفكار الذهنية، المشار إليها قبل؛ فقد يكون منها، ما يرتبط بقضايا منهجية، أو معرفية. هذا بالإضافة إلى الملاحظات التي سجلها أسفل كل نص، بالجذاذة المخصصة له، إلا أنه - هاهنا - يعيد النظر في كل ذلك، بشكل شمولي، معتبرًا السابق، واللاحق، فربما أدى شيء من ذلك إلى تغيير ما في تصميم البحث المقترح ابتداءً. كأن يصبح مجموع مادة فصل معين أكبر بكثير من مجموع مادة باب بأكمله، أو بابين، مما يقتضي تقسيمًا آخر للمادة، أو تخرج المادة الإجمالية للبحث، بكم كبير، يصعب على الباحث الواحد الإحاطة بكاملها، في ظرف زمني معقول، وصفًا، وتوثيقًا، وتركيبًا... مما يقتضي زيادة تقييد للموضوع. وهكذا، فالمفاجآت العلمية، التي لا تظهر إلا بعد عملية التقميش، أكثر من أن تحصى، وعليه فإن النتيجة غالبًا هي إعادة النظر في العنوان، والتصميم الأولي للموضوع، قصد إعداد المادة، وتهييئها للدراسة.

***

المَبْحَثُ الثَّاني: المرحلة التركيبية (الدراسة)

ونعني بالمرحلة التركيبية، فترة البناء للموضوع ويكون ذلك بالدراسة؛ حيث توظف النصوص المجموعة، تحليلًا ومناقشة لبناء التصورات، ووضع المقدمات واستنباط النتائج، ونقض الآراء، وما شابه ذلك، مما يتطلبه تركيب البحث العلمي.

وأهم عناصر هذه المرحلة أربعة؛ هي: الفرض والنص والاستنتاج، ثم القالب العلمي.

أولًا: الفرض:

والمقصود به افتراض تصور معين، أو موقف معين، إزاء قضية ما، ذلك أن الموضوع قد قُسِّم إلى أقسام كبرى، وأخرى متوسطة، ثم أخرى صغرى هي التي تشكل الأبواب، والفصول، والمباحث، طبعًا، كل قسم من هذه الأقسام يشكل وحدة ما، فالمبحث وحدة صغرى، في إطار الفصل، وهذا وحدة وسطى، في إطار الباب، والباب وحدة كبرى في إطار الموضوع كله. هكذا يكون البحث كالبنيان المرصوص، بعضه يشد بعضًا، ويكمله.

وإذن فإن الباحث عند الدراسة، ينطلق من رؤية معينة للوحدة، التي يشرع في دراستها، باعتبارها فكرة، تشكل جزءًا من إشكال كلي، هو موضوع البحث. هذا على العموم.

فالتصميم إذن، يتضمن فروضًا، أو قل هو مقدمة لفروض، تتكامل فيما بينها لتشكيل فرض أكبر، وأشمل، هو جوهر إشكال البحث. وعليه، فإن الباحث

عند بدء الدراسة، يستحضر التصور الكلي، لما سيدرس، أي جوهر الإشكال. ثم يفترض ما يتفرع عنه أولًا - حسب ترتيب الفروع. في التصميم المقترح - أعني الفصل الأول، ويشرع في تحقيقه من خلال جزئياته، أي المباحث، وما في معناها. وهنا سيضطر إلى افتراض الفروض الصغرى، وحدة، فوحدة، فيشرع في تحقيق كل وحدة على حدة، حتى تمامها، فتتشكل منها جميعًا، الوحدة الوسطى، أعني الفصل. فإذا تم ذلك، انتقل إلى الذي يليه، بنفس المنهج، حتى يتم الباب، فينتقل إلى غيره، على نفس الخطة حتى النهاية.

وهكذا، فإننا نجد أنفسنا ننطلق من الكل نحو الجزء من الناحية النظرية، أي من حيث افتراض الفروض العلمية. أما من حيث التطبيق، فإننا ننطلق في استدلالنا، من الجزء نحو الكل، فنبرهن على الأجزاء لبناء الكل[١].

وللبرهنة على الفرض الذي نفترضه، فإننا نسوق الحجج والأدلة مستقاة إما من الحس، والتجربة، وإما من المدركات العقلية المجردة، وإما من الأخبار والشهادات[٢]. وبما أن العلوم الشرعية هي عبارة عن نصوص، فإن البحث فيها سيكون عملًا في إطار النص، يتقيد بقيوده وينضبط بضوابطه، إلا أنه - طبعًا - يمكن إدخال بعض عناصر التجربة، بوجهٍ ما، وكذا أصول الاستدلال العقلي، في هذا النوع من الدراسة، لكن مع ذلك يبقى النص، هو محور البحوث الشرعية في الدراسات الإسلامية؛ ولذلك فإنه يشكل لدينا العنصر الثاني من المرحلة التركيبية.

ثانيًا: النص

من أدق ما يمكن أن نصف به النص أنه (شهادة) والباحث المستشهد به ناقل

---

(١) يقول عبد الرحمن حبنكة: «فمن الوسائل النافعة جدًا، أو الضرورية في كثير من الأحيان، في مجال اكتساب المعارف الحسية أو الاستنباطية النظرية أو العملية، عمليات التقسيم والجمع، أي تقسيم الكلي إلى جزئياته، وإلى أصنافه وجمع الجزئيات المتفرقة في كلياتها» ضوابط المعرفة (ص ١٣٨).

(٢) ضوابط المعرفة (ص ١٣٤).

شهادة؛ ولذلك وجب عليه من التحري والأمانة في نقله، وتوظيفه، ما يجب على كاتب العقود المالية. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ﴾ [البقرة: ٢٨١] إلى أن يقول سبحانه: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٨١] وقال تعالى: ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨٠] وذم سبحانه بني إسرائيل فقال: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٥] وهكذا نجد ضوابط الاستشهاد، دقيقة شرعًا فلا يصح نقل شيء في غير وجهته أو إسقاط بعضه، بما يخل بمقصود صاحبه، إلا خطأ، أما أن يعمد الباحث إلى شيء من ذلك أو مثله، فهو مما ذم شرعًا، قبل أن يذم في منطق المنهج العلمي. هذا وربما يكون الباحث، قد جمع من النصوص لبعض الوحدات، الشيء الكثير، وهاهنا لا بد من التصفية، فلا يصح قطعًا أن يوظف كل ما جمعه في جذاذاته. وإنما يختار منها الأقطع والأوثق. أعني القطعي الثبوت والدلالة، إلا أن يعدمه فينتقل إلى ما دونه، وهكذا. ذلك أنه يكون من بين النصوص، ما هو مصدري، وما هو مرجعي، وما أخذ من كتاب محقق وما أخذ من كتاب غير محقق ولكن اشتهرت نسبته إلى صاحبه، أو ربما شكك العلماء في تلك النسبة؛ ولذلك فإنه ينتخب من النصوص، أوضحها دلالة، وأوثقها نسبة، فالاستشهاد بنص، ثابت النسبة إلى صاحبه لكنه ظني الدلالة على المراد، أو غير واضحها، خير من الاستشهاد بنص قطعي الدلالة على المقصود، ولكن في نسبته إلى صاحبه كلام!

ولضبط النصوص، المختارة للاستدلال، يستفاد من مناهج الأصوليين، فيما يخص الدلالة؛ حيث يقدمون (النص) على (الظاهر) و(المعنى العباري) على (المعنى الإشاري) ونحو ذلك، كما يستفاد من مناهج المحدثين، والمحققين، فيما يتعلق بالنسبة والثبوت[1].

---

(١) يرى د. أحمد شلبي أن الاستدلال يجب أن ينطلق من الحجة الأقل قوة نحو الأكثر قوة لنقل القارئ من المعارضة إلى التشكك ثم إلى التأييد: كيف تكتب بحثًا (ص ٩١).

وعليه، فإن الاستشهاد، بالقطعي من النصوص، لا يحسن أن يتعدى الثلاثة منها، للوحدة الصغرى، ويشار إلى الباقي في الهامش بذكر الإحالات فقط. أما إذا انعدمت القطعيات، فيعتمد حينئذ منهج الاستقراء الذي يفيد القطع، أو الظن الراجح، فينتخب من مجموع النصوص المستقرأة، خمسة، من أعلاها دلالةً، وثبوتًا، ثم يشار إلى الباقي في الهامش، بذكر الإحالات فقط، هذا ويشترط في النصوص إذا تعددت أن تكون أقرب إلى القصر منها إلى الطول. أما إذا طال أحدها، ولم يكن منه بد لأهميته العلمية، فيستشهد ببعضه في المتن، ويلقي الباقي إلى الهامش كتابة[١].

هذا ومن ضوابط الاستشهاد، أن يتبع فيه الترتيب التاريخي للنصوص، فإنه لمن المكروه في المنهج العلمي، أن يستشهد الباحث بكلام لعبد الوهاب خلاف مثلًا، ثم يقول بعده: « إلا أن الشافعي يرى غير ذلك يقول: « ... » ويورد نصه. فالترتيب التاريخي للنصوص، إن أخل به، أدى إلى ارتباك في منطق الاستدلال، وفوائد ذلك كثيرة يكفي منها، تتبع الأفكار في سيرورتها التاريخية.

ولا بد أيضا لضبط النص، من وضعه بين هلالين مزدوجين أو مفردين، أي ما يسمى بـ (علامات التنصيص) يفتحان عند بدء النص ويغلقان عند نهايته. مع إتباعهما برقم الإحالة.

وبعض الباحثين المبتدئين خاصة، قد يغفل علامات التنصيص ولا يلقي لها بالًا مع أن ذلك من أخطر مزالق البحث العلمي، التي تجعله أقرب إلى الفوضى منه إلى العمل المنظم! ولذلك فإنه لا يُستغنى عنها أبدًا، إلا في حالة صياغته لفكرة الشاهد بأسلوبه الخاص، نظرًا لطول النص أو غير ذلك من الاعتبارات. وهنا يكتفي بوضع رقم الإحالة في نهاية الفكرة فقط [٢] مع العلم أنه لا يغني عن النص شيء؛ ولذلك فلا يلتجأ إلى التلخيص، إلا عند الضرورة، وإن أمكن حذف بعض النص بدل ذلك كان أَولى! لكن بشرط أن يشار إليه بعلامة الحذف التي هي - على المشهور - ثلاث

---

(١) في المنهجية (ص ٥٤).

(٢) في المنهجية (ص ٥٤)، ومنهجية البحث (ص ٦٢).

نقط متتابعة بشكل أفقي، على النحو التالي: (...) وتقبح الزيادة عليها كما يقبح النقص. أما إذا اضطر الباحث إلى إدراج كلمة داخل النص لتفسير مرجع ضمير، أو نحوه فلا بد من وضعه بين معقوفتين على الشكل التالي [...] [١] قلت هذا عند الضرورة ، وإلا فكل تعليق على النص مما لا يليق بمتن البحث يحال على الحاشية ومن ضوابط الاستشهاد أيضًا أن يكون النص منسجمًا مع السياق اللغوي للبحث، فمثلًا قد يكون في النص اسم منصوب إما في بدايته أو وسطه، بيد أن الناصب ترك في المرجع، لبعده عن محل الشاهد، أو غير ذلك، فلا بد إذن، عند الاستشهاد به، من تصديره بأداة ناصبة، على أساس أن تكون خارج علامة التنصيص، مثلًا تقول: قال العالم الفلاني: إن « أحدًا لم يقل بهذا الرأي » أما أن تورد النص كما هو بدون تركيبه، في السياق اللغوي المناسب، فذلك، مما تنفر منه الأذن ولا يقبله العقل.

ومن الضوابط كذلك أيضًا: طلب العلو في الإسناد - كما يعبر المحدثون - فـ (السند العالي) هو ما كان أقرب إلى الأصل، وعليه فإنه لا يجوز لباحث، أن ينقل نصًا، عن مصدر ما، بواسطة مرجع حديث أو قديم، إلا إذا عدم المصدر، أو استحال الوصول إليه. أما وهو مطبوع متداول، أو مخطوط يعلم مكانه، ولا حاجز يمنع منه، فإن التوسط إليه بكتاب آخر، علامة على ضعف الضبط، والتهاون في النقل، مما يقلل من قيمة الاعتماد على بحث، تلك سمته.

ثالثًا: الاستنتاج والمناقشة:

فالاستنتاج: هو استنباط الحكم من النص الذي يثبت صحة الفرض، وأما المناقشة: فهي اختبار هذا الحكم ذاته بعرضه على النصوص الأخرى المؤالفة، وفهوم الباحثين الموافقة، وكذا عرضه على النصوص والفهوم المخالفة، لإبطال ما لم يصح، وتأويل ما يمكن تأويله، فإذا ثبت الحكم أمام هذا، كان ذلك دليلًا على صوابه وقيامه حجة لصحة الفرض.

---

(١) منهجية البحث (ص ٦٣).

ويرجع في كل ذلك إلى مناهج المحدثين والأصوليين، في فهم النصوص ونقدها؛ فقد وضع الأصوليون قواعد لفهم النص الشرعي، يمكن الاستفادة منها هنا، لتكون أدوات لضبط تفسير النصوص، وشرحها، وتوجيهها، وكذا لتكون حكمًا نقديًّا لتفنيد فهوم المخالفين، كما أن المنهج النقدي لدى المحدثين بوسعه تقديم مقاييس دقيقة لاختبار ما ينقله المخالفون من نصوص سواء من الحديث النبوي. أو من أقوال علماء الأمة وفقهائها.

ولا بد في هذا وذاك من التزام آداب النقد، والمناظرة، فلا يقلل من شأن عالم بما يلمزه، أو يستصغره، كما لا يجوز للباحث، أن يغتر بما يصل إليه من نتائج، فيدعي لنفسه أكثر مما لها، فيصوغ آراءه في عبارات تدل على الفخر والعجب، وكل ذلك مذموم شرعًا، وإنما خُلقُ العلماء التواضع الكامل[1].

ثم إنه لا بد في استنباط الأحكام، أن تكون على قدر دلالة النص عليها، فلا يجزم بما لا دليل قطعي عليه، ولا يعمم ما لا تدل النصوص على عمومه، أو إطلاقه، فمثلًا لا يصح أن يجزم الباحث بأن عالـمًا ما يقول بحرمة لحم الخيل بينما النص الذي ينقل عنه عبارته: « أنه سئل عن الرجل يأكل لحم الخيل » فقال: « لايفعل » كما أنه لا يصح أن يدرس مثلًا، شخصية علمية ما في قرن هجري ما، فيجد الرجل قد حدث في أحد كتبه بحديث ضعيف فيحكم عليه بأنه كان ضعيفًا في علوم الحديث، أو يحكم على ضعف هذه العلوم في ذلك القرن كله!

هذا ولا بد للدارس من أن يحذر أمرين خطيرين في دراسته:

أَولهما: التأثر بما قيل عن الموضوع كليًّا أو جزئيًّا، أي عليه أن يخلي الذهن من كل الأحكام التي صدرت في حق إشكاله وقضاياه الداخلية، وهذا لا يعني إلغاء المعارف السابقة كلًا! وإنما يقبلها على أساس النقد والمراجعة، فما استقامت حجته لديه قبله وما لا، فلا؛ ولذلك، فإنه يصدر في أحكامه عن منطق واضح.

---

(١) ن. كيف تكتب بحثًا: ٩٩-١٠١، وضوابط المعرفة (ص ٣٧٢، ٣٧٣).

ثانيهما: الارتباط العاطفي بالموضوع: خاصة إذا كان موضوع الإشكال شخصية ما، أو مذهبًا ما، أو ما شابه ذلك، فربما يعجب الدارس بتلك الشخصية أو المذهب، أثناء جمع المادة، والقراءة عن الموضوع فيصل به الإعجاب إلى درجة الانبهار، فيؤثر ذلك على الدراسة! كأن لا يقبل الدارس أي طعن في الشخصية، أو المذهب المدروس، ويحاول الدفاع عنه حتى ولو أعجزه الدليل، ويؤول له حتى وإن لم يسعه التأويل! ولذلك فلا بد للباحث من أن يجعل الحق نصب عينيه، ومهما يعجب بشخص أو برأي فلا يكن ذلك مُدعاة للخروج عما تقتضيه البراهين من الحق والعدل.

رابعًا: القالب العلمي:

وهو الإطار الذي تصاغ فيه الدراسة، أي الشكل الذي تركب به مضامينها، هندسةً، وتوثيقًا، وأسلوبًا، وإذن فإنه يمكننا الحديث في ذلك عن ثلاثة عناصر:

أ- الهندسة:

والمقصود بها، هيكل البحث من حيث أبوابه، وفصوله، ومباحثه؛ إذ لا بد من تحقق صفة مهمة، في ذلك وهي: التوازن، فلا يعقل مثلًا، أن يكون (الباب الأول) للبحث في خمسين صفحة بينما (الباب الثاني) في خمسمائة صفحة! نعم لا يُطلب أن يكون عدد الصفحات لدى المقارنة، متساويًا بشكل دقيق، بين الأبواب أو الفصول، أو المباحث، ولكن التوزيع الهندسي لها، يقتضي أن تكون هناك مقاربة معقولة، والتفاوت القليل لا يضر، فالشارع قد عفا عن قليل الجهالة والغرر، في العقود، وإذا تضاءل حجم فصل ما، أو باب ما، بشكلٍ كبير جدًّا، عن حجم نظيره، كان ذلك خللًا منهجيًّا، ووجب حينئذ إعادة النظر في اعتباره فصلًا أو بابًا! فإن أمكن إدماجه في غيره، أُدمج بشكل أو بآخر، كأن يكون بابًا، فيجعل فصلًا من باب. أو يكون فصلًا، فيجعل مبحثًا من فصل، أو نحو ذلك. وهكذا تكون المرحلة التركيبية فرصة أخرى لتغيير تصميم الموضوع، للمرة الثانية إذا اقتضى البحث العلمي ذلك.

ومناسب هاهنا أن نتحدث عن مفاهيم الاصطلاحات التي تتكون منها أجزاء التصميم عادة، ومواقعها الهندسية فيه.

أ -١- **المقدمة:** وتكون في أول البحث، وهي مع ذلك آخر ما ينجز؛ نظرًا لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام، من حيث علاقة الباحث به، وعلاقة الإشكال المبني عليه بالمجال العلمي، الذي أنجز فيه، وقيمته المعرفية، ثم المنهج المتبع في الدراسة بحثًا وعرضًا. وكذا العوائق الحقيقية التي اعترضت الباحث. هذا مع التركيز الشديد، والمبادرة لفتح ملف الإشكال مباشرة، ذلك أنه يلاحظ على بعض الباحثين الانطلاق من قضايا عامة، فيضطرون إلى الاستطراد الثقيل للوصول إلى جوهر الإشكال. وذلك نحو أن يكون الموضوع حول إشكال دقيق في (التعليل) الأصولي، فينطلق لذلك في التقديم من الحديث عن نشأة علم أصول الفقه وتطوره، أو ربما وسع الدائرة أكثر، فانطلق من نشأة العلوم الإسلامية جملة، أو من مرحلة تدوينها...إلخ، فلا يصل بنا إلى جوهر الإشكال حتى نملَّ من كثرة الكلام الذي لا علاقة له بالموضوع! بينما كان عليه أن ينطلق من أقرب نقطة موصلة للقضية. وليس هناك أسرع موصل لها، من الانطلاق منها ذاتها.

أ -٢- **المدخل أو التمهيد:** وكلاهما عندي بمعنى واحد، ومحله بعد المقدمة مباشرة. وإنما يحتاج إليه، إذا كان فهم الإشكال العلمي المطروح، مبنيًّا على (مقدمات) تتعلق بالمجال العلمي الذي ينتمي إليه، كأن يكون الإشكال مسألة جزئية، تناقش في إطار إشكالي كلي أوسع. فمثلًا، قد يكون الموضوع دراسة مصطلحية، في فقه إمام معين، أو في كتاب فقهي ما، ويكون من المتعذر، أن نفهم حقيقة هذا الإشكال، إن لم نلم - بما يكفي - بحقيقة الدرس المصطلحي، في علم الفقه جملة، فيمكن حينئذ- فقط - أن نجعل ذلك مدخلًا، أو تمهيدًا للموضوع. على أساس أن يقتضي بيانه، بعض الاستغراق، الذي يجعله عملًا مستقلًّا، أي وحدة، وإلا استغني عنه، والشيء القليل منه محله في المقدمة، لدى الحديث عن علاقة الإشكال بالمجال العلمي.

أ - ٣ - القسم، والباب، والفصل، والمبحث: أما (الباب) فهو وحدة كبرى، تشكل قضيةً أساسية، أو ركنًا من أركان الموضوع، وأما (الفصل): فهو وحدة وسطى، تشكل قضية جزئية، منها وأمثالها، يتكون (الباب). ويمكن الحديث في (الفصل) عن عناصر، أو وحدات صغرى، أو مسائل، أو مطالب هي المسماة بـ (المباحث).

فإذا كان الموضوع، مكونًا من وحدتين كبيرتين، أو أكثر، لكلٍّ منهما خصائص، تميزها عن الأخرى. كأن يكون منها ما هو نظري، وما هو تطبيقي، وكان لكلٍّ منها من المادة ما يغطي الأبواب والفصول والمباحث، سميت (أقسامًا)، و(القسم) أشمل من (الباب) - وجعل لكل (قسم) أبوابه، وفصوله، ومباحثه. وهناك من الباحثين، من يجعل (الباب)، بمعنى (الفصل)، وهذا بمعنى ذاك. لكن المشهور الغالب هو ما قدمت.

أ-٤ - الخاتمة: وهي إشعار عملي بانتهاء الدراسة، ومحلها، طبعًا، في الختام.

ويشترط فيها ألا تطول، على عكس الفصول، وإنما يجب فيها التركيز الشديد والاختزال الدقيق، وتعرض فيها: إما نتائج البحث، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال المدروس، جزئيًا، أو كليًا، كما يمكن الجمع فيها بين هذا وذاك، لكن بشكل مركز دائمًا.

هذا ومن أهم الضوابط العامة، للتصميم الهندسي، أن تفتتح جميع الوحدات، الكبرى، والوسطى، والصغرى، بعناوين، تعبر بدقة كاملة، عن مضامينها. ذلك أنه يلاحظ - أحيانًا - على بعض البحوث، أنها قد تغفل عنونة بعض الأبواب، أو الفصول، أو المباحث، ويكتفي فيها بكتابة جملة (الباب الأول) أو (الفصل الثاني) أو (المبحث الثالث) ثم يترك القارئ ليواجه مصيره مع البحث؛ إذ يشرع في قراءة الوحدة، وهو لا يعلم أي فكرة عنها، لغياب العنوان، الذي يكتنز فكرتها العامة، إن أهمية العنوان كبيرة جدًا، من حيث إنه يمثل لكل وحدة تمهيدًا مختزلًا

عنها، وهذا مطرد بالنسبة للمدخل، والأقسام، والأبواب، والفصول، والمباحث إلا (المقدمة)، و(الخاتمة) فقد جرتْ العادة، أن يُكتبا بلا عنوان، لدلالة هذين الاصطلاحين، على مضمونيهما على العموم، في كل بحث ورسالة.

ب- التوثيق:

والمقصود بالتوثيق هاهنا، ضبط النصوص، والأفكار المنقولة في البحث بإرجاعها إلى مصادرها، بدقة، وكذا خدمة الإشكال بما لا بد منه إلا إنه خارج عن جوهره، ولا يدخل في أركانه؛ كالتعليقات الكاشفة للغموض، أو المبعدة للتأويل الخاطئ، أو المؤكدة لما في التحليل، بما يزيد عن القدرة الاستيعابية للمتن، وعليه، فإن كل ذلك يحال إلى حواشي البحث، أي هوامشه، ولا يجوز كتابة شيء منه في متنه[1].

ولا بد في منهج الإحالة والحشو، من ضوابط ثلاثة هي: (الانسجام والتركيب والخدمة).

ب - أ - **الانسجام**: ونقصد به الثبات على منهج واحد، في طريقة الإحالة من أول البحث إلى نهايته، فلا نجد الباحث مثلًا يحيل على الكتاب الواحد مرة بعنوان مختصر، ومرة أخرى بعنوانه الأصلي الكامل! أو يرقم إحالات فصل ما، (ترقيمًا تصاعديًا) حتى نهاية الفصل، فيحيل إحالات كل صفحة إلى أسفلها، فرب صفحة ليس فيها، إلا ثلاث إحالات، فيكون حظها من (الترقيم التصاعدي)، مثلًا (٥٣-٥٤-٥٥)؛ إذ الترقيم ابتدأ من أول البحث كما قلنا، وهذا منهج مقبول على كلِّ حالٍ، لكن الخطأ هو أن يغيره، بمجرد افتتاح الفصل الذي يليه، فيعتمد حينئذ (الترقيم المتجدد)، أي حسب عدد الإحالات في كل صفحة، فيبدأ في كل صفحة من رقم (١)، وتنتهي الأرقام بانتهاء إحالات تلك الصفحة، ويبدأ من جديد برقم (١) في الصفحة الموالية، وهكذا وهذا هو الترقيم المشهور الذي

---

(١) في المنهجية (ص ٥٤، ٥٥) ن، أيضًا: كتابة البحث (ص ١١٩-١٢٢).

عليه أغلب الباحثين، بيد أن الخلط بينه وبين الأول، غاية في الفوضى الإحالية. أو ربما يجمع أحدهم إحالات فصل كامل، مرقمة ترقيمًا تصاعديًّا، فيضعها آخر الفصل في صفحة أو صفحات مستقلة، تحت عنوان (الهوامش) لكنه بمجرد اقتتاح الفصل الذي يليه يلغي هذا النظام، فيعمد إلى وضع الإحالات أسفل كل صفحة، سواء بالترقيم التصاعدي أو غيره! وهذا كالأول خلط كبير، يفقد البحث انسجامه المنهجي، زد على ذلك أن جمع الإحالات كما يفعله بعض الدارسين حتى نهاية الفصول، ولو كان ذلك باطراد في البحث كله، هو مما يكره في المنهج العلمي السليم؛ نظرًا لأننا في الدراسات العلمية الجادة، كثيرًا ما نحتاج للتحقق من مواطن الفائدة، تحقيقًا أو توسعًا واستزادةً، أو غير ذلك. وعليه فإنه يجب أن تكون الإحالة قاب قوسين أو أدنى من إشارتها، لا أن تكون بعدها بصفحات! إذ هذا مما يربك القراءة العلمية، والمتابعة النقدية للرسائل والبحوث. نعم يمكن اعتماد منهج الجمع، في المقالات، والبحوث الصغيرة جدًّا، التي تصلح - بحكم حجمها - للنشر في المجلات العلمية. وإنما اعتمد الناس هذه الطريقة نظرًا لسهولتها، بالنسبة للباحث؛ حيث تيسر له عملية الطبع، أو الرقن. ولكن ذلك كله - في نظري - لا يجوز أن يكون على حساب التيسير المنهجي، في قراءة البحث؛ لأنها الغاية المقصودة في نهاية المطاف. فليعتمد الباحث ما شاء من الترقيمات: التصاعدية أو التجديدية، لكن على أساس وضع إحالات كل صفحة أسفلها.

وعلى أساس التزام مبدأ الانسجام بالتمام والكمال؛ ذلك أن من الدارسين أيضًا من يحيل على أسفل الصفحات، بالترقيم التصاعدي، ولكن انطلاقًا من الفقرات فقط، فيبدأ الترقيم لكل فقرة من البحث بشكل تصاعدي، ولا يجدد الترقيم حتى تنتهي الفقرة، وقد تستغرق أكثر من صفحة. كما أن الصفحة قد تتضمن فقرتين وهكذا، فإننا كثيرًا ما نحصل في النهاية على إحالات متشابهة الأرقام داخل الصفحة الواحدة، فنجد مثلًا الإحالات رقم (٤) و (٥) و(٦) مرتين في المتن ومرتين في الحاشية ولا يميز الرقمين إلا رقم الفقرة، الذي يضعه الباحث عند ابتداء

كل فقرة جديدة في المتن ولدى ابتداء إحالتها في الحاشية[١] وما كل ذلك في نظري إلا زيادة في التعقيد؛ إذ المطلوب في البحث هو الدقة والوضوح. وإنما بهما معًا يكون الانسجام.

ب - ٢ - التركيز: والمقصود به الاختصار غير المخلِّ، وذلك بالاكتفاء بأقل إشارة مبلغة للمراد. ونظرًا لكون الحواشي قد تتضمن كثيرًا من الأمور التي تتكرر، كعبارات الإحالة مثل (الجزء) و(الصفحة)، و(انظر) و(راجع) وأسماء الكتب، والكتاب، وغيرها. فإنه لا بد من تركيز ذلك كله، حذفًا لما لا يخل حذفه بالمقصود، واختصارًا لما لا يجوز حذفه، وعليه، فإنه يحسن تصدير البحث كله ببيان (للرموز والاختصارات) المستعملة أثناءه.

فمما يحذف عبارات (الجزء) و(المجلد)، و(الصفحة) ويكتفي بالإحالة على اسم الكتاب مع الرقم المعبر عن ذلك مثلًا[٢] « فإذا كان الكتاب مكونًا من مجلدات، وكل مجلد من أجزاء، فهاهنا احتمالان: **الأول**: أن يكون ترقيمه المعتمد، موحدًا في كل مجلد على حدة، دون اعتبار للأجزاء، فالإحالة تكون باعتبار المجلد والصفحة فقط، كالمثال الأول. **والاحتمال الثاني**: أن يكون الترقيم باعتبار أجزائه لا مجلداته؛ ولذا فإن المجلد الواحد. إذا كان من جزأين مثلًا يكون متضمنًا لنفس الترقيم مرتين. فهاهنا لا بد من اعتبار المجلد والجزء والصفحة، في كل إحالة، مثلًا: (إحكام ابن حزم: ١/ ١/ ٣٥) أي المجلد الأول، فالجزء الأول، فالصفحة: (٣٥).

وأما ما يمكن اختصاره فعبارتا: (انظر)، و(راجع)، وما في معناهما، ولا بد لموافقة مبدأ (الانسجام) من الاقتصار على إحداهما. من أول البحث حتى آخره، إلا إذا دعت الضرورة لاستعمالهما معا، بمعنيين مختلفين، يتم بيانهما في لائحة الرموز والاختصارات التصديرية؛ وعليه يمكن اختصار الأولى بحرف (ن) والثانية بحرف (ر). ولا بد من بيان أن استعمال هذين الرمزين، أو أحدهما، ليس عشوائيًا،

---

(١) ن. مثلًا ما صنعه د.عبد المجيد تركي في تحقيقه لكتاب (إحكام الفصول للباجي).
(٢) المستصفى (١/ ٥٥).

وإنما له دلالة خاصة؛ ذلك أن الإحالة على الرقم مباشرة، (الجزء والصفحة) يعني أن النص أو الفكرة المسندة هي نفسها في الكتاب المحال عليه، أما الإحالة بواسطة الحرفين (ن) أو (ر) فيعني أن الفكرة، أو بعضها، موجود بشكل، أو بآخر في ذلك الكتاب، أي باختلاف في الطرح أو التصور. أو الموقف أو السياق...إلخ. ومما يمكن اختصاره أيضًا عناوين الكتب، فيعبر عنها بأقل لفظ دال عليها، خاصة وأن أكثر كتب التراث، تطول عناوينها، فمثلًا كتاب (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول) للتلمساني يمكن اختصاره بـ (المفتاح) ويتحاشى في ذلك ذكر المؤلف، وسائر المعلومات المرجعية، عن الكتاب كالطبعة ومكان الطبع ونحوه، اللَّـهم إلا إذا خشي اللبس، وذلك كأن يعتمد الباحث كتبًا تتفق عناوينها، أو تتقارب؛ مثل أحكام القرآن للجصاص، وأحكام القرآن لابن العربي، وأحكام القرآن للكيا الهراسي وكذا الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ومثله للآمدي، وإحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي، فاختصار الأولى بـ (الأحكام)، والثانية (بالأحكام) دون نسبة إلى المؤلف مخل، لأنا لا ندري المقصود بالضبط، وعليه يجب تقييد المختصر بنسبته إلى صاحبه، فيقال في الأولى مثلًا: (أحكام ابن العربي) أو (أحكام الجصاص) وفي الثانية (إحكام ابن حزم) أو (إحكام الآمدي) أو (إحكام الباجي). وهكذا.

أما التقييد بالطبعة، فلا يكون إلا إذا اعتمد الباحث نسختين مختلفتين، لنفس الكتاب، فيذكر من ذلك ما يميز المقصود (طبعة كذا) أو (الطبعة الثالثة) ويختصر لفظ (الطبعة) بحرف (ط) عادة.

وأما ما عدا ذلك، فغير اسم الكتاب مختصرًا، محله لائحة المصادر والمراجع. وإلا فما وظيفتها؟[1].

---

(١) ن ما سماه د. عبد الوهاب أبو سليمان بـ (التوثيق المختصر المباشر) استفادة مما يسمى بالإنجليزية بـ (parenthetical-documentation) حيث تختصر المعلومات التوثيقية وتكتب في المتن مباشرة بعد الفراغ من النص. ن: كتابة البحث (ص ١٤٥ - ١٥٦)، إلا أننا لا نرى معنى لعدم إحالة ذلك على الهامش، والإصرار على كتابته في المتن؛ لأنه سيؤدي - إذا استمر وكثر - إلى إرباك القارئ.

هذا وأما في حالة اعتماد النقل، غير المباشر، للنصوص، فلا بد من بيان ذلك، في منهج الإحالة، وإلا كان تدليسًا، فيذكر المصدر الأصلي أولًا، ورقم الصفحة ثم يتبع بعبارة (نقلًا عن) ويذكر المرجع الذي كان واسطة، في النقل، بالمنهج المفصل آنفًا.

ومن البحوث التي تكثر فيها الرموز، والاختصارات: البحوث التحقيقية وما شابهها؛ حيث تكثر الإحالة على مخطوطات معينة باطراد، فيلجأ المحقق إلى التعبير عنها بحروف ترمز إليها. وكذا البحوث، التي تعتمد على دراسة مؤلفات شخصية علمية ما، فتطرد الإحالة عليها بعينها دائمًا، فهاهنا أيضًا يمكن الرمز إليها بحروف. وللباحث حريته في وضع رموزه واصطلاحاته، على أساس أن يوضحها في البيان التصديري.

ب - ٣ - الخدمة: والمقصود بها، تطعيم الدراسة، بالقضايا التبعية لا الأصلية؛ لأن هذه محلها هو الدراسة ذاتها، أعني المتن: أما الحاشية، فهي لما فاض عن تلك الدراسة من شروح، وتعليقات، ومناقشات تابعة، واستشهادات مكملة. وما أحسن قول الدكتور رشدي فكار في ذلك؛ حيث قال: « للهوامش، أو الحاشية، وظائف منهجية محددة، فهي إلى جانب أنها تشكل أرضية للإحالة للمصادر، والمراجع، يمكن أيضًا أن يلقى فيها، بما فاض على ما ذُكِر في نص البحث، أو العرض، سواء في ذلك، ما تبقى من استشهادات طويلة كنصوص، أو ما تبقى من مناقشات ثانوية »[١]. و « الهامش يمكن أن يستعمل كإطار وسطي يوضع فيه الأمور، التي يصعب على الباحث، أن يستغني عنها، في شرحه ومناقشته كما قد يؤخذ عليه، لو ذكرها في صلب العرض، أي أن الهامش، وضع كمخرج منهجي »[٢]. وهذه النقطة الأخيرة - على حد تعبير الباحث المذكور - تعتبر « من أهم وأدق النقاط المنهجية »[٣].

وعليه، فإن الخدمة، هي التكميل لصلب الدراسة، بتتبع البيانات والتقييدات

---

(١) في المنهجية (ص ٥٤).

(٢) نفسه (ص٥٤،٥٥).

(٣) نفسه (ص ٥٤).

والتخصيصات مما لو تتبع في المتن، لكان استطرادًا مملًّا، ولما خرج البحث من أي مسألة أو قضية، فتتضخم القضايا الجزئية، أكثر من حقيقتها. ومن هنا، كان الهامش مؤديًا لدور الخدمة حقًّا، وتعبيرنا بهذا الاصطلاح، مانع من دخول ما لا يخدم البحث في الحاشية، مما قد يميل إليه بعض الدارسين، من زيادة معلومات لا تساعد في أي شيء بالنسبة لموضوع البحث، فذلك إنما هو استطراد ثقيل مذموم! ومثاله: أن تعرف علمًا مشهورًا، أو تشرح كلمة واضحة، أو تدخل في مناقشات بعيدة عن جوهر الإشكال، بحيث لا تخدمه من بعيد، ولا من قريب، أو تناقش قضايا، خارجة حتى عن المجال العلمي المبحوث فيه! فلا بد إذن للحواشي أن ترتبط بخدمة المتن، وإلا فهي حشو لا طائل من ورائه.

ج- الأسلوب:

يرى الدكتور رشدي فكار أن على الباحث أن يعتمد (الأسلوب العلمي) ويتجنب (الأسلوب الأدبي)؛ لأن الأول - على حد تعبيره - « يعطي أولوية للمضمون، على حساب وفرة الكلمات »[1] ويرى د.إميل يعقوب: « أنه يجب أن تكتب البحوث التي تقدم في اللغة والأدب وخاصة في الأدب بأسلوب جميل »[2].

أما نحن في الدراسات الإسلامية، فإنا نقول: إن على الطالب أن يكتب بأسلوب سليم، سليم من الأخطاء اللغوية، والنحوية، والإملائية، والبلاغية، هذا هو الحد الأدنى. وله بعد ذلك، أن يزيد في مراتب الإتقان التعبيري، حتى يصل إلى مقام الإحسان! وهاهنا نقول: إن الأسلوب الأدبي ليس دائمًا، هو الذي يستعمل ضروبًا من الكلام، للتعبير عن فكرة واحدة، بصياغات متعددة، أو أنه يعطي أولوية لوفرة الكلمات! إذ من الأساليب الأدبية، بل من أرفعها ما عبر عن أكبر عدد ممكن من المعاني، بأقل عدد من الكلمات! وهذه هي القاعدة التي ينبغي لطالب الدراسات الإسلامية أن يلتزم بها، في بحوثه، والناظر في كتب التراث يجد أن علماء السلف،

---

(١) في المنهجية (ص ٥٦).

(٢) منهجية البحث (ص ٦٠).

كانوا أكثر التزامًا بذلك، فأسلوب كتب التراث على الإجمال، يمتاز بجزالته، ودقة ألفاظه، وتراص جمله، مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملال، وإنما ضابط هذا وذاك، هو المقام وموافقة الكلام لمقتضى الحال، فالتأكيد حيث يحتاج الأمر إلى تأكيد، والدليل الواحد يكفي إذا لم تكن الفكرة موضع شك! هذا مع جمال في الألفاظ، والتعابير تركيبًا وإيقاعًا[١].

وإذن فإن على طالب الدراسات الإسلامية، أن يرتقي بنفسه في مقامات التعبير، خاصة وأن للغة في العلم الشرعي مالها، فهي حاضرة تقريبًا، في كل مسائله، وتمثل مفتاحًا لكثير من مغاليقه، وعندي أن الذي ملك ناصية اللغة ملك الكثير من خزائنه.

فمن القبح إذن، أن يكتب الباحث في العلوم الشرعية رسالته بأسلوب ركيك، بله أن يكون هالكًا من كثرة الأخطاء الفاحشة!

فلا تعارض - بهذا المنطق - بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي، بل إن هذا الأخير في صورته التي ذكرناها، يتضمن كل خصائص (العلمية)[٢].

هذا، ويمكن - بناءً على ما ذكر - اختصار أركان الأسلوب الذي يجب أن تصاغ به بحوث العلوم الشرعية في ثلاثة:

ج - ١ - **السلامة من الأخطاء:** سواء كانت هذه الأخطاء لغوية، أو نحوية، أو بلاغية. وعليه، فإن على الباحث أن يحرص أشد الحرص، ألا يكتب إلا ما تأكد من صحته في كل ذلك، وإذا داخله الشك في صيغة أو تركيب، استشار المعاجم وكتب النحو والبلاغة، حتى لا يكتب إلا ما اطمأن إليه، وهذه المسؤولية هي أساسًا على عاتق الباحث، ولا يتصور عقلًا، أن يتحمل الأستاذ المشرف شيئًا منها كما قرره بعض أبرز أساتذة المنهجية[٣] إلا أن ينبه إلى ذلك تنبيهًا.

---

(١) وهذا واضح في كتب الأصوليين والمفسرين والمتصوفة والفقهاء، وكذا بعض المحدثين، ومن أحسن ما رأيت من ذلك تصانيف ابن الجوزي، وابن حزم، وابن القيم، والشاطبي.

(٢) ن. كتابة البحث (ص ١٧٩ - ١٨٢).

(٣) كيف تكتب بحثًا (ص ٩٤)، منهجية البحث (ص ٦٠).

ج-٢- الإيجاز: أي التركيز في التعبير، وذلك بصياغة أكبر قدر ممكن من المعاني، في أقل قدر ممكن من الكلمات[١] وهذا من أهم ضوابط الكتابة؛ إذ يجنب الباحث كثيرًا من الأخطاء، التي عادة ما تجرها السيولة التعبيرية، حيث يكتب كثيرًا من العبارات، لا يلقي لها بالًا، فإذا بها مظنة لأحكام غليظة، تحتاج لبراهين قوية جدًّا، ولا يكون قد ساق منها واحدًا. وقد حكى الدكتور أحمد شلبي مثلًا طريفًا في ذلك قال: « وقد حدث مرة، أن كتب لي أحد الطلاب - وهو ينقد رأي ابن خلدون في ولاية العهد - (إن هذا الموضوع موضوع شائك، وقد كتبت فيه كتب كثيرة جدًّا) فسألته أن يعدد لي بعض هذه الكتب، التي وصفها بأنها كثيرة جدًّا، فتوقف ولم يجب، ويبدو أنه كتب (كثيرة جدًّا) دون أن يعنيها »[٢] إن أقل ما يجنيه الباحث من كثرة الكلام الفارغ الإملال، فترى البحث وقد أنجز مكونًا من جزأين أو ثلاثة، ولو عمدت إليه تصفية، وتنقيحًا، لما بقي منه - من العلم - إلا جزء واحد!

ج - ٣ - الوضوح: ذلك أن هاجس الإيجاز قد يؤدي بالبعض إلى تركيز الكلام إلى درجة مفرطة، يصبح المقصود معها، عسير الفهم إن لم يكن مستحيله، أو يظن أن الارتقاء في التعبير، يعني حشر الغريب من الألفاظ، وتركيب جمل لا تفهم إلا بفكها لفظة لفظة بواسطة المعاجم! بينما المقصود بجمال الأسلوب إنما هو « الوضوح في الأفكار والسلاسة في التعبير، والمتانة في السبك، وأن تكون الكلمات فصيحة، مأنوسة الاستعمال، والعبارات والجمل قصيرة، منوعة واضحة، مختصرة، مترابطة ترابطًا عضويًّا فيما بينها، حسنة الجرس والإيقاع »[٣].

هذا ومما يساعد في الوضوح شكل الكلمات الصعبة، التي قد ترد في النصوص،

---

(١) كيف تكتب بحثًا (ص ٩٦).

(٢) نفسه (ص ٩٩).

(٣) منهجية البحث (ص ٦٠).

أو الألفاظ التي يمكن أن تقرأ على أكثر من وجه. فلا بد من ضبط المقصود بالشكل كما لا يجوز للباحث أن يستهين بعلامات الترقيم؛ لأنها من أسباب الوضوح في الكتابة، وانعدامها، أو التساهل فيها، يعني الغموض في القراءة والفهم[١]!

* * *

(١) وهذا مختصر لمواطنها:

أ - الفاصلة (،): وتدل على وقف قصير، بين مفردتين، أو جملتين مرتبطتين بعطف، أو شرط، أو نداء، أو قسم، أو نحو ذلك.

ب - الفاصلة المنقوطة (؛): وتدل على وقف متوسط، وتقع بين جملتين: إحداهما سبب للأخرى نحو: «بذل المجتهد وسعه؛ فأصاب الحق» أو جملتين مرتبطتين في المعنى دون الإعراب. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] وذلك على اعتبار (الواو) في الآية للاستئناف لا للعطف.

ج - النقطة (.): وتدل على وقف تام، وتوضع في نهاية كل جملة، لا علاقة لها بما بعدها.

د - النقطتان (:): وتدلان على وقف متوسط، وتوضعان بعد كل كلام ما بعده تفسير له.

هـ - علامة الاستفهام (؟): وتدل على وقف متوسط، وتوضع بعد كل جملة استفهامية.

و - علامة التعجب أو الانفعال (!): وتدل على وقف متوسط، وتوضع بعد جمل التعجب، والتحذير، والإغراء والاستغاثة، والدعاء، والأمر، والقسم، وكل معاني التأسف، والفرح، والحزن، والاستغراب.

ز - علامتا الاعتراض (- -): وتوضع بينهما الجمل الاعتراضية.

ن - الإملاء والترقيم (ص ٩٥ - ١٠٨)، ومنهجية البحث (ص ١٦١ - ١٦٦)، وكيف تكتب بحثًا (ص ١٩٣ - ١٩٦)، وكتابة البحث (ص ١٧٠ - ١٧٥).

ٱلْمَبْحَثُ ٱلثَّالِثُ: المرحلة التكميلية

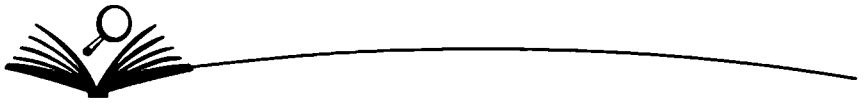

ونعني بالمرحلة التكميلية: الأعمال الختامية التي تهدف إلى إخراج البحث في صورته النهائية فيصير جاهزًا للقراءة والمناقشة، وذلك بإعداد فهارسه ومراجعته، ثم رقنه، وإخراجه؛ ومن هنا يمكن الحديث في هذه المرحلة عن ثلاثة عناصر أساسية:

أ- إعداد الفهارس:

والفهارس هي (الكشافات) التي تنتظم كل ما ورد في البحث من معلومات، وتتضمن لائحة المصادر، والمراجع، وفهرس الموضوعات. وهذان ثابتان في كل بحث علمي، كما تتضمن فهارس أخرى تتغير حسب طبيعة البحث نحو فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأعلام، والكتب الواردة في متن الرسالة، وأسماء القبائل، والأماكن، والملل والنحل والعقائد، والمذاهب، والقواعد العلمية، والمصطلحات...إلخ. فهذه وأمثالها، قد يغيب بعضها، أو كلها، وإنما يثبت ما يثبت منها لأهميته العلمية مطلقًا، أو أهميته بالنسبة للموضوع المدروس. وإنما تكثر في البحوث المبنية على المنهج التوثيقي سواء كانت (جمعًا) أو (تحقيقًا) أو (تاريخًا) حيث تتحقق القيمة العلمية لمثل هذه المعلومات.

أ-١ الفهارس المتغيرة:

وأول فهرس منها يحسن البدء به، هو فهرس الآيات القرآنية، فالأحاديث النبوية، فالأشعار، فالأمثال، فاللغات واللَّهجات، فالقواعد العلمية، فالمصطلحات، فالملل،

فالمذاهب، فالعلوم، فالكتب، فالأعلام، فالقبائل، فالحروب والأيام، فالأماكن، فالحيوان، فالأدوات فالنبات...إلخ [١].

والمنطق الذي يحكم هذا الترتيب إجمالًا، هو القيمة العلمية، فيقدم النص الشرعي لقداسته أولًا، ثم يلحقه العلم البشري، فتقدم نصوصه على غيرها: (الشعر والمثل) فقضاياه العامة: (اللغات واللهجات) فقضاياه المستنبطة: (القواعد المصطلحات) فجوامع ذلك: (الملل والمذاهب والعلوم) فمواطنة: (الكتب) فمصدره: (الإنسان والقبائل) ثم ما بقي حسب ارتباطه بالإنسان. فيقدم الأكثر ارتباطًا به على غيره.

إلا أن هذا المنطق متغير، وغير قار، وفي الحقيقة يمكن أن نجد لكل بحث منطقًا آخر، حسب مجاله العلمي، أو غير ذلك، فخذ مثلًا (علم الحديث)، فالواجب تقديم (الأعلام) مباشرة بعد (النصوص الشرعية، نظرًا لأهمية الرجال) في علم الحديث، إذ يشكل العلم بهم نصفه تقريبًا.

أ-٢- الفهارس الثابتة:

ثم ينتقل بعد ذلك إلى فهرس آخر هو لائحة المصادر والمراجع؛ حيث تثبت كل الكتب المعتمدة، في البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، أعني سواء التي استفاد منها الباحث بنقل، أو التي استفاد منها بتوجيه منهجي، أو مرجعي، أو غير ذلك، مما لا يظهر جليًّا في البحث. وتأخيرها إلى هذا الموضع، يعني أن ما تقدم من معلومات، سواء في متن البحث، أو هوامشه أو فهارسه، جامعة هذه المصادر والمراجع.

ولا بد هنا من عرض كل المعلومات المرجعية، بشكل مفصل حول كل مصدر ومرجع، انطلاقًا من عنوان الكتاب الكامل. فاسم مؤلفه، ثم محققه، فمكان طبعه،

---

(١) وما أغرب قول المستشرق الألماني بريجستر أسر: « ولا أفرق بين أعلام لأشخاص، والأماكن وغيرها، كما فعل بعض الناشرين؛ إذ فرق فهرس الرجال عن النساء، عن البلدان، عن الأنهار، ولا أرى في ذلك فائدة. إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب» أصول نقد النصوص (ص ١١٧). قلت: أما في العلوم الشرعية، بل التراثية جملة، ففائدة ذلك مطردة، على كل حال؛ إذ الرجال هم حملة العلم، وبهم يهتدى إلى كثير من القضايا العلمية، المطلوبة في المتن، ثم كيف يستساغ - على الأقل أدبيًّا - ضم أعلام الأشخاص، إلى أعلام الحيوان؟

وعدد الطبعة وتاريخها...إلخ وكذا إذا كان الكتاب مخطوطًا ذكر بالإضافة إلى ما يشترك فيه مع المطبوع، مكان المخطوط ورقمه واسم ناسخه، وتاريخ النسخ، وعدد أوراقه وحجمها ووصف خطه وتجليده من حيث السلامة، والاهتراء، والجودة والرداءة والتمام والانخرام ونحو ذلك. وكل ما استطاع الباحث تسجيله من معلومات مرجعية حول الكتاب المعتمد، فهو مفيد حسن إدراجه ضمن هذه الفهرسة.

وكتابة لائحة المصادر والمراجع، ممكن بمناهج متعددة، والأساس في كل ذلك أن تُبنى على منطق ما؛ حتى يسهل الحصول على المبتغى منها متى أردناه، فإن كان عددها قليلًا اكتفى بسردها على الترتيب الألفبائي، وإن كثرت صنفت أولًا إلى أقسام حسب مجالاتها العلمية ثم دوِّن كل قسم على الترتيب الألفبائي، كما يمكن العدول عن الترتيب الألفبائي في هذا وذاك، إلى الترتيب التاريخي، فتدون الكتب حسب وفاة مؤلفيها. واحتمالات الترتيب كثيرة على كل حال. إلا أنه يجب التنبيه إلى الطريقة المتبعة بتوضيح في الهامش. ولا بد من تقديم اسم الكتاب، على اسم مؤلفه - على عكس بعض الدارسين المقلدين للغرب[1] - إذ إننا نتعامل مع المرجع أساسًا وهو المقصود بالمعرفة. وإنما اسم المؤلف، وصف من أوصافه. أضف إلى ذلك أنها الطريقة الوحيدة لبيان الأسماء الكاملة، للكتب المختصرة عناوينها في الهوامش؛ إذ يرتب الكتاب بحسب اسمه المختصر، ثم يفصل تفصيلًا[2] وذلك نحو:

المقاييس: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة (٣٩٥هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. طبعة دار الفكر للطباعة والنشر (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

المستصفى: المستصفى من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي،

---

(١) l'art de la thèse: 88

وفيه توضيح للطريقة الغربية في ذلك.

(٢) استفدنا ذلك من شيخنا د. الشاهد البوشيخي حفظه اللّه: ن. مصطلحات نقدية وبلاغية: (الفهرس).

وبهامشه، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي الأنصاري طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٩م).

وتختتم الفهارس بالفهرس التفصيلي، أو ما يسمى (بمحتويات البحث) حيث تثبت كل عناصره، ووحداته، بدءًا بالمقدمة، ومرورًا بالأبواب، والفصول، والمباحث والخاتمة، وانتهاءً بالفهارس. وتأخيره حتى النهاية ضروري؛ لأنه الدليل الشامل لكل المعلومات التي يحتاجها القارئ.

ومن ضوابط هذا الفهرس أن تكون عناوينه، مطابقة لما بداخل البحث من عناوين فلا يجوز مثلًا أن يكتب في الفهرس لفظ « التمهيد » بينما ما يناظره في البحث هو لفظ « المدخل » فالتناظر الدقيق بين الفهرس ومقابلاته، أساسي في جميع القضايا الكلية والجزئية.

ب- مراجعة البحث:

فإذا ما أتم الباحث إعداد الفهارس، منظمة مدققة، آن له حينئذ أن يقوم بمراجعة شاملة للبحث، ثلاث مرات على الأقل، مرة يراجع فيها قضايا الخط. فربما يكون قد أغفل كلمة أو حرفًا، أو نحو ذلك كما يراجع فيها قضايا التعبير، فيختزل ما لم يزل يحتاج إلى اختزال، ويهذب ما يحتاج إلى تهذيب أو يوضح ما لم يتضح بعد... وهكذا. كما يراجع فيها الإحالات وأرقامها فربما يكون قد نسي منها شيئًا من حيث الإحالة أو الترقيم، أو يكون قد أخطأ في ترتيبها، أو نحو ذلك، كما يراجع فيها الفهارس جميعًا، من حيث الضبط إحصاءً وترتيبًا، وما شابه ذلك.

وأما المراجعة الثانية، فتكون للقضايا المعرفية، في البحث. أي من حيث الفروض والأدلة والنتائج ووجوه ذلك كله، من أجل التحقق من سلامة المنهج، وسلامة الاستدلال والاطمئنان إلى استقراء النتائج، فربما يبدو للباحث أمر جديد من خلال إشارة ما في نص، أو دليل، لم يكن قد انتبه إليها، فيغير بمقتضاها بعض الجزئيات، من حيث المعنى أو الصيغة، أو التقديم، أو التأخير، أو نحو ذلك.

فإذا تم له هذا، عمد حينئذ إلى تبييض مسودة البحث، بكتابته على ورق نظيف وبخط مقروء. وكلما جود الباحث. هاهنا خطه، كلما كان أحسن؛ لأنه يسهل عملية الرقن أو الطبع، من حيث الإسراع، وتقليل الأخطاء الطباعية.

وبعد التبييض يراجعه للمرة الثالثة، ليستدرك ما قد يكون أغفله، في عملية النقل، من المسودة إلى المبيضة، من ألفاظ ، أو أرقام، أو نقط، أو رموز، أو نحوها. وهنا يحسن أن يستعين بغيره لدى القراءة؛ إذ الباحث غالبًا ما يقرأ بشكل صحيح أخطاءه، التي ندت عنه سهوًا، فلا ينتبه إليها، إلا بمساعدة قارئ آخر.

ج- الرقن والإخراج:

والرقن: هو عملية الطبع على الآلة الكاتبة أو الحاسوب. أما الإخراج فالمقصود به: التشكيل الفني للبحث، أي الهيئة الفنية، التي يصير إليها في نهاية المطاف، من حيث الحجم: أيكون في جزء واحد، أم أكثر؟ ومن حيث الخط: ما يبرز، وما لا يبرز، وهكذا فهذه أمور كلها، لها قيمتها، في تسهيل عملية الاستفادة من العمل العلمي، ربما إذا أهملت بشكل كلي، تعسر اقتناص الفائدة، وما قيمة عسل في ذري جبل وعر، يستحيل جنيه؟

وعليه، فإنه يتحتم على الباحث، أن يسهر بنفسه على رقن بحثه، أعني أنه إذا كان راقنًا، صنع ذلك بنفسه، وإلا فإن عليه أن يحضر عملية الرقن، ويراقبها عن قرب، وكلما دعت الضرورة للإشراف المباشر، على شيء، أشرف عليه؛ وذلك حيث يتعلق الأمر ببعض القضايا الفنية، أو المنهجية، في الإحالات، أو الرسوم البيانية أو الفهارس، أو غيرها، ثم مراجعة المرقون بنفسه ولا يكل ذلك إلى غيره، إلا بعد أن يقوم به هو أولًا.

وأما بالنسبة للإخراج، فلا بد من الاستعانة بأهل الخبرة في ذلك، إن لم يكن له دراية بأموره، حتى يخرج البحث في أحسن صورة، حجمًا وخطًا وتشكيلًا.

هذا وإن تطور وسائل الرقن، اليوم، قد يسر كثيرًا، من أمور الرقن والإخراج

معًا؛ ذلك أن اعتماد الحاسوب، أو المنظمة، يزيد هذه العملية سهولة، من حيث التصحيح والتشكيل ونحوهما.

***

الفَصْلُ الرَّابِعُ

آفاق البحث في العلوم الشرعية

تمهيد

قد تختلف الرؤية، لآفاق البحث، في العلوم الشرعية، من شخص لآخر؛ وذلك، نظرًا لاختلاف المنطلقات المنهجية، التي ينطلق منها كل شخص، وكذا اختلاف التصورات، التي لديه عن هذه العلوم، ثم أيضًا اختلاف التجربة، من حيث الخبرة، والمراس، والمدارسة، وسعة الاطلاع، أو ضيقه.

وعليه فإن ما أقدمه من آفاق، إنما هو بحسب هذه الاعتبارات كلها، وإذن، فإنه لا مجال للحديث عن حصر، أو استقصاء تام، وإنما أعرض ما أعرضه، بناءً على أولويات، ستذكر في حينها، لدى تفصيل كل أفق على حدة.

وآفاق البحث، كما هي معروضة هاهنا؛ منها ما هو عام في كل العلوم الشرعية، على السواء، ومنها ما هو خاص ببعضها دون الآخر؛ ولذلك فقد تم تقسيمها كالتالي:

المبحث الأول : في التحقيق والتكشيف الموضوعي.

المبحث الثاني : في الدراسات المصطلحية.

المبحث الثالث: في الدراسات المنهجية.

المبحث الرابع : في العلوم الشرعية على التفصيل.

وهو يتضمن:

أولًا : علوم القرآن والتفسير

ثانيًا : علوم الحديث.

ثالثًا : علوم أصول الفقه.

رابعًا : علم الفقه.

خامسًا: الفكر الإسلامي

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: في التحقيق والتكشيف الموضوعي[١]

أولًا: التحقيق

عرفنا التحقيق بأنه « بذل غاية الوسع، والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقًا لحقيقة أصله نسبةً، ومتنًا، مع حل مشكلاته، وكشف غوامضه »[٢] وتعتبر هذه المهمة من أُولى الأولويات العلمية، التي يجب أن تسيطر على اهتمام الباحثين، في التراث جملةً، والعلوم الشرعية بصفة أخص وآكد.

صحيح أن شخصية الأمة، إنما تقوم بإقامة كل جوانب العلوم، والفنون التراثية عامة، بيد أن قيامها بالعلوم الشرعية، أبرز وأشد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بالتحقيق، كان ضعيفًا، بالنسبة لمجموع كتب التراث جملةً، لكنه كان أضعف بالنسبة لكتب العلوم الشرعية، على الخصوص؛ نظرًا لاعتبارات متعددة، أهمها انصراف كثير من الجامعات، والمعاهد، عن تدريس العلم الشرعي، وإذا درس، فإنما يدرس في حدود ضيقة، وما ذلك إلا بسبب هبوب ريح التغريب، التي أَوْلَت الاهتمام لعلوم الغرب، وفنونه، وما ناسب ذلك من كتب التراث، أو قل ما أمكن قراءته بمناهجهم منه؛ كالأدب، والتاريخ العام، والفلسفة، ونحوها. أما العلوم الشرعية، فإنها صريحة الوجه الإسلامي؛ فلذلك كان الرأي الاستعماري أن تدفن وأهلها إلى الأبد!.

وإذا كان قول الدكتور الشاهد البوشيخي: « والتراث أغلب الموجود منه مخطوط،

---

(١) اعتبر د. جمال الدين عطية التحقيق، والأعمال الموسوعية، والمعجمية، والفهرسة من « أهم ما ينبغي الاهتمام به وإعطاؤه الأولوية» التنظير الفقهي (ص ٢١٥، ٢١٦).

(٢) ن، تعريف التحقيق بهذا البحث في (المنهج التوثيقي) بالفصل الثاني.

وأغلب المخطوط في حكم المفقود، وأغلب المطبوع في حكم المخطوط »[١] حكماً عامًا في التراث جملةً، فإنه في العلوم الشرعية، أقوى وأظهر، فتلك كتب كثيرة لا نعلمها إلا من خلال كتب الرجال والطبقات والفهارس، وغيرها، لدى ذكر المسموعات أو المصنفات، أو نحو ذلك، وتلك كتب أخرى، تصل أخبار بوجودها مخطوطة، في هذه الخزانة أو تلك من الخزائن العلمية، دون أن يصل الخبر بخروجها إلى عالم النور، وأما ما أُخرج ونُشر، فإن أغلبه ينشر دون تحقيق علمي، فانظر إلى المطبوعات من كتب التفسير، أو الحديث، أو الأصول، أو الفقه. فإن أكثر ما تتداوله الأيدي من ذلك إنما هو في حكم المخطوط حقًا! إذ لم تنصب عليه الجهود بتوثيق نصوصه ونسبه إلا ما ندر!

ولسنا ملزمين هاهنا، ببيان أهمية التحقيق، ودوره في الإقلاع الحضاري، لولا ما يشيع في أوساط بعض المثقفين، والمفكرين المهتمين بقضايا هذه الأمة من إزراء وازدراء للتحقيق، عن حسن نية، أو سوء نية، فهذا مثلًا الدكتور محسن عبد الحميد الذي لا نشك في إخلاصه. يقول في سياق اقتراحاته لتطوير البحث في الجامعات الإسلامية: لا بد من « منع تسجيل الرسائل في قضايا تحقيق التراث وترك ذلك إلى المؤسسات الرسمية، المختصة الأخرى، التي تهتم بذلك؛ لأن تحقيق الكتب التراثية في الجامعات، غدا متكأ للطلبة الضعاف في معظم الأحوال، ثم معظم تلك التحقيقات لا قيمة علمية لها، ولا علاقة لها بصراعنا الحضاري في الحاضر والمستقبل »[٢] كذا! ! !

فمع الأسف إن تصور الدكتور محسن للتحقيق غير مبني على مرتكزات علمية دقيقة ولا نظر عميق وذلك لأمور منها:

أولًا: إن الطلبة الضعاف، هم الذين ينفرون غالبًا من التحقيق ويلتجئون إلى البحوث النظرية، ذات الطبيعة الفضفاضة؛ إذ التحقيق لا يستطيع أن يقوم به حق القيام، إلا القوي الأمين، وذلك لما يتطلبه هذا العمل من جهد جهيد وصبر شديد

---

(١) مصطلحات النقد العربي (ص ٤٢).

(٢) أزمة المثقفين (ص ١٤٣).

وأمانة كبيرة وخبرة واسعة، بكثير من فنون التراث ومصادره!

ثانيًا: إن أغلب التحقيقات، التي خدمت التراث، إن لم نقل كلها كتلك التي نرجو لها أن تتم. مما لم يحقق بعد - وهو الأكثر - تعتبر شرطا ضروريًا لبناء الذات، في الحاضر والمستقبل، فكيف يقال: (لا علاقة لها بصراعنا الحضاري في الحاضر والمستقبل)؟ ومعلوم لدى الخبراء « أن قضية النصوص هي القضية الأساس، التي يجب أن تُواجه من قِبَل جميع الدارسين بحزم وإلا ظلت البحوث كسيحة والدراسات ناقصة، والصور والرؤى مضطربة، والأحكام العلمية العامة غير ممكنة »[١].

ولست أدري كيف يتم تطوير (العلوم الإسلامية) كما عبر الدكتور محسن لإعادة « التوازن إلى الفكر الإسلامي، في العصر الحديث »[٢] وهي لم تُركب في الواقع وفي الأذهان، التركيب الصحيح كما كانت لدى أصحابها؟ ولم تشكل بعد التشكيل المطابق لأصلها؟ إننا في حاجة - قبل بناء الحاضر والمستقبل - إلى بناء الماضي وذلك هو بداية الطريق إليهما!.

ثالثًا: إن إحالة أمر التحقيق على « مؤسسات رسمية مختصة أخرى » أمر يثير الاستغراب، فماذا غير الجامعات، والمعاهد العلمية، هو أجدر بهذه المهمة الحضارية الكبرى؟ إن الدكتور محسن عبد الحميد، لو أعاد النظر في هذا الرأي ومحصه تمحيصًا، في ضوء تحديات الواقع المعاصر، من ناحية وتحديات واقع التراث، من ناحية أخرى، لنادى مع الدكتور الشاهد البوشيخي في سياق اقتراحات هذا الأخير بـ (إعطاء الأولوية في مؤسسات البحث كلها، من جامعات وغيرها، لتحقيق النصوص ونشرها)[٣].

أما تحديات الواقع المعاصر، فيكفي منها ما ذكرت، وأما تحديات واقع التراث فيكفي منها أن نعلم أن بعض المحققين، قد قدَّر « عدد المخطوطات العربية بثلاثة

---

(١) مصطلحات النقد العربي (ص ٤٣).

(٢) أزمة المثقفين (ص ١١٤).

(٣) مصطلحات النقد العربي (ص ٤٣).

ملايين أو أربعة ملايين، وأوصل بعضهم عددها إلى خمسة ملايين، عدا ما لم تنله الأيدي ولم تبلغه الأعين (...) ويخمن ما طبع من التراث العربي، منذ ظهور الطباعة بما لا يزيد على واحد في المائة، أي أن (٩٩٪) من المخطوطات العربية، يحتاج إلى الكشف، والتعريف، والتحقيق »[1] فأي تراث إذن سنطور، وأغلبه موزع عبر القارات الخمس؟

إن كثيرًا من القضايا، التي لم تحسم بعد، في مجال الإشكالات العلمية، يتوقف في غالب الأمر، على ظهور كتب من الأمهات، والمصادر الأصيلة، إلى عالم النور محققة، وإن كثيرًا من الحلقات المفقودة، في تاريخ العلوم الشرعية وإشكالاتها ترجع إلى نفس السبب، فعجبًا، كيف لا توجَّه الطاقات إلى هذا العمل الجليل فتذلل الطرق أمامه تذليلًا؟

إن إحياء كتاب من كتب العلوم الشرعية، وإخراجه للناس محققًا، لهو كمن ألفه! فعسى أن يكون له أجر من لا ينقطع عمله، بانقطاع أجله! ولذلك فإن مجال التحقيق يعتبر حقًّا، من أبرز الآفاق الواسعة، التي ينبغي أن يتوجه إليها الباحثون عامة والمهتمون بالعلوم الشرعية خاصة، سواء في ذلك المخطوط، أو المطبوع الذي في حكم المخطوط، وهذا طابع غالب المطبوعات في العلوم الشرعية، وإني لأهيب بطلاب الإجازة أن يشرعوا في التدرب على صناعة التحقيق، وذلك بتسجيل بحوثهم، في تحقيق ورقات، من مخطوط، للتبكير في اكتساب مهارة هذه الصناعة الخطيرة.

ثانيًا: التكشيف الموضوعي:

والتكشيف الموضوعي هو « توثيق الموضوعات: ويراد به الوصف الموضوعي المصنف لمحتويات المصادر، أو الوثائق، بالإشارة إلى أماكن وجود كل موضوع، وتصنيف الموضوعات الكبرى والصغرى وفق نظام معرفي عام، أو خاص تقتضيه

---

(١) عالم الكتب، مج (١) ع (٤) (ص ٦٥١) نقلًا عن مصطلحات النقد العربي (هامش ٤٣).

طبيعة التخصص الذي تنتمي إليه الموضوعات »[١] وذلك قصد الوصول إلى إنجاز الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية، الذي نقترح أن يكون مصنفًا، حسب أنواع هذه العلوم، فتدرج رؤوس موضوعات كل علم، في بابه، تعرض عرضًا معجميًّا حتى يسهل على طلاب العلم والباحثين، جرد المادة الأساس، التي يظن أنها جوهر بحوثهم، ولإنجاز ذلك فإنا نقترح ما يلي:

١ - تتبع المادة الشرعية في كل كتب التراث، واستقراء مواضعها استقراءً تامًّا سواء في ذلك المخطوط والمطبوع، وسواء في ذلك كتب التفسير أو الحديث أو الفقه أو الشعر، أو النثر، أو الأنساب والأمثال... إلخ، وذلك لتداخل العلوم التراثية جملة؛ إذ قد تجد من المادة التفسيرية مثلًا في (لسان العرب) لابن منظور، ما لا تجده في كتاب من كتب علوم القرآن! وقد تجد من النكات الفقهية، أو الأصولية، أو الكلامية، في كتب التاريخ، أو الطبقات، ما لا تجده في مصادرها الأصلية وهكذا، إذن وجب إحصاء، وتتبع كل كتب التراث لإخراج المادة الشرعية وتعيين مواطنها، أنَّى كانت.

٢ - عرض الكشاف مصنفًا، حسب العلوم، التي يضمها، فيخصص لكل علم، قسم خاص تُعرض من خلاله مادته، مرتبة ترتيبًا معجميًّا، لتيسير الوصول إلى المقصود في زمن قصير، ثم يُعرض كل موضوع على حدة، من خلال المصادر التي تناولته ويشار إلى مواطن الفائدة منها، بكل ما يمكن من تدقيق، وتحقيق، مع تصنيف هذه المظان حسب المجالات العلمية المختلفة.

ويحسن أن يترجم للمواضيع، من خلال أبرز المصطلحات العلمية، التي تنبني عليها، فمثلًا لنفرض أنك ترغب في الوصول، إلى ما كُتب في التراث، عن موضوع (القراءة القرآنية) فما عليك إلا أن تأخذ القسم المتعلق (بعلوم القرآن) من الكشاف، فتفتح عن مادة (قرأ) وتبحث فيها اعتمادًا على الترتيب الألفبائي،

---

(١) مصطلحات النقد العربي (ص ٤١).

فتجد الموضوع معروضًا، من خلال الكتب التي درسته، بشكل، أو بآخر- وتبتدئ الفهرسة المرجعية - بالنسبة للمصطلح المذكور - بكتب علوم القرآن أولًا؛ لأنها الأصل والأساس، بالنسبة إليه، فتنتقل إلى الكتب، التي تناولته من مختلف علوم التراث، وتكون الأولوية في الترتيب للعلم، الذي يُضم من المادة المتعلقة بالموضوع أكثر من غيره، سواء تمثل ذلك في التفسير، أو فقه اللغة، أو أصول الفقه...إلخ.

ويضبط مكان الموضوع في كل كتاب، بالجزء، والباب، والفصل، والمبحث، والصفحة وكل العلامات المفيدة في الضبط بالنسبة لأيِّ كتابٍ! هذا ومعلوم أن الطبعات، قد تختلف بالنسبة للكتاب الواحد ولكن الموضوع، لا شك ينضبط بالعلامات الثابتة، كالجزء والباب، والفصل، والمبحث؛ إذ لا يتغير عادة سوى أرقام الصفحات.

٣ - إن الطريق العملي لإنجاز (الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية) هو الشروع في إعداد كشافات جزئية في مختلف المجالات لتكشيف المؤلفات الفقهية، مثلًا، أو الأصولية، أو الكلامية، في قرن ما، أو مكان ما، أو لشخص ما، وتشجيع هذه البحوث الجزئية، خاصة في صفوف طلاب الإجازة، والدراسات المعمقة، وتكون سعة البحوث، حسب الوقت الموفر لها إداريًّا؛ ذلك أن تراكم مثل هذه الكشافات الجزئية سيمكن باحثين آخرين من إنجاز كشافات أعم، تجمع مصنفات قرن كامل من الزمان أو قرنين، في مختلف العلوم الشرعية. هذه الكشافات هي التي يركب منها (الكشاف الموضوعي) الكامل.

٤ - إن تركيب الكشاف الموضوعي الكامل، لا يعني أنه قد كَمُل حقًّا، ولكن لا شك ستبقى مخطوطات مجهولة المكان، مما هو موصد عليه، في كثير من المكتبات الخاصة المجهولة، ومكتبات الزوايا غير المشهورة، وعليه، فإن إخراج الكشاف لا يجوز أن يكون نهائيًّا، وإنما سيخضع في كل طبعة من طبعاته، إلى التطعيم، بما

يظهر من جديد هذا، ويتعين على المؤسسة[١] التي يسند إليها أمر نشره بمتابعة أخبار التراث، لمعرفة ما يظهر لأول مرة، مطبوعًا، أو مخطوطًا، ثم تتكلف الجامعات والمعاهد العلمية بفهرسته على الطريقة المبينة قبل، لتضاف إلى الكشاف الموضوعي في طبعة جديدة.

وهكذا نكون قد سهلنا الطريق، أمام البحث العلمي في العلوم الشرعية[٢] وذللنا كثيرًا من العقبات، التي تعترض الباحثين في المجال المرجعي[٣].

***

(١) لا ينبغي أن تكون هذه المؤسسة تجارية، بل علمية محضة، تابعة لوزارات التربية والتعليم وذلك لضمان الإتقان المخلص في الإنجاز.

(٢) يمكن أيضًا إنجاز كشاف موازٍ للغة العربية وآدابها على الطريقة المذكورة.

(٣) وإنما يبلغ تيسير مثل هذا الأمر صورته المثالية إذا تم إدخاله منظمًا إلى الحاسوب فتكون خدمة المقاصد المرجعية حينئذ، أسرع وأيسر.

اَلمَبْحَثُ اَلثَّانِي: في الدراسات المصطلحية

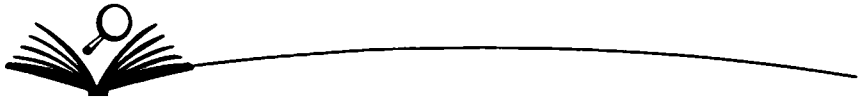

يحتل البحث المصطلحي المرتبة الثانية - بعد (التحقيق) مباشرة - من مراتب أولويات البحث العلمي، في العلوم الشرعية؛ وذلك أن النص التراثي إذا تم توثيقه، حتى صحَّ متنًا ونسبةً، فإن المرحلة الموالية لذلك، هي الفهم السليم لمضامينه، والأدق، في وسائل الفهم، والإفهام، من الصناعة المصطلحية؛ لأن (المصطلح - كائنًا ما كان - إما واصف لعلم كان، أو ناقل لعلم كائن، أو مؤسس لعلم سيكون)[1] ولذا صارت المصطلحات أشبه ما تكون، بالذاكرة الحاسوبية في صغر الحجم، وسعة الاكتناز، إنها موطن أسرار الحضارة، ومفتاح شخصيتها.

فإذا كانت اللغة هي الوعاء الحضاري لشخصية الأمة، فإن المصطلحات، هي تجليات ملامح تلك الشخصية فيها. ومن هنا كانت قضية المصطلحات، قضية أمة بكاملها، بالحرص عليها، استيعابًا، وضبطًا، ودراسة، وتدريسًا، يتم الحفاظ على الأمة وبترك ذلك وإهماله، يكون التسيب والضياع.

ولن نستشعر خطورة التأصيل المصطلحي، وأهميته حقًّا، إلا إذا راقبنا هذا السيل الهادر، من الغزو الثقافي، الذي يبغت ويبهت، صباح مساء. ذلك أنه « إلى جانب المعارك الكثيرة، والمتعددة التي تدور رحاها على الأرض الإسلامية، في إطار الاستعمار، ومحاولات الاحتواء الثقافي، هناك معركة يمكن أن تكون الأخطر في مجال الصراع الحضاري، هي معركة المصطلحات »[2]؛ إذ إن اللغة عمومًا والمصطلح فيها خصوصًا، عبارة عن مخازن مكتنزة تحتوي أثقالًا عقدية وأخلاقية واجتماعية،

---

(١) مصطلحات النقد العربي(ص ٧).

(٢) المذهبية الإسلامية (ص ٨) (من مقدمة عمر عبيد حسنة).

وتاريخية...إلخ. وهذا مما يفسر وقوع بعض المستشرقين - وهم يفسرون الحضارة الإسلامية - في المنهج الإسقاطي؛ إذ ليس من السهل أن يتخلص المرء مما يحمله من مكونات حضارية، وهو يباشر نصوصًا لا تنتمي إلى تلك المكونات، وهذا أيضًا، مما يفسر عسر- إن لم نقل- استحالة ترجمة المصطلحات الإسلامية عمومًا، ومصطلحات القرآن خصوصًا. إن كلمة (صلاة) عندنا لا تقابلها - أبدًا كلمة (reèpri) الفرنسية أو (Prayer) الإنجليزية والمسألة راجعة إلى ما تحتويه اللفظة الغربية، من دلالات مسيحية يصعب أن تنفك عنها، إن الفرنسي أو الإنجليزي، حينما يسمع كلمة (صلاة) مترجمة إلى لغته لن توحي له إلا بما يرتبط حضاريًا بذاته- على الأقل نفسيًا - إذا كان يعرف هيئات الصلاة في الإسلام. ذلك أنه سيبقى مشدودًا إلى تلك الإيحاءات المسيحية وما تثيره من رهبانية، وكآبة، واستقذار للحياة؛ إذ يخرج المسيحي من الكنيسة وهو مثقل بعقدة الذنب! بينما العكس هو الصحيح في الإسلام حين يدخل المرء في الصلاة، مثقلًا بالأوزار، ليسجد لغافر الذنب، وقابل التوب، الرحمن الرحيم، فإذا حركاته فيها مقامات أنس، وقرب، حتى إذا فرغ، انصرف أخف وأنشط ما يكون، ليواجه هم الحياة بعزم جديد!

وإني لأذكر - وأنا طالب بشعبة الدراسات الإسلامية - أن أستاذًا إنجليزيًا في حصة اللغة الثانية- كان يدرسنا نصوصًا في ترجمة القرآن الكريم. فكان يلفت نظري ويثير اشمئزازي، تلك الترجمات الغربية، لمصطلحات مثل (الزكاة) التي كان مقابلها عنده (Zakat-tax) وأفظع منه ما هو في بعض تراجم معاني القرآن الكريم بالفرنسية[1] إذ قوبلت اللفظة بـ(Impôt) ! إنك لو ترجمت الكلمة من إحدى اللغتين إلى العربية، لكان المقابل هو (ضريبة) فأنى تؤدي هذه معنى (الزكاة)؟ وهي مشتقة من أصل (الضرب)[2] ، وما في معناه بينما تلك من معاني (النمو) !

---

(١) القرآن المجيد (ترجمة محمد حميد اللّـه) جاء في النص الفرنسي:

Et etablisser l'office ; et acquitez l'impôt la vache : 110

(٢) جاء في اللسان: « والضريبة: المضروب بالسيف » (ضرب).

ثم أين هي (مقاصد التعبد) التي يستشعرها المسلم في أداء الزكاة؟ كيف تترجم في لفظ (الضريبة) ولها ما لها من دلالات؟

وبما أن (دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح) فإن الخطر الأكثر اعتبارًا الآن، إنما يكمن فيما (يصدر) إلينا من اصطلاحات؛ **لذلك وجب التصدي له اعتمادًا على مشروعين أساسين:.**

١-ابتداء مؤصل: فيما جد من العلم، والمعرفة، بناءً على قوانين الاشتقاق و(مقاصد الاستعمال للكلام) عرفًا وشرعًا. ذلك أنه قد (غلب على الباحثين العرب في وضع مصطلحاتهم العلمية، وبناء أجهزتهم الوصفية والتفسيرية، الاشتغال بقوالب ومعايير اللغات الأجنبية: الفرنسية والإنجليزية، فلا نكاد نجد عند معظمهم من المعاني العلمية، إلا ما كان نقلًا حرفيًّا لمصطلحات أجنبية من غير وعي بأصول بعضها النسبية، وفائدتها المحدودة. وبلغ سلطان هذه المعايير على هؤلاء درجة أصبحت معها ألفاظهم « أشكالًا » منقطعة الصلة، بدلالاتها اللغوية وفاقدة لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي)[1].

بيد أن تأصيل الابتداء لن يتم - بشكل سليم - إلا بشرط أساسي هو المشروع الثاني:

٢-دراسة محكمة لمصطلحات التراث الإسلامي جملة، بغية امتلاك مفاهيمها والإحاطة بمقاصدها؛ إذ بدون فهم المصطلح، فهمًا دقيقًا (مخبريًّا) لن يتم فهم التراث ذلك الفهم، وإذن تصدر الأحكام في حقه، كله، أو بعضه ظلمًا.

وإذا ما تمت تلك الدراسة المشروطة بشروطها - كما سنوضح بحول اللّـه - صنفت في عمل معجمي، ضخم يكون دليلًا، وهاديًا، لأجيال الأمة اللاحقة، يستطيع المرء بواسطته الوصول إلى مطلوبه، في أي قرن شاء، من عمر الأمة الإسلامية في وقت وجيز. وإنه - لعمري - مقصد من أعز المقاصد - إذ به نكون حقًّا استجبنا

---

(١) في أصول الحوار (ص ٢١).

لما تقتضيه « ضرورة المحافظة على المصطلحات في الأمة، و الاحتفاظ بمدلولاتها والعمل على وضوح هذه المدلولات، في ذهن الجيل؛ لأن هذه المصطلحات هي نقاط الارتكاز الحضارية، والمعالم الفكرية، التي تحدد هوية الأمة، بما لها من رصيد نفسي، ودلالات فكرية وتطبيقات تاريخية مأمونة »[١].

وإن مشروع إيجاد (المعجم التاريخي) للحضارة الإسلامية ليحتاج إلى أمرين:

أولهما: شباب مصابر مرابط، يهب عمره كله للتخصص، في ميدان من ميادين العلوم الإسلامية، يكون - بعد- (حجة) فيه، ولن يثبت في ذلك إلا القوي الأمين، وأولئك هم القليل.

وثانيهما: تأنٍ حكيم في خوض غمار البحث المصطلحي، لا يستعجل الثمرة قبل نضجها؛ لأن مثل هذا العمل، ربما احتاج إلى أجيال من الرجال، وعشرات من السنين؛ وذلك لأن « المعجم الشامل الذي نطمح في وجوده ذات يوم لا يمكن أن يكون سوى نتيجة لبحوث جزئية عديدة »[٢] فالتأني المطلوب إنما هو لاختيار الطريق الأشق والأطول في نفس الوقت؛ لأنا إذا كنا نرى أن « دراسة المصطلحات من أوجب الواجبات وأسبقها وآكدها، على كل باحث، في أي فن من فنون التراث، لا يُقدم - ولا ينبغي أن يقدم - عليها تاريخ، ولا مقارنة، ولا حكم عام، ولا موازنة؛ لأنها الخطوة الأولى للفهم السليم، الذي عليه ينبني التقويم السليم، والتاريخ السليم (..) فالمؤلف قبل المؤلّف، والمؤلف قبل العصر، والعصر قبل التاريخ وهكذا.. »[٣] فإن هذا يعني اختيارنا لأبعد المناهج نجعة، وليس سواه لمثل ذلك أنجع!

وبتصور هذا الطريق الشاق الطويل ربما تتسرب إلى النفس مثبطات، وترغبها عن المضي فيه شهوات، لا يبقى لها حظ في النفس، إن هي تجردت لهذا المقصد الجليل. لكن العزائم إذا صحت، والمقاصد إذا خلصت، فإن المطالب القصوى،

---

(١) المذهبية الإسلامية (ص ١٢) (من مقدمة عمر عبيد حسنة).

(٢) مصطلحات نقدية وبلاغية (ص ١٠) (من مقدمة د. أمجد الطرابلسي).

(٣) مصطلحات نقدية بلاغية (ص ١٣، ١٤) (من مقدمة المؤلف).

تصبح من اليد قاب قوسين أو أدنى.

وإن من ذاق مرارة الفشل - التي قد تصل أحيانا إلى درجة اليأس- في القبض على المفهوم الحقيقي لمصطلح من مصطلحات التراث، ليعرف القيمة الحقيقية (للمعجم التاريخي) المذكور، ذلك أن عمق الهوة الزمانية والمعرفية بيننا وبين العلوم الشرعية خاصة، جعل من الصعب الإحاطة الدقيقة بجميع مصطلحاتها على التمام والكمال. إحاطة تستوعب الخلاف في المفاهيم العلمية بين العلماء والأئمة والمذاهب الفقهية والكلامية، والصوفية وغيرها، حتى يستطاع الحكم على هذا الشخص أو ذاك بالصواب أو الخطأ، ومقدار حظه منهما على كل حال.

ولذلك فإن توظيف نص تراثي مشحون بمصطلحات علمية، لم تضبط مفاهيمها على التحديد والتدقيق، واعتماده لتعميم الأحكام الغليظة، وإطلاق الأقوال الجازمة، لأشبه ما يكون بالوقوف على سطح ملغوم، لا يدري متى قد ينفجر وبمَن!

وإن أملي - وكلي أمل - في أن أرى طلائع، تتصدى للعلوم الإسلامية كلها، كل في اختصاصه لدراسة مصطلحات، كل كتاب من الكتب الأمهات أساسًا، اعتمادًا على الاستقراء التام لنصوصها، حتى إذا تجمعت - مثلًا - معظم أمهات علم أصول الفقه مدروسة مصطلحاتها، دراسة تفسيرية محكمة، انهالت عليها الدراسات التاريخية متتبعة مراحل التطور الاصطلاحي للفظ، ومقارنة بين وجوه الاستعمال من شخص إلى شخص، ومن عصر إلى عصر، حتى إذا تم ذلك بإحكام أيضًا ركبت تركيبًا بديعًا، في معجمٍ كامل، خاص بمصطلحات علم أصول الفقه، يمكِّن طالب العلم- أنَّى كان - من الاطلاع على التقرير الحقيقي، والشامل لتاريخ مصطلح (القياس) مثلًا، متى ولد وكيف؟ وإن عرف تطورًا في دلالته، فأين؟ ومتى؟ وعلى يد من؟ ثم ما الفرق بين قديم استعماله وجديده؟

وهنالك فقط يمكن للدارس أن يعرف - على وجه التحقيق - لا التخمين - سر الخلاف فيه إذا كان فيه خلاف، أَوهم هو أم حقيقة؟ ثم ما أسبابه على كل حال؟ وما هي الآثار الفقهية لكل ذلك؟

فإذا قامت طليعة أو طلائع، في علوم القرآن، والتفسير، والحديث[١] والفقه والكلام، والنحو، والبلاغة، والعروض...إلخ بمثل ما قامت به طليعة الأصول أمكن بعد تركيب المعاجم المستخلصة بدقة وإدماجها بعضها في بعض. وربما احتيج في ذلك إلى اختصار، وإيجاز لتكوين (المعجم التاريخي للحضارة الإسلامية) حيث يمكنك تتبع المصطلح الواحد، في كل فن، كيف استعمل فيه ثم حينئذ فقط. يمكنك القيام بدراسة مقارنة لاستعمالاته، في شتى فنون التراث إن كان مما شاع استعماله فيها جميعها أو كثير منها.

وبعد؛ أَفَليسَ هذا مما يجب أن توجه إليه الجهود؟ وتشحذ له الهمم؟ وتفرغ له الطاقات؟ وترصد له النفقات؟ فيحل التنظيم محل الفوضى، والتبصر محل العمى، والقصد والإقصاد محل الضرب على غير هدى.

إلا أن هناك - قبل الانطلاق - شروطًا ضرورية للانطلاق، بعضها يجب أن يتوفر في المنطلق، وبعضها في المنهج المعتمد لديه، وبعضها الآخر في الكتاب، أو الكتب المقصودة بذلك، وجميعها يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ - لا بد للدارس أن يخلص قلبه (من قصد الحظ) تخليصًا، وإن كان ولا بد

---

(١) لا يظن أن بعض العلوم الإسلامية. كعلم الحديث خاصة، قد استنفدت الدراسة المصطلحية فيه أغراضها، باعتبار أن علم الحديث قد ضبطت اصطلاحاته ضبطًا. فهذا حق، لكنه لا يمنع أن نذكر أن مصطلحات كثيرة لما تعرف مفاهيمها على التدقيق، ولما تحكم دلالاتها على التحقيق. والدليل على ذلك، اختلاف بعض الأحكام على الأحاديث والرجال، فما قد (يصححه) هذا (يحسنه) ذاك، أو ربما (يضعفه) ثم هذه (الشروط) للتصحيح، والتضعيف، هل تم ضبطها فعلًا عند كل مشترط يقينًا، لا ظنًّا أو تخمينًا، ثم هذا الاختلاف في تأويل مصطلحات الترمذي، كقوله: (صحيح غريب) أو (حسن صحيح)، أو (حسن غريب)...إلخ، ألا يدل ذلك على ضرورة إدخال الدراسة المصطلحية الإحصائية لفهمه الفهم الدقيق؟

بالإضافة إلى أن ثمة علومًا من الحديث لم يُدرس منها - من الناحية النظرية خاصة - إلا القليل، أو النادر، نحو ما هو الحال، بالنسبة (لعلم الجرح والتعديل)، فلا أعلم في هذا دراسة نظرية محضة غير كتاب (المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل) لأستاذنا الدكتور فاروق حمادة جاء فيه: « غير أن هذا الفن لم يعط حقه من العناية (...) وبقيت مسائله منثورة، في كتب المصطلح، والحديث، والرجال والتاريخ، غير مجموعة في سلك واحد، ولا منظومة في عقد متفرد » (ص ١٢). فإذن أنى يمكن القول، بانتهاء (قضية المصطلح) في علوم الحديث؟ بله الكلام عن الدراسة التاريخية لذلك.

فليكن تابعًا (لقصد التعبد) لا متبوعًا، وبذلك ينجو من مزالق شتى، تفسد العلم ولا تصلحه، منها الاهتمام بالكم على حساب الكيف واستعجال الثمار قبل أوانها، لداعي سبق إعلامي، أو حظ من (الحظوظ المذمومة).

٢ - ثم لا بد أن يكون مختصًّا في علمه، الذي يدرس مصطلحاته: يرسم لحياته العلمية منهجًا. فلا يرى تارة دارسًا للأصول، وتارة للقراءات، ثم تارة أخرى للحديث أو غيره، نعم هذا يفيد لا شك في ذلك، لكن الدارس المصطلحي إذا تفرغ كلية لعلم بعينه، لا يخرج عنه إلا من أجل التزود مما هو ضروري من العلوم الأخرى، كان أقدر على التمكن من ناصية مطيته، وأدق في الحكم على قضايا ميدانه، وأبين في الكشف عن مجملاته ومبهماته، ثم بعد ذلك، أرجح وأجدر بالإضافة، والتجديد في صرح بنائه.

٣ - لا بد - أيضًا - أن يكون قد أخذ بحظٍّ من اللغة[١] يكفيه - على الأقل - لفهم سياقات النصوص، ما قصد منها أصالة، وما قصد تبعًا، وما استعمل من ألفاظها، استعمالًا عاديًّا، وما لم يكن كذلك، حتى يتسنى له امتلاك حاسة نقدية في الوصف، والتصنيف وملكة خاصة في تذوق الكلام، ليسهل عليه الكشف عن الخفي من الاصطلاحات، مما لم يشتهر استعماله، على سبيل الاصطلاح، في هذا الميدان، أو ذاك، وإن للمصطلحات - مهما خفي أمرها - لأذواقًا غير التي للكلام العادي، فمن لم يكن على بالٍ من ذلك أفلت منه إحصاؤها. بله دراستها ووصفها.

٤ - أن يأخذ من (علم الاصطلاح) نظريته العامة، والخاصة[٢] ما يساعده في رسم خططه، وتنزيلها في واقع دراسته.

---

(١) يقول د. الطاهر وعزيز: « إن مفاهيم اللغة، ليست مفاهيم ابتدائية، أي بدايات مؤقتة للفكر، وإن العلم نفسه لا يستطيع أن يستغني عن مساعدة اللغة، ويلزمه في كل الميادين أن ينطلق من بداية المفاهيم اللغوية، لكن يتخلص منها في درجات، ويتخذ صورة من مفاهيم الفكر الخالصة » (المفاهيم: طبيعتها ووظيفتها) (ص ١١) (مجلة المناظرة).

(٢) علم المصطلح: « هو حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات وتسميتها، سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع » معجم مفردات علم الاصطلاح (ص ٢٢٣) (اللسان العربي: ع ٢٤). =

٥ - أن يكون الكتاب، أو الكتب المدروسة، إما مبتدأة في موضوعها ابتداءً، أو جدد فيها تجديدًا كثيرًا كان أو قليلًا، وإما انفردت بنظرة مذهبية، أو كانت أهم ما يمثل - في بابها - مذهبًا من المذاهب، أو رأيًا من الآراء المنتشرة، فلا اعتبار بكتب الحواشي، والطرر، والملخصات، والاختصارات، إلا لم يكن غيره في بابه، بفقد أصله، أو نحو ذلك - من الضروريات نيابة وهذا شرط - فيما أراه واللَّه أعلم - مهم جدًّا على الأقل، في المراحل الأولى من المشروع، ذلك أن دراسة كتاب مبتدأ، أو مجدد فيه، ليختصر جهودًا كبيرة في اقتناص مصطلحات العلم المصنف فيه.

وإنما يتبع في ذلك سلم الأولويات، فتدرس الكتب المبتدأة، قبل المجدد فيها، والمجدد فيها كليًّا، قبل المجدد فيها جزئيًّا، وهذه قبل الكتب الأمهات التي تحكي أقوال مذهب ما، من غير تجديد ولا إبداع.

٦- أن يكون الكتاب محققًا، أو على الأقل سليم النص من الأخطاء الفاحشة، والتحريف والبتر. فلرب كتاب - لا يكون كذلك - يدرس دراسة مصطلحية، فتصدر في حقه أحكام، ويجزم عن مصطلحاته بحدود، وتعريفات، تكون إما ناقصة، وإما فاسدة في أصلها، وذلك لتفرد النص المبتور، أو المحرف بمصطلح يزيد أو ينقص، أو يلغي ما قرره الباحث في شانه، اعتمادًا على نصوص أخرى.

٧- أن يكون المنهج المتبع أولًا، هو اعتماد الدراسة التحليلية في صورتها

= و « النظرية العامة لعلم المصطلحات تتناول المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقًا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريبًا، وفي حقول المعرفة كافة، في حين تقتصر النظريات الخاصة، في علم المصطلحات، على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد، من حقول المعرفة» (المصطلحية) (ص ٩). (اللسان العربي: ع ١٨).

و(لم يتشكل (علم المصطلح) في الغرب كعلم الخاص، إلا في نهاية القرن الثامن عشر، ولكن لم يتحدد بوضوح مجاله العلمي إلا حديثًا) علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة (ص ٦٩) (تأسيس القضية الاصطلاحية) ن: مثله أيضًا في المصطلحية (ص ٨) (اللسان العربي: ع ١٨) فتأمل الوعي المبكر عند علماء الإسلام والمحدثين بصفة خاصة بقضية المصطلح، وإن تجلى ذلك في الجانب الخاص أي (النظرية الخاصة).

(التفسيرية) والمقيدة إما بكتاب بعينه، وإما بكتبٍ كاملة، لمؤلف واحد، إذا كانت جميعها مما يمكن الإحاطة به، إحصاءً، ودراسة في زمن معقول. أعني بالنسبة للباحث الواحد[١].

ثم يتم إرجاء المنهج التاريخي إلى حينه[٢]، عندما تتجمع الدراسات التفسيرية لمصطلحات علم ما، بالنسبة لعصر كامل، أو عصرين، أو أكثر؛ حيث يمكن تتبع التطور الحاصل زمنيًّا في كل مصطلح على حدة، وإن ذلك لعمري - مما يحقق صفة (العلمية) لكل بحث كانت تلك سمته.

وأما المنهج العلمي للدراسة المصطلحية التفسيرية، فهو ينبني على خطوتين أساسيتين:

الأولى: الإحصاء: ذلك أن المنطلق الأول، لمثل هذا العمل هو إحصاء جميع مصطلحات الكتاب المدروس، إحصاءً شاملًا، لا يدع صيغة من الصيغ الصرفية للمصطلح، إلا سجلها، ولا مفردًا من ذلك ولا مركبًا، إلا أخذه بعين الاعتبار. والمقياس في ذلك وضوح ما عرف واشتهر، والتنبه إلى كل استعمال غير معتاد، للألفاظ، فيما خفي وغبر، بل يجوز أخذ الاستعمال اللغوي الصرف، إذا كان فيه ما يشير إلى ما ليس بصرف، أو يفسر - عن طريق المقابلة - ما استعمل منه صراحة على وجه الاصطلاح.

الثانية: الدراسة: وهي تنطلق من الشروح اللغوية أولًا، والقصد في ذلك تبين أصل استعمال المادة لغةً، ولا بد للباحث هاهنا، أن يكون أحرص على تتبع المعاجم الأصيلة، التي تُعنى بأصول الاستعمال؛ كمعجم مقاييس اللغة لابن فارس، سعيًا وراء ضبط منبع دلالة اللفظ، حتى لا يضل في متاهات المجازات التي ربما تحجب عنه أساس الاستعمال، الذي هو القصد من طَرْقِ أبواب المعاجم؛ لأنه الدليل الأول،

---

(١) وإن إدخال الإعلاميات - لو تم - إلى مجال الدراسات المصطلحية لهو مما يوفر الجهد التقني، ويساعد في اختصار العمل زمنيًّا.

(٢) مصطلحات النقد العربي (ص ٢١ - ٣٣).

الذي به تتضح الاستعمالات المغايرة، والدلالات الجديدة، والأوضاع الغريبة، لما انتظم في سلك الاصطلاح.

ثم يكون العود إلى الإحصاء المصنف تصنيفًا، لتتبع نصوص المصطلح، في الكتاب المدروس، حسب صيغه الصرفية، وحسب نوع المضاف إليه، إذا كان مضافًا، ودراستها نصًّا، لتبين المعنى، الذي يدل عليه المصطلح الواحد، في سياق ذلك النص والغاية من ذلك، رصد كل مصطلح على حدة، أن ينفرد نصه بمعنى خاص، يخرج عن تعريف المؤلف، قليلًا أو كثيرًا، أو عما جرى عليه الاستعمال في أغلب النصوص، إن لم يكن معرفًا، ثم تجميع تلك المعاني - بعد - وتركيبها في تعريف واحد، إن كانت متجانسة، أو تقسيمها، حسب شعبها، وإن كانت مختلفة، عبر تعريفات متعددة؛ إذ يمكن أن يكون للمصطلح الواحد في المجال العلمي الواحد، أكثر من معنى واحد ثم يتم عرض المادة العلمية، في النهاية عرضًا معجميًّا، تصنف فيه المصطلحات المدروسة، حسب موادها اللغوية وترتب ألفبائيًّا، كما هو الحال في المعاجم اللغوية، وتقدم في شكل معجم اصطلاحي للكتاب المدروس، يصلح أن يكون لبنة لبناء (المعجم التاريخي للحضارة الإسلامية) فيما بعد إن شاء اللّـه[1].

* * *

(١) ن. هذا المنهج مفصلًا في (مصطلحات نقدية بلاغية) (مقدمة المؤلف)، ون: تطبيقًا له في مجال أصول الفقه في: (مصطلحات أصولية) مع رؤية خاصة بقضايا المصطلح في هذا المجال، مفصلة بمقدمة البحث المذكور.

ٱلْمَبْحَثُ ٱلثَّالِثُ: في الدراسات المنهجية

البحث في المنهج، أو الشعور بضرورة البحث فيه، إذا استحكم بعقول العلماء، ورجال البحث العلمي، كان ذلك علامة، عن الرغبة الواعية في النهوض بهذه الأمة.

إن مصيبتنا - نحن المسلمين - في هذا المجال، تتلخص في مشكلتين:

الأولى: تتمثل في اتجاه اغترف من العلم الشرعي، ما اغترف، واستوعب منه أحمالًا، وأثقالًا، لكن دون أن يدرك أين يضع مداركه، ولا كيف يوظف فوائده، فهو أشبه برفوف الخزانات، ولفائف المخطوطات، منه بالذي يعلم هيكل بنائه، ما اعوج منه وما استقام، وما يتطلبه من الترتيب كل مقام! وما ذلك إلا لانصرافه إلى الاستيعاب المحتطب بليل؛ إذ بات يجمع من علوم السلف ما يجمع دون أن يفقه علام ركبوا ما ركبوا، ولا كيف أبدعوا ما أبدعوا، ودون أن ينتبه إلى مقاصد المعارف، كما انتبهوا، ولا إلى أسرار قضاياها، كيف رتبت، ونتائجها كيف فسرت وعللت! وباختصار، إنه اتجاه ألغى التفكير المنهجي من دائرة اهتمامه، فضل سعيه في درب العلم وهو يحسب أنه يحسن صنعًا!

الثانية: تتمثل في اتجاه وعي خطورة القضية المنهجية، وأولاها من اهتمامه ما أولى، إلا أنه أخطأ طريق التلقي - رغم أنها من صلب المنهج - فبدل أن يتلقى ويتتلمذ، عن الذات الحضارية للأمة، فيبحث في صلبها عن البناء المنهجي، والأدوات المعرفية، انصرف بعقله المستلب، إلى الغرب المستعمر، كلية، يتلقى طرائقه وحدها، ومناهجه من غير سواها، حتى صار ينظر إلى نفسه، وإلى الناس لا بعين رأسه، ولكن بعين الذي علمه كيف يرى، وهذا الاتجاه أخطر بكثير من الأول، لأن ذاك ضل، فكان

ضلاله على نفسه فقط، وإن استيئس من قدرته على البناء، فقد أمن من نزوعه إلى التخريب! وأما هذا فقد مرق مروقًا (ممنهجًا) ونصب خططه وترتيباته للهدم، والتدمير، عسى أن يتم له يومًا، مسخ هوية الأمة، وتحريف وجهتها!

فمصيبة الأمة إذن، مركبة من جَلَد الفاجر، وعجز التقي، وبينهما ضاعت القضية المنهجية وتلك خسارة وأي خسارة؛ ذلك أن (مشكلة المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، ولن يتم إقلاعنا الحضاري، إلا بعد الاهتداء، في المنهج للتي هي أقوم، وبمقدار تفقهنا في المنهج ورشدنا فيه، يكون مستوى انطلاقنا كمًّا وكيفًا)[1].

والأمل الحقيقي معقود على من يدرس تراث هذه الأمة، بارًّا بها أولا، وعازمًا كل العزم - ثانيًا - على الإمساك بخطوطها الهندسية، لتبين المناهج، التي ركبت بها علومها، من أجل الإحياء والتجديد، ثم الإضافة والإبداع.

إن (الأمة دائما بخير، ما دام فيها بحث علمي حقًّا، ينير ويشق لها الطريق ويحقق ويؤكد لها ذاتها التاريخية، ماضيًا، وحاضرًا ومستقبلًا، وبغير المنهج القويم، لا يمكن أن يستقيم للبحث العلمي سير)[2].

إن الصحوة الإسلامية المعاصرة، ساهمت بشكل كبير في إحياء العلوم الشرعية، إلا أننا لا يمكن أن نتحدث عن نهضة حقيقية، في شعبها، إذا لم تقم على البناء المنهجي وصفًا، واستنباطًا. ومن هنا كان البحث في قضايا المنهج، من الضروريات، التي تقف في وصف التحديات المعاصرة!

وتتجلى القضية المنهجية اليوم، في صورتين، تتكاملان ولا تنفكان؛ إذ هما وجهان لجوهر واحد، وهما كالتالي:

أ-البنية الداخلية للمنهج في العلوم الشرعية:

والمقصود بها المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلمية، بهذه العلوم في علاقتها

---

(١) مصطلحات النقد العربي (ص ٢١) ن أيضًا: (مشكلة المنهج في دراسة النقد العربي القديم) (ص ٢٠).
(٢) مصطلحات النقد العربي (ص ٢٢).

مع موضوعها. إنها النسق الهندسي الداخلي، الذي ينبني عليه العلم، وذلك نحو مناهج التفسير، ومناهج الحديث، ومناهج أصولي الدين والفقه. فهذه مناهج، تشكل أجزاء، من ذات العلم، الذي ينبني عليها وأركانًا صريحة منه!

وهذه وَجهة ينبغي أن تشجع فيها البحوث، قصد استخراج مكونات هذه المناهج، من قواعد وأصول وضوابط، من ميادينها التطبيقية؛ كالتفسير، والفقه، قصد تركيب الصورة النظرية للمنهج أو تكميل ما لم يكمل منها، أو ضبط ما لم ينضبط من مفاهيمها، أو التجديد في نسقها، ونظامها. وهذا - إذا تم - مما يساعد على تطوير الرؤية المنهجية، للتفكير الإسلامي، ويزيد في دفع عجلة الاجتهاد والتجديد، ليس في ذات هذه العلوم فحسب ولكن في كل مجالات الحياة الإسلامية؛ لأنها علوم وثيقة الصلة بجميع مناحي الحياة!

هذا ويمكن تطوير البحث في هذا الاتجاه، لاستخلاص التصورات المنهجية، سواء من خلال العلوم ذات الرصيد النظري، في هذا الميدان؛ كعلم أصول الفقه، وعلوم الحديث أو العلوم التي غلب عليها الطابع التطبيقي، كالتفسير والفقه وذلك لإنتاج مادة منهجية مدروسة، أو معدة، إعدادًا علميًّا يجعلها صالحة لتكون لبنة في بحث أو بحوث منهجية تجديدية، تفتح الآفاق وتمضي الاجتهاد.

فتنصب الدراسات على علوم القرآن، والتفسير، لاستخلاص مناهج تعاملها مع النص القرآني وتجميع ما تفرق من طرائقها في كتب التراث جملة لتركيبها في (نظريات) ذات أنساق محددة.

وتقوم بحوث أخرى في مجال علوم الحديث، لتجميع كل المناهج المتعلقة بها وتركيبها، على التصور المذكور، فتتبع علوم الرواية والدراية لدى كل شخص وفي كل قرن؛ لإظهار ما غبر أو جهل من المناهج، والمقاييس، المتعلقة بشروط الرواية والنقد، من جرحٍ وتعديلٍ، ونقدٍ للمتون، وكذا علم الرجال، وعلم العلل، ومختلف الحديث، وناسخه ومنسوخ...إلخ وضوابط كل ذلك، وقواعده، وتقديمها في صورة منسقة، ميسرة، لتُبنى عليها دراسات منهجية، في هذا المجال، أو ذاك.

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه - ويلحق به الخلاف العالي، أو الفقه المقارن - فهو مجال خصب للدراسات المنهجية؛ لأنه إنما نشأ لهذا الغرض أساسًا، فموضوعه هو التقعيد المنهجي، للفقه الإسلامي، وإنما ألحقت به علم الخلاف، هاهنا، لاشتماله على كثير من القواعد، والضوابط الأصولية، وطرائق الاستدلال، والترجيح...إلخ.

ومناهج الأصوليين، أقدر من غيرها، على التعدي إلى مختلف المجالات العلمية، والحياتية. ذلك أن أصول الفقه « يمثل العقلية الإسلامية أفضل تمثيل، ويقدم منهاج التفكير الإسلامي المتكامل، وبالتالي فإن تشكيل، أو إعادة تشكيل العقل المسلم يتوقف إلى حدٍّ كبير، على ذلك البناء المتين الذي يجسد-تجسيدًا كاملًا - العقلية الإسلامية والمنهج الإسلامي لمعالجة أي موضوع، من مواضيع الدين والحياة »[١].

فأصول الفقه إذن يشكل منهج رؤية في المذهبية الإسلامية، ومن هنا وجبت دراسة قضاياه بناءً على هذا النظر، وعرضها على شكل نظريات، في المنهج بعد تجريدها من متعلقاتها الفقهية، سواء في ذلك أبواب أصول الأحكام ومناهج الاستدلال، وقواعد التعادل والترجيح ومقاصد الشريعة...إلخ. وما قلناه عن هذه العلوم، من حيث ضرورة إخضاعها، للبحوث والدراسات المنهجية، نقوله أيضًا، بالنسبة لعلم الكلام، والتصوف؛ وذلك أن الأول رغم كَوْن كثير من قضاياه استنفدت أغراضها؛ إذ إن (علم الكلام بمنطقه القديم ومادته المعرفية الغريبة لم يعد يستطيع أن يصوغ الإنسان المسلم، في عقيدته، وسلوكه؛ لأنه فقد الصلة بالحياة الحاضرة تمامًا)[٢].

قلت رغم ذلك، فما زال بالإمكان الاستفادة من مناهجه، خاصة وأن بعض قواعده قد وظفت في علم أصول الفقه، وكانت لبنة في بنائه المنهجي، وعليه، فإن علم الكلام من الناحية المنهجية ما زال قادرًا على العطاء، خاصة وأنه بلغ من التدقيق في الحجاج، والاستدلال، ما يجعله مصدرًا غزيرًا، لكل تجديد منهجي.

---

(١) حاجتنا إلى علم أصول الفقه (ص٢٧) (الهدى).

(٢) أزمة المثقفين (ص١١١).

يقول الدكتور طه عبد الرحمن: (إن المستوى الرفيع الذي حصله « المتكلمون » في ضبط المناهج العقلية، والأخذ بالقويم من الأدلة المنطقية، يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من « علماء المسلمين » اليوم بالتصدي للمذاهب الفكرية، غير الإسلامية، كما يفوق مستوى مَن يتولى من « مفكري العرب » المعاصرين، مهمة تحديد التنظير لمناهج البحث في الإنتاج الإسلامي)[١].

ذلك أن « المتكلمين انتهجوا في أبحاثهم، طرقًا استدلالية، تمتاز بالتجريد والدقة، واتبعوا في تحليلاتهم أساليب تمتاز بالطرافة، والعمق »[٢] فلماذا إذن، نهمل هذا التراث العظيم بدعوى أن محتواه المعرفي، قد وقع فيه من الزيغ، والضلال، ما وقع، مع أن ذلك لم تسلم منه علوم شرعية أخرى. كالتفسير مثلًا، الذي كان مرتعًا للإسرائيليات،والخرافات؟ فلا شك أن « هذا الامتياز المنهجي والمنطقي لعلم الكلام يجعل الطعن فيه جملةً وتفصيلًا، من لدن خصومه من القدامى والمحدثين، منطويًا على غلو وحيف كبير »[٣]، نعم لا يجوز أن تؤدي بنا دراسته إلى إحياء معارك، قد خمدت، وماتت، بموت ظروفها؛ كقضايا خلق القرآن، ومسألة الذات، والصفات، والوعد والوعيد...إلخ، بَيْدَ أن هذا لا يجوز أيضًا، أن يكون حائلًا دون دراسته مصطلحيًا، ومنهجيًا، خاصة وأن كثيرًا من القضايا الواردة في صلب علم أصول الفقه؛ كالتحسين والتقبيح، والأمر، والنهي، والعموم، والخصوص.. وغيرها، نجد لها تحليلًا، وتعليلًا في علم الكلام.

ومن هنا يظهر جليًا، أن علم الكلام، أفق واسع، للدراسات والبحوث المنهجية المعاصرة، التي تسعى إلى الإضافة والتجديد[٤].

وأما بالنسبة للتصوف، فقد يبدو أنه أبعد العلوم عن العقل والمنهجية، بيد أنه في الواقع، أغنى كثيرًا، بقضايا المنهج، في التراث الإسلامي القديم، خاصة فيما يتعلق

(١، ٢) في أصول الحوار (ص ٦٧). (٣) في أصول الحوار (ص ٦٨).

(٤) يعتبر كتاب د. طه عبد الرحمن (في أصول الحوار وتجديد الكلام) كتابًا رائدًا في بابه إذ ركز على القضايا المنهجية لعلم الكلام؛ كأصول منهج المناظرة، والاستدلال القياسي، والمماثلة الكلامية...إلخ مع جدة في الصياغة، والتركيب والمقارنة.

بالنفس الإنسانية، وأحوالها المرضية، والصحية، والأساليب التربوية، التي تعالجها، وتترقى بها[١]، ويكفي دليلاً على صحة هذا، أن أبا إسحاق الشاطبي صاحب كتاب (الموافقات) الذي جدد في علم أصول الفقه، تجديدًا رائدًا ببناء (نظرية المقاصد) قد استقى الكثير من القواعد المقصدية، المتعلقة (بقصد المكلف) من علم التصوف! فرتب بناءً عليها، مقاصد المكلفين بين الحظوظ والتعبد[٢] بل تعدت هذه الآثار الصوفية، إلى مباحث الأحكام من الكتاب المذكور؛ حيث تجلت في قضايا المباح، والأسباب والمسببات، والرخص والعزائم[٣] وعلى العموم فكلما كان الأمر يتعلق بالنيات إلا وكان تحليل أبي إسحاق وتعليله متأثرًا - بوجه أو بآخر - بقواعد التصوف، ومن هنا وجب أيضًا الاهتمام بمناهج المتصوفة، واستثمارها في الدراسات المنهجية المعاصرة، وعدم إلغائها، جملةً وتفصيلًا، وهي حاضرة في ذاكرة التراث!

ب- البنية الخارجية للمنهج في العلوم الشرعية:

والمقصود بها المنطق الخارجي، الذي يحكم المادة العلمية، المصنفة في بحثٍ ما، أي الذي يتحكم في توظيف المادة واستثمارها بواسطة قوانين وأنساق توجِّه البحث العلمي، وتنظمه، فإذا كانت البنية الداخلية، تحكم العلوم الشرعية، في علاقتها مع موضوعها، من نص قرآني، أو حديثي، أو عقيدة، أو فقه. إلخ فإن البنية الخارجية، تحكم المادة العلمية في علاقتها مع نفسها، أي حينما تتصور هي ذاتها موضوعًا، يبحث فيه. إنها نظم البحث العلمي، من حيث هو (صناعة) وبناء، وهذا المعنى هو الذي ينصرف إليه الذهن حينما نتحدث عن (منهج) إعداد الرسائل والأطروحات.

---

(١) ونخص هاهنا بهذا كتابات المتصوفة الذين أجمعت الأمة عليهم بالقبول عمومًا؛ كالحارث بن أسد المحاسبي، والإمام أبي حامد الغزالي وأمثالهما، مع العلم أن ما يُسمى (بالتصوف السني) نفسه لا يخلو من مزالق وشطحات ومنها في كتاب (إحياء علوم الدين) شيء كثير.

(٢) ن. (كتاب المقاصد) من (الموافقات) للشاطبي، خاصة (النوع الرابع: مقاصد وضع الشريعة للامتثال) ابتداءً من المسألة الثانية: (٢/ ١٧٦).

(٣) الموافقات: (١/ ١٠٩) إلى النهاية.

وقد سبق أن قلنا: إن البنيتيـن الداخلية، والخارجية للمنهج، وجهان لجوهر واحد، خاصة في مجال العلوم الشرعية؛ حيث تؤثر البنية الداخلية على الخارجية بصورة واضحة. ذلك أن الذي يُعِدُّ رسالة في علم الحديث، لا بد من أن يتأثر بمناهج المحدِّثين، في تصنيف المادة وترتيبها، وتقويم النصوص ونقدها... إلخ، وكذلك الذي يعدها في أصول الفقه أو الكلام، أو غيرهما، وهكذا فإنه في إطار العلوم الشرعية لا يكتمل المنهج العلمي إلا بالجمع والتأليف بين بنيتيه الداخلية والخارجية.

إلا أن الكتابات العربية المعاصرة. حول البنية الخارجية، للمنهج العلمي ما زالت متأثرة بالغرب كما قدمنا[١] واستقلال المنهج، يعني استقلال التفكير عن الهيمنة الاستعمارية، للفكر الغربي، ومن هنا كانت حاجتنا ملحة، في ضرورة توجيه البحوث العلمية في هذا الإطار، وذلك باستخلاص مناهج التصنيف، لدى علماء السلف، في مختلف المجالات، وأساليب جمع المادة العلمية، وتنقيحها، ونقدها، والأنساق المتحكمة في تركيبها، وقواعد توجيه بحوث القضايا، وتنظيمها، وكل ما كان له علاقة ببناء البحث العلمي لديهم. وذلك باستقراء جميع مجالات العلوم الشرعية بدون تخصيص ولا تقييد.

ثم إخضاع كل ذلك، للنقد والتمحيص، حتى يكون أساسًا صلبًا، للبناء عليه في إطار التجديد المنهجي، مع الاستفادة الواعية، المتبصرة، المتبينة، مما أنجز الفكر الغربي في هذا الميدان، سواء في جانبه الوصفي، أي ما يسمى (بالميتودولوجيا) أو جانبه النقدي الـمُسمى (بالإبستمولوجيا)[٢].

---

(١) ن. المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٢) يقول محمد وقيدي: « الإبستمولوجيا: دراسة نقدية، موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التي ترتكز عليها والفرضيات التي تنطلق منها، والنتائج التي تنتهي إليها. أما هدف هذه الدراسة، فهو البحث في الأصول المنطقية، لهذه الفرضيات، والمبادئ، والنتائج، من جهة، وبيان قيمتها من جهة أخرى » ما هي الإبستمولوجيا؟ (ص ١٥). أما الدراسة الوصفية غير النقدية للمناهج، فهي « المهمة التي ترجع إلى نوع آخر من الدراسات هو الميتودولوجيا» ما هي الإبستمولوجيا؟ (ص ١٦).

اَلْمَبْحَثُ اَلرَّابِعُ: في العلوم الشرعية على التفصيل

الكلام عن آفاق البحث في العلوم الشرعية - كما قدمنا - نسبي، ومن هذا المنطلق سنفصل الحديث بإفراد كل علم على حدة، لتقديم تصور عن الاتجاهات، التي ينبغي للبحث العلمي، أن يسلكها، كما يمليها منطق الأولويات، في هذا المجال أو ذاك.

أ - علوم القرآن والتفسير:

لا شك أن علوم القرآن، إنما نشأت من أجل ضبط الفهم الصحيح للقرآن، ولذلك فإن خدمتها في هذا الاتجاه، تجميعًا وتعميقًا، وتقعيدًا يعتبر من أهم المقاصد العلمية، التي تقف على رأس أولويات البحث، في هذه العلوم خاصة، وأن ما يسمى (بأصول التفسير) منها لم يبن بعد البناء العلمي اللائق بهذه التسمية. وتفصيل ذلك كما يلي:

نلاحظ أن العلوم الشرعية، قد ركبت تركيبًا مزدوجًا يجمع بين جانبين: نظري وتطبيقي. فعلوم الحديث مثلًا؛ منها علم الرواية، المتعلق بالنصوص الحديثية، وروايتها، تحملًا وأداءً، وهو الجانب التطبيقي، ومنها علم الدراية، الـمُسمى بعلم أصول الحديث والمتعلق بضبط الرواية ونقدها، سندًا ومتنًا[1] ومنه يتشكل المنهج النقدي عند المحدثين، الذي إليه يرجع الفضل، في تنقية الحديث النبوي، وتصفيته بتمييز صحيحه من ضعيفه، وقد ركب هذا المنهج تركيبًا دقيقًا، فكانت قواعده وأدواته النقدية مبنية على نسق منسجم، ومنطق إسلامي أصيل، بحيث شكل بحق

---

(١) علوم الحديث (ص ١٠٧، ١٠٨).

(منهجًا)، متكاملًا قويًّا. مما جعله يؤثر على علوم إسلامية أخرى؛ كالقراءات القرآنية والتاريخ واللغة والأدب[١].. إلخ.

فكان علم الدراية - والجانب النقدي منه خاصة - يواكب علم الرواية، حفظًا وضبطًا ونقدًا، وتوجيهًا مما جعل نصوص الحديث، ثمارًا دانية القطاف، مع الاطمئنان إلى سلامتها، من التصحيف والوضع والتدليس[٢].

ونفس الشيء، كذلك بالنسبة للفقه الإسلامي، الذي واكبه علم أصول الفقه ضبطًا، وتقعيدًا، وتأصيلًا؛ إذ يعتبر هذا، هو الإطار النظري، الذي يؤسس مناهج الاستنباط الفقهي، والمقاييس المحتكم إليها، لمعرفة صواب الاجتهاد، من خطئه؛ إذ شكلت مباحثه (نظرية)، أو (نظريات)، متكاملة، في تقنين فهوم الفقهاء، عن النص الشرعي. حتى قيل إن أصول الفقه، بالنسبة للفقه، هو كالمنطق بالنسبة للفلسفة، من حيث الضبط والتوجيه.

بيد أن التفسير، بصفته شرحًا لكتاب اللَّـه، بقي عريًّا، من أي سياج نظري نقدي، له نسقه الذي يحكمه، ومنطقه الذي يقننه، ويقعده، صحيح أن علوم القرآن، تقوم بذلك الدور الآن، بيد أنها ما زالت قاصرة، عن ذلك قصورًا منهجيًّا؛ إذ لم يتم تركيب مادتها في شكل (نظرية) أو (نظريات) متكاملة في كلياتها، وجزئياتها، أي أنها لم تصغ صياغة (الأصول) بالمعنى الذي للكلمة في علم (أصول الفقه) أو علم (أصول الحديث) أو علم (أصول الدين) ومن هنا كان التفسير التطبيقي مرتعًا للخلل والخطل، من أساطير، وإسرائيليات، كما كان هدفًا سهلًا لكل (قراءة جديدة) مغرضة!

ولو ضبط تفسير كتاب اللَّـه تعالى، بنظريات منهجية، تتسم بالدقة والعمق،

---

(١) المنهج الإسلامي (ص ١٠٠).

(٢) أجمعت الأمة على قبول ما في الصحيحين (البخاري ومسلم)، بناءً على المقاييس النقدية للعلم، أما كتب السنن الأخرى فقد تتبعها المحدثون المتأخرون بالنقد، والتصفية؛ مثل العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني الذي قام باستخلاص صحيح كتب السنن، وألف سلسلة الأحاديث الصحيحة وسلسلة الأحاديث الضعيفة، والموضوعة.

بحيث تشكل مادة مركبة من ضوابط، وقواعد جزئية، تترابط فيما بينها - كما هو الشأن في علم أصول الفقه - لتشكل في النهاية، كليات جامعة مانعة، تكون هي المسطرة العلمية المشروعة لتفسير القرآن الكريم، قلت لو كان ذلك كذلك، لما كان التفسير مرتعًا لكل من هبَّ ودبَّ، من أمثال محمد أركون وأضرابه!

وواضح أن مادة (علم أصول التفسير) بالمعنى المذكور، موجودة بكثرة، بل هي غالب، إن لم نقل كل، ما ورد في كتب علوم القرآن، ومقدمات كتب التفسير، كما يمكن الاستفادة من كثير مما كتب الأصوليون، في مباحث (الكتاب) ومباحث (الدلالة)[١] وما كتبه البلاغيون حول إعجاز القرآن وإعرابه، ونحو ذلك، وكذا الدراسات المعاصرة، عن التفسير ومناهج المفسرين، ومذاهبهم التفسيرية عامة.

والطريق إلى هذا الهدف يمكن أن يتخذ صورًا مختلفة هي:

أولا: البحث في صلب المشروع، وذلك بمحاولة وضع تصور عام، عن هيكله، ومباحثه، أو بمحاولة بناء جزء من أصوله، وقواعده، من خلال دراسات، تنجز في هذه القضية، أو تلك من قضايا المنهج النظري للتفسير.

ثانيًا: استخراج المناهج العملية والنقدية من خلال كتب التفاسير، من أول ما صنف، إلى اليوم، كإنجاز دراسة حول (منهج الطبري في التفسير من خلال جامع البيان) مثلًا، أو (منهج القرطبي من خلال الجامع لأحكام القرآن..إلخ) والبحوث في هذا الاتجاه، موجودة، لكن يجب إتمام الاستقراء، بتناول جميع كتب التفسير.

والشرط في ذلك، ألا تكون البحوث سطحية، فلا تتناول طريقة المؤلف في تفسيره للقرآن، بإحصاء الأدوات العلمية المستعملة لديه فحسب، كتوظيفه للغة مثلًا، والشعر والقراءات القرآنية، والحديث النبوي..إلخ[٢] فهذا مطلوب، نعم،

---

(١) لأبي إسحاق الشاطبي في كتابه الموافقات إشراقات لطيفة جدًّا، في هذا الاتجاه؛ إذ يمكن اعتماد نصوصه منطلقات منهجية لتركيب علم أصول التفسير.

(٢) على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه: « التفسير والمفسرون » وهو المنهج الذي تأثر به كثير ممن أنجز دراسة في هذا المجال، فجاءت ضعيفة الفائدة العلمية، فيما يتعلق بمشروع (أصول التفسير).

ولكن لا بد من تعميق العمل، بأن تستنبط القواعد المعتمدة لديه، في عملية الفهم، والتأويل، والتوجيه، وكذا الضوابط، والمقاصد، المتحكمة في العملية التفسيرية عنده، فلا بد من بيان الأصل والفرع. في ذلك، وكذا الكلي والجزئي، والثابت والمتغير، والشرط والركن ..إلخ. ثم حالات التقديم والتأخير، لهذه الأدوات أو حالات الإعمال، والإهمال لها، عند التعارض، وضوابط هذه وتلك، في كل حال إلى غير ذلك مما يساهم في بناء النظرية التفسيرية من بعد حقًّا! إذ استخراج المناهج، واستنباطها بهذه الصورة ، يعتبر خطوة مهمة، في طريق بناء وتركيب (علم أصول التفسير)، باعتباره، نظرية متكاملة الأطراف، وذلك بقيام دراسات وبحوث أخرى، تجمع كل ذلك وتركبه تركيبًا، ينسق بين أجزائه من حيث وظائفها التفسيرية للخروج بكليات محكمة، تقنن التفسير وتضبطه.

ويلحق بهذا، جمع المادة المنهجية النظرية للتفسير، من كتب علوم القرآن، وكتب الأصوليين، والبلاغيين، وغير ذلك، وتصنيفها تصنيفًا، يجعلها سهلة المأخذ، بحيث يمكن توظيفها بدقة، في المشروع النظري المذكور، وذلك كأن تُصنف حسب مصادر التفسير، وأصوله، وقواعده، وكلياته، وجزئياته، وضوابطه...إلخ. أو تنفرد بحوث، مثلًا، بجمع كل ما يتعلق (بمصادر التفسير وضوابط استعمالها أو نحو ذلك).

ثالثًا: تشجيع البحث في (المدارس التفسيرية) المشهورة، والمغمورة، بتجميع مادتها، وتصنيفها أولًا، وبدراستها دراسة منهجية نظرية ثانيًا، إما باعتماد الوصف، أو النقد، أو المقارنة أو غير ذلك من الطرائق، التي تجلي الخصائص المنهجية، لكل مدرسة تفسيرية، مما يساعد أيضًا - بشكل جيد - على تركيب المشروع.

وذلك نحو جمع المادة التفسيرية لمدرسة ابن عباس مثلًا من الصحابة، فيشمل البحث ما أُثر عن ابن عباس نفسه، أو أحد تلامذته، وقد يكون العمل جزئيًا، لكن في إطار هذه الرؤية الشمولية، وذلك باقتصاره على جمع المادة التفسيرية لأحد

تلامذة ابن عباس، خاصة من أُثر عنهم الكثير؛ كسعيد بن جبير[١] مثلاً، وعطاء ومكحول وغيرهم. ونحو هذا جمع المادة التفسيرية، لدى أصحاب الحديث، فتتناول الكتب الستة، والمساند، والمستدركات، فتصنف، أو المادة التفسيرية لدى اللغويين والبلاغيين، والأدباء، فتتناول كتب فقه اللغة، والمعاجم، وكتب البلاغة والأدب، فتصنف هي الأخرى حسب ترتيب سور القرآن، وآياته، ثم تنهال على هذه وتلك - بعد - الدراسات المنهجية النظرية، لاستنباط الضوابط والقواعد والأصول والكليات، التي تكون مادة مباشرة، لبناء النظرية العامة للتفسير.

ومعلوم أن هذا المشروع، يحتاج إلى تضافر الجهود، والعمل الجماعي والتشجيع المؤسسي الرسمي، وغير الرسمي، ممن لهم غيرة على التراث الإسلامي عامة والعلوم الشرعية خاصة، عسى أن يرى بعد جيل، أو أكثر، من البحث الجاد (علم أصول التفسير) وقد قام، واستوى، وصار مادة منهجية ذات نسق دقيق يربط بين كلياته وجزئياته، ويبني نتائجه على مقدماته، ويقدم للناس مقاييس نقدية لمعرفة صحيح التفاسير من باطلها، ومستقيمها من منحرفها، ومقبولها من مردودها. فتضمن بذلك السلامة لكتاب اللّـه، من تحريف الكلم عن مواضعه تفسيرًا وتأويلًا[٢].

هذا - في نظري - أهم أفق للبحث العلمي، في مادة علوم القرآن والتفسير بيد أن ذلك لا يمنع من وجود آفاق أخرى، قد تُصب في هذا الاتجاه، أو ذاك، وإنما قصدنا هاهنا، الإشارة إلى أم القضايا، للبحث في هذا العلم.

ب- علوم الحديث:

رغم أن الحركة العلمية، التي واكبت الصحوة الإسلامية المعاصرة، قد قامت بمجهود كبير في مجال الدرس الحديثي، وذلك بالتحقيق والتخريج والتصنيف، والتصفية ..إلخ إلا أنه مع ذلك، يمكننا استشراف آفاق للبحث العلمي، في نفس

---

(١) وهو بحث الأستاذ أحمد العماني المشار إليه قبل.

(٢) بهذا التصور سجل الأستاذ عمر بن حماد أطروحة الدكتوراه تحت عنوان (علم أصول التفسير: محاولة في البناء).

المجال، إما لإتمام ما أنجز، أو لتوجيهه وجهة أخرى، ومعظم هذه الآفاق يمكن اختصارها فيما يلي:

أولًا: تصفية التراث:

لا بد أن تواصل الحركة العلمية الحديثية، مجهودها الطيب في تصفية كتب التراث الإسلامي[1] وذلك بتخريج ما ورد فيها من أحاديث ونقدها، ببيان مقامها، صحةً، وضعفًا، وهذا مجهود جبار، قد يشق على المهتمين بتحقيق التراث، خاصة إذا لم يكونوا من أهل الاختصاص في العلوم الشرعية، بل في العلوم الحديثية بالتحديد؛ لأن النقد الحديثي، صناعة، لا تتيسر إلا لمن أفنى عمره، في دراسة علوم الرواية والدراية. وعليه، فإن من واجب النقاد من المحدثين المعاصرين، وطلبة العلم، الذين يطمحون إلى التمكن من ناصية هذا الفن، أن يضعوا على عاتقهم مهمة تنقية التراث وتصفيته، فما زالت كتب التفسير تزخر بالإسرائليات، وبالأحاديث التي لا يدري حكمها صحةً أو ضعفًا. وكذلك كتب الفقه، والأصول، واللغة والأدب...إلخ، بل ما زالت بعض كتب الحديث من مصنفات القدماء، والمحدثين، تصدر بغير دراسة نقدية لنصوصها.

وهذه مهمة جليلة، يجب أن تخصص لها الطاقات المادية، والمعنوية، وتتبناها المؤسسات المهتمة بالعلوم الشرعية، ويشجع عليها العلماء، من أهل هذا الفن تشجيعًا ماديًا ومعنويًا، عسى أن يشرق يوم على هذه الأمة وقد غربل ما في تراثها من نصوص حديثية، فنأمن، بعد ذلك من رواج الموضوع، والضعيف في كتب المصنفين، وعلى ألسنة الدعاة والمرشدين.

ثانيًا: التكشيف:

ما زال الحديث محتاجًا إلى خدمة كبيرة، في إطار الفهرسة والتكشيف، وذلك

---

(١) يعتبر الشيخ ناصر الدين الألباني هو صاحب هذا المشروع الحديثي فكرةً وتنفيذًا، فقد أعلن عن فكرته في إحدى محاضراته، ثم ذكر خطته في مقدمة الجزء الثاني من كتابه القيم (سلسلة الأحاديث الضعيفة).

زيادة على ما اقترحناه في المبحث الأول، من هذا الفصل، من تكشيف موضوعي للعلوم الشرعية؛ حيث ينتظم هذا المشروع تكشيف علوم الحديث أساسًا، بينما نحن نخص بالتكشيف، هاهنا، موضوعات النصوص الحديثية، ومفرداتها، هذا ويمكن أن ينجز على صورتين:

الأولى: إنجاز الكشاف الموضوعي للحديث النبوي[1]: وهذا يحسن إدماجه في مشروع (الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية) المتحدث عنه قبل، الذي يضم تكشيف المادة التفسيرية والفقهية...وغيرها، بناءً على فهرسة للموضوعات المطروقة في كل مجال على حدة، بالإحالة على كتب التراث المتضمنة، لهذه المادة أو تلك، كما فصلناه في موضعه.

الثانية: إعادة النظر (في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) الذي ألفه مجموعة من المستشرقين وذلك بتصحيحه أولًا، فما زالت بعض الأحاديث، غير مفهرسة الألفاظ بشكل دقيق، فأحيانًا لا تجد النص في المادة اللغوية، التي تشكل أهم مفرداته، وإنما تجده في لفظة أخرى، لا تعتبر مدار النص وأساسه، ثم لا بد بعد ذلك من توسيعه حتى يشمل نصوص الحديث المروية في كتب التفسير وغيرها من المصنفات، التي تفردت برواية النص، سندًا ومتنًا، أو تميزت بإيراده عن طرق أخرى، حتى يكون المعجم المذكور شاملًا لكل نصوص الحديث النبوي في كل كتب التراث، ومفهرسًا بدقة متناهية، وذلك باعتماد جميع المفردات البارزة للنص.

ثالثًا: الدراسة التاريخية لعلوم الحديث: خاصة وأن هذا المجال يعتبر مما ضبط الكثير من قضاياه الاصطلاحية، والمعرفية، فأمكن لذلك اعتماد البحث التاريخي، لكل مراحله بشكل شمولي، يتناول حركة الحديث جملةً، منذ ظهورها إلى اليوم سواء

---

(١) على غرار (مفتاح كنوز السنة) للدكتور أي فنسك الذي ترجمه محمد فؤاد عبد الباقي غير أنه عمل فردي قاصر، فما زالت إحالاته مبهمة، مجملة، ولا يستوعب كل النصوص الحديثية الموجودة في كل كتب التراث.
وكذا ما قام به الدكتور محيي الدين عطية من عملٍ قيم بإعداده لـ (الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري) وقد نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.

باعتماد الدراسة السكونية: (السنكرونية) التي تقتصر على التأريخ لمرحلة معينة، في مكان معين، أو الدراسة التطورية: (الدياكرونية) التي تهتم بملاحظة حركة التغير في العلم، ومصطلحاته، وأدواته، عبر فترة زمنية محددة.

وفي اعتقادي أن الدراسة التاريخية أمر مهم جدًّا، بالنسبة لكل العلوم الشرعية إلا أنها غير متيسرة علميًّا اليوم إلا في مجال علوم الحديث، لما ذكرت آنفًا[١].

رابعًا: الدراسات الموضوعية في فقه الحديث: لقد اشتهرت الدراسات الحديثية، فيما يعرف (بفقه الحديث) أنها عبارة عن مادة فقهية، مصنفة على أبواب الفقه؛ كالطهارة، والصلاة، والجنائز، والبيوع... إلخ؛ حيث يقوم المصنف بإيراد حديث الباب، ثم دراسته فقهيًّا، باستنباط ما يتضمن من أحكام شرعية مع مناقشة الأقوال. والمذاهب في ذلك[٢] وهذا توجه حسن مفيد، في إطار الدراسات الحديثية إلا أن إشكالات، ما زالت قائمة بسبب المفهم الجزئي والتجزيئي، للنصوص الحديثية، ولا يمكن حسم مثل هذه الأمور - في نظري واللّـه أعلم - إلا بانتهاج أسلوب آخر هو (الدراسة الموضوعية) لفقه الحديث، وذلك بتحديد موضوع معين يكون محل إشكال علمي، فتحصى جميع النصوص الواردة فيه، إحصاءً تامًّا، ثم تدرس دراسة نقدية لبيان أحكامها، من الصحة والضعف، ثم بعد ذلك، تنصب عليها الدراسة الفقهية، باعتماد المناهج العلمية الأصولية، لضبط وتقنين الفهوم، والتعارضات، والترجيحات، للخلوص في النهاية إلى أحكام سليمة شاملة، وذلك - مثلًا - كاعتماد موضوع (عمل المرأة في الإسلام) محل إشكال علمي، فيتم استقراء كل ما ورد فيه من نصوص حديثية، مباشرة أو غير مباشرة، فتدرس بالمنهج المذكور، حتى نخلص إلى أحكام كلية، مبنية على انتظام واعتبار، جميع الدلالات الجزئية، في المسألة، وهكذا يتم الأمر في سائر القضايا التي تهم العالم الإسلامي اليوم، كالعمل، والعمال، وحرية

---

(١) أما بالنسبة للعلوم الشرعية الأخرى، فما زالت قضاياها الاصطلاحية، والمعرفية، وكذا نصوصها، لم تعرف من التحقيق والضبط، ما يكفي لقيام الدراسة التاريخية عليها.

(٢) ن. مثلًا (نيل الأوطار) للشوكاني.

الرأي وقضايا توزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية...إلخ.

جـ- علم أصول الفقه:

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه فهو - كسائر العلوم الشرعية - محتاج إلى مزيد من الجهود لضبط نصوصه بالتحقيق، وضبط مصطلحاته بالدراسات الإحصائية، التحليلية، وتطوير مناهجه بما فصلناه في محله من مشاريع[1].

أما فيما يخص هذا العلم في ذاته من آفاق، فهو قسمان:

الأول: يقتضي توجيه البحث إلى القضايا الإشكالية المعروفة في هذا المجال، تاريخيًا؛ كالاستحسان والاستصلاح، والنسخ، والتخصيص...إلخ، وذلك بجعلها محل دراسة جديدة، تحاول استقراء كل ما قيل في الموضوع وحصره، ثم محاولة تبيين أسباب الخلاف الحاصل، وعناصر الإشكال الحقيقية، ثم معالجتها، بعد ذلك بالنقد والتحليل والتعليل. وهذا النوع من الدراسة وإن كان سيواجه إشكالات متعددة وعوائق في طريق وضع الحلول النهائية، نظرًا لغياب نصوص كثيرة، مما لم يحقق، أو عدم الاطمئنان إلى سلامتها، سندًا، ومتنًا، ونظرًا لغموض كثير من المصطلحات الأصولية، خاصة وأن الدراسات المصطلحية في هذا الفن ما زالت في بداية الطريق، قلت رغم كل ذلك، فإن هذا النوع من الدراسة المبني على الإحصاء التام للنصوص، سيصل بنا إلى تحديد مواطن الإشكال حقيقةً، وإلى وضع اليد على العوائق العلمية، التي أدت إلى هذا التصور أو ذاك، أو كانت سببًا في هذا الخلاف أو ذاك، وفي هذا ما فيه من اختصار الطريق، وفتح الآفاق للبحث في صلب العلم، لا في جوانبه وأطرافه. وكذا توجيهه إلى ما يفيد العلم ويبنيه على أساس متين وإنما أحذر هاهنا من مشكلتين، قد تواجهان هذا النوع من البحوث، وهي السطحية والاستقراء الناقص، فأما هذه، فمفادها، إغفال نصوص من أمهات المصنفات التي لها دور في إرساء قواعد هذا العلم أو تحريره، أو تطويره، سواء من المخطوط أو المطبوع، وفي

---

(١) ن. المبحث الأول، والثاني، والثالث من هذا الفصل.

هذا خرم للتصور الكلي لأحكام الإشكال المدروس المبني على هذه الجزئيات المهمة التي هي النصوص.

وأما الأخرى، فمفادها أن بعض الرسائل، والأطروحات، تعتمد على السرد غير المؤصل للنصوص! وذلك بإغفال النقد، والتحليل، والتعليل، مما يجعلها لا تُرقى إلى مستوى وضع اليد، على مواطن العوائق العلمية، التي تكون الإشكال! بل قد لا تسمح، حتى بتصور عام لهذا الإشكال وهذا هو عين السطحية.

الثاني: محاولة تطوير البحث، وتجديده، في الدرس الأصولي عمومًا، مع التركيز على ميدان القواعد الأصولية، ومناهج الاستنباط، ثم نظرية مقاصد الشريعة ومباحثها الكلية والجزئية.

فأما القواعد الأصولية، فهي المبادئ، والمنطلقات، التي ينبني عليها علم أصول الفقه، إنها تشكل بنياته الداخلية، وعليه فإن تطويرها، وتجديدها توسيعًا، وإضافةً، هو تجديد للعلم وإضافة فيه.

وأما مناهج الاستنباط فهي أكثر المباحث الأصولية، ارتباطًا بالواقع، ومعلوم أن التغيرات الاجتماعية، قد عرفت ما عرفت من تقلبات، بينما، ما زالت مناهج الاستنباط على حالها، ونحن هنا لا ندعو إلى التغيير من أجل التغيير، كلا! ولكن لا بد من تغيير ما يجب تغييره، وتطوير ما تقتضي الضرورة العلمية تطويره[١].

وأما نظرية مقاصد الشريعة، فمنذ وضعها أبو إسحاق الشاطبي في القرن الثامن الهجري، وهي حبيسة (كتاب الموافقات) ولم تتناول بالدراسة، إلا مؤخرًا؛ حيث بدأت بعض الرسائل الجامعية تتجه إلى هذا الميدان[٢]. لكن واقع هذا التوجه ما زال في بداية البداية؛ ذلك أن أركان النظرية، لم تُدرس بعد الدراسة الكافية، لا على

---

(١) ن. مثلًا مقترحات الدكتور حسن الترابي في كتيبه (تجديد علم أصول الفقه الإسلامي).

(٢) ن. (نظرية المقاصد عند الشاطبي) للدكتور أحمد الريسوني، وكذا (الشاطبي ومقاصد الشريعة) للدكتور حمادي العبيدي.

مستوى الوصف والتحليل، ولا على مستوى الإضافة والتجديد، فما زالت مقاصد الشارع، في حاجة إلى الدراسات الوصفية، والتفسيرية، وكذا الدراسات التركيبية الاستنباطية، في جميع أقسامها الأربعة التي ذكرها الشاطبي (في كتاب المقاصد)[١]، وما زالت معاني مقاصد الشارع في حاجة إلى توسيع وتقعيد وكذا معاني (قصد المكلف) ومباحثه[٢].

إن الاهتمام بمقاصد الشريعة، ضرورة يفرضها واقع علم أصول الفقه، الذي يحتاج إلى تجديد وتطوير، ويفرضها واقع الأمة الحالي الذي يواجه تحديات تقتضي مواكبة اجتهادية، من العلوم الشرعية عامة، ومن علمي الفقه وأصوله خاصة!

د- علم الفقه:

يمكن توجيه البحث العلمي، في المجال الفقهي نحو ثلاثة آفاق أساسية؛ هي:

أولا: الدراسات التاريخية:

وذلك بدراسة النشاط الفقهي في حقبة من الحقب التاريخية، أو من خلال مذهب ما، أو مدرسة فقهية، أو شخص ما، أو في منطقة ما.. وهكذا، ويدخل في هذا جمع المادة الفقهية المنسوبة لأحد الأئمة المشهورين، أو المغمورين لتكون منطلقًا لدراسة علمية جديدة.

ولا بد في كل دراسة تاريخية، لعلم الفقه، أن تكون مبنية على العمل السكوني (السنكروني) الذي يعتمد الوصف، والتحليل، بدل الرصد التطوري للتغيرات، الذي تعتمده الدراسات التطورية (الدياكرونية)؛ لأن الفقه الإسلامي في هذه المرحلة، ما زال في حاجة إلى توثيق الأقوال، في قضاياه ونصوصه أولًا، وجمع متفرقه من خلال الكتب المختلفة، كالتفاسير؛ وكتب الحديث؛ ولذلك حسن فيه البحث التاريخي السكوني، بينما لن يؤدي البحث التطوري إلا إلى أحكام عديمة

---

(١) الموافقات (٢ / ٥).

(٢) ن. مصطلحات أصولية: مادة (قصد).

القيمة علميًا! اللَّـهم إلا إذا تعلق البحث بإشكالات، خارج صلبه، أي في أطرافه. كمناهج التصنيف، وطبيعة القضايا المدروسة فيه على العموم.

ثانيًا: الفقه المقارن:

وينبني هذا الاتجاه على استقصاء واستقراء جميع الأقوال الفقهية، الواردة في الموضوع الواحد ودراستها، نقدًا وتمحيصًا من خلال تحليل أدلتها، للوصول إلى القول الراجح، في المسألة، بناءً على منهج علمي نقدي، يستمد مقاييسه من القواعد الأصولية، المتفق عليها، والهدف من ذلك هو تحرير الخلاف الواقع، في الفقه الإسلامي، لبيان المعتبر منه والـمُلغى.

ثالثًا: الاجتهاد المعاصر:

ونعني به الاجتهاد في القضايا الفقهية المعاصرة، وذلك بإنجاز دراسات، حول المشكلات الفقهية، التي تواجه الفكر الإسلامي اليوم؛ كمسألة التأمين، والضمان الاجتماعي، وبعض العقود المستحدثة في البيع والشراء والكراء...إلخ[1]، فهذه، وأمثالها، من القضايا الجديدة، كثيرة جدًا، مما يشكل تحديًا حقيقيًا، يطلب من أهل العلم الشرعي، مواجهته، وذلك بتوجيه البحوث الفقهية، لسد الثغرة، والوقوف على بابها.

هـ - الفكر الإسلامي المعاصر:

إذا كان علم الكلام القديم، قد قام بمهمة الدفاع عن العقيدة الإسلامية، من حيث هي عقيدة توحيد؛ نظرًا لطبيعة الحرب العقدية الدائرة يومئذ، فإن الفكر الإسلامي اليوم، يقوم بنفس الدور، أي الدفاع عن العقيدة الإسلامية، لكن بشكل آخر، فلم تعد المعركة، مقتصرة على قضايا الاعتقاد الغيبية، من ذات، وصفات، ورؤية، ووعد ووعيد...إلخ، وإنما صارت شاملة لكل ما يتفرع عن هذه العقيدة، من مقتضيات، أي أنها صارت تدور حول المذهبية الإسلامية عامة، فالحرب إذن

---

(١) نحو ما يسمى في المغرب بـ (بيع المفتاح).

حضارية شاملة؛ حيث صار المشروع الإسلامي بشموليته مستهدفًا بالطعن، والحكم عليه بعدم المواكبة للتطورات الاجتماعية الجديدة، ومن هنا كان الفكر الإسلامي المعاصر، حاملًا سلاح الدفاع عن الإسلام بصورة أخرى غير التي كان عليها علم الكلام القديم.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن أن نحدد آفاق البحث لهذا المجال في ثلاثة اتجاهات؛ هي:

أولًا: الدفاع عن المذهبية الإسلامية:

ذلك أن الفكر الإسلامي اليوم يجب أن يرث مهمة علم الكلام القديم، الدفاعية، طبعًا مع مراعاة شروط المعركة الجديدة، واستيعابها جيدًا حتى يكون قادرًا على التصدي، لكل الهجومات الفكرية المناقضة، سواء منها ذات التصورات الكلية أو الجزئية، أي سواء منها ما انبنى على أطروحة فلسفية عامة؛ كالماركسية مثلًا، أو ما انبنى على أطروحة جزئية، كما هو الحال لدى بعض المفكرين الذين يقرون بمبادئ الإسلام جملةً سوى جانب واحد.. كالجانب السياسي أو الحدود، أو غير ذلك.

والفكر الإسلامي مطالب بالتصدي لكل الشبهات المشتهرة، التي تقف في طريق وصول المشروع الإسلامي صافيًا، إلى أفهام الناس، والتي قد تربك إيمان بعض الفئات بصلاحية المذهبية الإسلامية في شموليتها، ودورها الحضاري، الفعال، في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإدارية..إلخ.

ثانيًا: العرض العلمي للمشروع الإسلامي:

ذلك أن الدفاع عن الإسلام من خلال نقض الفكر الفاسد، ليس كافيًا لتثبيت أركانه، في الأرض، وإنما يجب أن يحمل الفكر الإسلامي، أمانة عرض مشروعه الحضاري جملةً، سواء في صورة بحوث جزئية، تهتم بهذا المجال، أو ذاك، وتعالج هذا الإشكال، بعد ذلك أو في صورة بحوث كلية، تهتم بأصول الإسلام العقدية،

وما يترتب عنها في واقع المجتمع من آثار حركية، في شتَّى مجالات الناس الحيوية.

وتفصيل هذا القول، أن على الفكر الإسلامي اليوم، أن يقدم بحوثًا، تحمل تصورات واجتهادات جزئية، أو كلية، عن المشروع الإسلامي، وذلك بأن تنجز دراسات حول قضية الخلافة مثلًا وكيفية تنصيب الحاكم، ومسألة الانتخابات والشورى ومجلس النواب، أو (البرلمان) إلى غير ذلك من قضايا الحكم، والسياسة وكذا مسألة العمل والعمال، وتنظيم العلاقة بينهم وبين أرباب العمل، والدولة وقضية الأجور الخاصة، والعامة... إلى غير ذلك من قضايا المسألة الاجتماعية، وهكذا يتم البحث في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

أما البحوث الكلية، فهي عبارة عن تصورات تناقش، وتحلل كليات الإسلام وأصوله، في الاعتقادات والعبادات عامة، أو المعاملات، أو العمران البشري، وكذا النفس الإنسانية، والمجتمع، ونحو ذلك، من أجل إغناء الفكر المعاصر، ومجابهة التحدي الحضاري، بشكل عملي وعلمي، وإغناء المكتبة الإسلامية، برصيد فكري متميز، يرسخ إيمان القراء، بعظمة المشروع الحضاري الإسلامي بأسلوب علمي منطقي.

ثالثًا: التأصيل المنهجي، والتقويم الذاتي:

وأما الأفق الثالث الذي يجب أن يوجه إليه البحث العلمي، في الفكر الإسلامي المعاصر، فهو المراجعة الذاتية، من أجل تأصيل البناء المنهجي الذي يقوم به، وتقويمه حتى يكون أقدر على التعبير عن المذهبية الإسلامية حقًّا، فلا يقع في الخلط والاضطراب والسطحية والغثائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حتى يكون أقدر على المواجهة وأثبت لدى المناجزة والمناظرة؛ لأن الفكر بقدر ما تتمتن مناهجه، بقدر ما تظهر حجته ويعلو برهانه.

والمقصود من كل ذلك، هو دعوة هذا الفكر الإسلامي المعاصر، ليعيد النظر في تركيبته المنهجية؛ إذ إنه غير مبني في غالبه على أصول محددة علميًّا، وعلى قواعد

منضبطة ومؤصلة؛ لذلك فقد ابتلي بالاستلاب اللاشعوري، فصار يهاجم الفكر الغربي مثلًا، ويدافع عن المذهبية الإسلامية بمصطلحات ذلك الفكر، وأدواته المعرفية، فيكرس ما هو بصدد مهاجمته، أو - على الأقل- لا يكون أبين ولا أوضح حجة في الدفاع، عن المشروع الإسلامي، وعرضه العرض العلمي اللائق به، وعليه نقترح هاهنا، أصولًا لتقويم الفكر الإسلامي وتأصيل مناهجه لتوجيه البحث العلمي فيه، الوجهة الصحيحة، وذلك بالارتكاز على ثلاثة منطلقات، هي:

المنطلق الأول: التأصيل المصطلحي: والمراد به: تشجيع البحث في اتجاه تأصيل المصطلحات العلمية المتداولة، في الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك بتعميق الدراسة لما هو أصيل، وبيان دلالاته العلمية، وأصولها الشرعية، ووضع ما تدعو الحاجة إليه، بناءً على قواعد الوضع الاصطلاحي، في العلوم الشرعية، واللغوية، ثم نفي كل مصطلح أجنبي، لا يمكن (استصلاحه)[1] وذلك على نحو ما صنعه الدكتور محسن عبد الحميد في كتيبه القيم (المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري) في محاولة لتأصيل، ونقد بعض المصطلحات الرائجة في كتابات بعض المفكرين الإسلاميين وغير الإسلاميين، وكذا ما صنعه الدكتور طه عبد الرحمن، في كتابه القيم كذلك: (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام)؛ حيث نعى على الكتَّاب العرب، استيرادهم للمصطلحات الغربية، واستعمالها، في التعبير عن قضايا الفكر الإسلامي[2] فبادر إلى سك اصطلاحاته الخاصة به.

إنني أدعو إلى قيام بحوث علمية، لمعالجة قضايا المصطلح، في الفكر الإسلامي المعاصر، نقدًا واستصلاحًا، ووضعًا، وذلك كله، بناءً على استلهام المصطلح العلمي، في شتى العلوم الشرعية، ومناهج وضعه واستعماله فيها.

المنطلق الثاني: التأصيل المنهجي: كثير من الكتابات في الفكر الإسلامي اليوم، إذا دققت النظر فيها، وجدتها فارغة من أي محتوى علمي أصيل، وغير خاضعة في

---

(١) استعملنا مصطلح (الاستصلاح) بدل (الأسلمة) كما تقدم بيانه.

(٢) في أصول الحوار (ص ٢١).

بنائها، لنسق معين! فهي أشبه بالخواطر الأدبية، منها بالعلم الموزون المقنن، والسبب في ذلك راجع إلى عدم تركيب القضايا العلمية الموضوعة للدرس، على أصول منهجية معينة، فتجد بعض الكتابات الإسلامية تدخل في مناقضة مع الفكر الغربي، لكن دون أن تجد فرقًا جوهريًا بينهما إلا في المواقف، أما المناهج فهما فيها سواء، أو ربما وجدت الكتابة الإسلامية غير خاضعة لمنهج معين ولا لنسق محدد، وهذا هو عين الفوضى الفكرية، وأخطر صور الاستلاب اللاشعوري للفكر، ومن هنا، وجب توجيه البحث إلى قضايا المنهج في الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك بربطه بأصول البحث العلمي المعروفة، لدى المحدثين، خاصة جانب النقد الحديثي، ومصطلحاته، ومناهج الاستدلال لدى علماء الكلام والأصوليين، وكذا قواعد، وضوابط الاستنباط، والتفسير، لدى كلٍّ من الأصوليين والمفسرين، فإغناء بحوث الفكر الإسلامي المعاصر، بهذه المناهج، وتطعيمه، بقواعدها، ومصطلحاتها، من شأنه أن يخرجه إخراجًا جديدًا، حيث تبرز خصائصه الذاتية، ليس من خلال مواقفه، فحسب، ولكن من خلال مناهجه، ومصطلحاته أيضًا، وهذا هو جوهر الفكر على الحقيقة! وبه يكون التحدي والغلبة.

المنطلق الثالث: التأصيل المعرفي: ذلك أن الفكر الإسلامي مدعو اليوم إلى التعبير عن المذهبية الإسلامية في شموليتها، ووضع الملامح العامة للمشروع الحضاري الإسلامي في السياسة وقضايا الحكم، وفي الاقتصاد، والمسألة الاجتماعية إلى غير ذلك من مكونات العمران البشري، وعليه فهو ملزم بالتزود المعرفي، من كل المجالات في العلوم الشرعية، خاصة قضايا العقيدة ومباحث الفقه الإسلامي جملةً، والسياسة الشرعية، وكذا فقه الحديث، وأحكام القرآن، وليست هذه دعوة لجعل المفكر الإسلامي، فقيهًا مجتهدًا، في استنباط الفتاوى والإجابة عن النوازل، كلا، وإنما هي دعوة له، كي يتزود من هذه المجالات بما يكفيه لرسم الصورة الإسلامية، بشكل علمي، عن المذهبية الإسلامية رسمًا كليًا أو جزئيًا، ومن ثم، وجب توجيه بحوث الفكر الإسلامي المعاصر لدراسة الفقه الإسلامي في مختلف مصادره، وكذا

مباحث العقيدة الإسلامية وغيرها مما ذكر حتى يستطيع الخلوص من ذلك إلى بناء تصورات علمية، بطريقته الخاصة - لا بطريقة الفقهاء أو علماء الكلام - عن قضايا الفكر المعاصر، في النفس والمجتمع من خلال المذهبية الإسلامية الخالصة.

هذا آفاق للبحث العلمي في العلوم الشرعية؛ منها ما هو كلي، ومنها ما هو جزئي وهي في هذا، وذاك ليست مطلقة، ولا نهائية، وإنما هي نسبية باعتبار الإنسان وباعتبار الزمان، فأما الاعتبار الأول، فهو أن هذا ما تيسر لهذه التجربة البسيطة جدًّا، أن تعطي، وأما الاعتبار الثاني، فهو أن الغد رهين بالكشف عن الآفاق الجديدة، ذلك أن كلَّ بحثٍ جديدٍ هو فتح لأفق جديد.

* * *

خَاتِمَـة

وبعد، فهذا ما يسَّر اللَّـه تقييده بهذا البحث، وقد حاولت فيه استقصاء، أهم جوانب الموضوع، فعسى أن أكون وفقت بعض التوفيق في الوصول إلى ما كنت أهدف إليه من مقاصد، أرجو أن تكون من نتاج هذا العمل وثمراته؛ وهي:

١- التنبيه إلى خطورة القضية المنهجية، في حياة المسلم المعاصر عامة، وهو بصدد بناء المشروع الحضاري الإسلامي، في واقعه الجديد، من خلال البحث في العلوم الشرعية خاصة، عسى ألا يغفل - بعد - الالتفات إلى رسم (المنهج) في كل مشروع علمي قبل إنجاز أي خطوة فيه، وعسى أن تستقيم البحوث في الدراسات الإسلامية على رؤى منهجية، وأنساق تقعيدية ولا تبقى ضربًا من الخبط المحتطب هنا، وهناك، وعسى - بعد ذلك - أن يؤمن طلاب العلم الشرعي إيمانًا راسخًا، أن تقدم البحث في ميدانهم، إنما يقاس بتقدم الضبط المنهجي فيه.

٢- التنبيه إلى ضرورة تأصيل مناهج البحث، في العلوم الشرعية بالاستنباط منها نفسها، وبتجديد اختراع ما هي بحاجة إليه، وهو ليس فيها وباستصلاح ما يجوز من مناهج غيرها، حتى تتكون لدينا، مناهجنا الخاصة وتنضج رؤيتنا إليها بالدرس والتقويم، والإضافة والتجديد، ولا نبقى بعد ذلك عالة على الدرس المنهجي الغربي في كلِّ بحثٍ نقوم به.

٣- وبناءً على ذلك، فقد تم في هذه المحاولة، وضع لبنات، أو بالأحرى أبجديات لتصورات أولية، عن مناهج للبحث في العلوم الشرعية، من الناحية النظرية، فهي في قصورها، واضطرابها، أشبه ما تكون بالبيضة المارجة، توضع للدجاجة حتى تبيض إلى جانبها بيضًا جديدًا صالـحًا.

٤- ومما أحسب أنه من نتائج هذا البحث أيضًا، تقديم توجيهات تطبيقية عن منهجية إنجاز البحث العلمي، وإعداده، من البداية إلى النهاية مع الإشارة

إلى خصوصيات العلوم الشرعية في ذلك مما استفدناه، من شيوخنا ومن تجربتنا المحدودة في هذا الميدان.

٥- وأخيرًا تم رسم آفاق للبحث في العلوم الشرعية، عساها تنير الطريق أمام كثير من الطلبة، الذين يجهدون أنفسهم في البحث عن موضوع جاد، يجعلونه موضع دراسة علمية، في رسائلهم، وأطروحاتهم، فتختلط عليهم الأمور، ثم يستقرون في النهاية على موضوع، ربما كان غير ذي فائدة.

وعسى هذه الآفاق أيضًا أن تلقى قبولًا لدى أشياخنا وزملائنا، من الأساتذة الباحثين، في العلوم الشرعية، فتتحد الجهود، لتوجيه البحث العلمي، في هذا الميدان، أو ذاك إلى ما يفيد الأمة، في حاضرها، ومستقبلها، إن شاء اللَّـه.

فاللَّـهم أرنا الحق حقًّا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، واهدنا سواء السبيل.

وصلِّ اللَّـه على محمد وآله وسلِّم تسليمًا

***

الملحق المصطلحي

(معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الـواردة بالكتـاب)

لا بد من كلمة بيانية بين يدي هذا المعجم، يمكن تركيزها في القضايا التالية:

١ - إن الهدف من هذا الملحق المصطلحي هو توضيح بعض المصطلحات المنهجية شرحًا وتعريفًا، حتى يعرف مغزاها الذي استعملت به في هذا الكتاب إن كانت مما أغفل شرحه بداخله. أو زيادة تدقيق وتوضيح في بيانها إن كانت مما شرح، إضافةً إلى محاولة تذكير القارئ في نهاية المطاف بأهم قضايا الكتاب، من خلال تركيزها في هذا المختصر الاصطلاحي.

٢ - إن منهج شرح المصطلحات وتعريفها هنا، إنما اعتمد طريقة البيان التلقائي لتبليغ المراد، وليس طريقة الحد المنطقي؛ أي التعريف الجامع المانع وإن ورد بعض ذلك على هذا، فإنما هو عن غير قصد.

٣ - نظرًا للرغبة في الاختصار - التي تقتضيها طبيعة هذا الملحق- فقد أغفلت الشروح اللغوية للمصطلحات.

٤ - قد أشرح بعض المصطلحات - مما هو مستعمل عند غيري بمعنى، أو في علوم أخرى- بنظر خاص موافقًا لما هو وارد في مساقات هذا الكتاب.

٥ - كل مصطلح ورد في سياق شرح مصطلح آخر، بهذا المعجم موضوعًا بين قوسين (...) فذلك دال على وجوده مشروحًا به هو أيضًا، بصورة أو بأخرى.

٦ - تصنيف المعجم كان بناءً على ترتيب مواده اللغوية، وداخل كل مادة رتبت المصطلحات حسب الألفبائية، كما صنفت المصطلحات المركبة من مصطلحين، أو أكثر، في مادة المصطلح الأقوى بالنسبة لموضوع الكتاب.

***

(أرخ)

- التأريخ: هو صورة من صور (المنهج التوثيقي) ويقصد به الوظيفة الاستردادية لاستعادة ما كان في الماضي. حكمًا لا حقيقةً، اعتمادًا على الوثائق المأثورة عنه، وذلك لدراسته بشكل (تطوري) أو (سكوني).

(أول)

- النظر في المآلات: هو منهج يقوم على اعتبار ما يصير إليه الحكم المستنبط بعد حصوله في الخارج حكمًا، لا واقعًا، فتضاف هذه الآثار المتوقعة عنه إلى ضوابط وقواعد استنباطه، لضبط وتكييف إصداره حسب مآله.

(بحث)

- الباحث: هو الذي ما يزال قائمًا بالبحث العلمي، فهو يسعى متنقلًا بين (تقميش)، و(تركيب)، و(إخراج) أبدًا، ومن هنا فارق الباحث المدرس والعالم، إلا أن يجمعا إلى صفتي التدريس والعلم، الاستمرار في (البحث).

- البحث العلمي: هو عمل منظم يهدف إلى حل مشكلة معرفية (باستقراء) جميع مكوناتها، التي يظن أنها أساس (الإشكال).

- المبحث: هو (وحدة صغرى) تنبني على قضية جزئية صغيرة، ترتبط مع غيرها من أمثالها، لتشكل (الفصل)، وذلك عبر علاقات وظيفية متكاملة (نسقيًا).

(بوب)

- الباب: هو (وحدة كبرى) تشكل قضية أساسية، أو ركنًا من أركان الموضوع، وهو يتكون من (وحدات وسطى) تُسمى (فصولًا).

(تقن)

- تقنيات البحث: نقصد بتقنيات البحث العلمي، الأدوات، والإجراءات العملية، التي تستعمل في تنفيذ المنهجية، من بدايات البحث حتى نهايته، من (مرجعية) و(تقرير) و(تقميش)، و(تركيب) و(فهرسة)...إلخ، فهي إذن عملية (تحقيق مناط)، أي تنزيل (الضوابط) والقواعد النظرية على الميدان العملي، لبناء البحث ولوازم ذلك.

(جدل)

- الطريقة الجدلية التجاوزية: صورة من صور (المنهج الحواري) وهي تقوم على صراع المتناقضات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب، وأوضاعها في الفكر الإسلامي ثلاثة؛ هي:

١ - صراع من أجل إثبات الذات وإحقاقها بنقض حركات التشكيك الكلي في المذهبية الإسلامية.

٢ - صراع من أجل نقض حركات، التزغ والتشكيك الجزئي.

٣ - صراع من أجل الارتقاء بالنفس الإنسانية فردًا وجماعةً نحو الكمال البشري.

(جذذ)

الجذاذات: ج. جذاذة، وهي قطعة من الورق المقوى، تستعمل لتقييد المعلومات المقمشة، يتراوح حجمها عادة ما بين (٧,٥٠ × ١٢ سنتيم) و(١٠,٥ × ١٥ سنتيم) أو (١٢,٥ × ٢٠ سنتيم) أو ما قارب ذلك.

(جمع)

- الجامع: هو مصنف حديثي، يتضمن نصوصًا من الحديث موزعة على ثمانية أبواب، حددها العلماء بأنها: باب العقائد، وباب الأحكام، وباب الرقاق، وباب آداب الطعام والشراب، وباب التفسير والتاريخ والسير وباب السفر والقيام والقعود (ويُسمى باب الشمائل أيضًا) وباب الفتن، ثم باب المناقب، والمثالب.

- الجمع: ونعني به جمع أطراف، أو أجزاء جسم علمي ما متناثرة في أحشاء التراث، و(إعادة تركيبها)

تركيبًا علميًا متناسقًا بعد (الاستقراء التام) لها من مظانها، و(توثيقها) تحقيقًا وتمحيصًا.

- المجموع: هو جسم علمي متناثر في أحشاء التراث، تجمع أطرافه ثم يعاد تركيبها، تركيبًا علميًا متناسقًا، وقد يكون هذا المجموع (نظرية علمية)، أو كتابًا ضائعًا، أو روايات ما أو أمالي معينة، لشخصية تراثية ما؛ كسماعات من الحديث أو ورقات في التفسير أو الأصول...إلخ.

(جول)

- المجال العلمي: هو الميدان الذي يحتضن (البحث) أي (النسق) العام لمادة معرفية معينة، وهو المُسمى بالعلم بمعناه الخاص الإضافي كعلم أصول الفقه، أو علم أصول الدين، أو علم التفسير، أو الحديث... إلخ، فهذه وأمثالها هي المقصودة بالمجالات العلمية عندي.

(حقق)

- التحقيق: هو صورة من صور (المنهج التوثيقي) ويقصد به: بذل غاية الوسع والجهد لإخراج (النص) التراثي، مطابقًا لحقيقة أصله نسبةً ومتنًا، مع حل مشكلاته، وكشف مبهماته.

تحقيق المناط: المناط هو الصفة الموجبة للحكم. أي العلة، وتحقيقه هو محاولة معرفة وجوده، في آحاد الصور، التي ينطبق عليها نظريًا، أي الأجزاء المكونة لعمومه؛ وذلك أننا ننظر إلى مدى استجابة الواقع للمُعْطى الحاصل في الذهن، لتنزيله عليه، إنه إلباس المفهوم لموضوعه الخارجي.

فالعدالة مثلًا مناط الإلزام في الشهادة، ولكن كون هذا الشخص عدلًا، أو لا، يعرف بتحقيق المناط، أي بتمحيص هذه الصفة فيه.

- تحقيق المناط الخاص: هو تنزيل المناط على واحد من صوره تنزيلًا مغايرًا لعموم الأصل، لتفرد هذا الجزء بخصائص ليست في جميع آحاده، وذلك كالحكم بالعدالة على شخص مع منعه من الشهادة مثلًا لاعتبارات أخرى، كأن يكون ذلك مؤديًا به إلى العجب، أو التراخي عن التزام صفته تلك، أو لحوق ضرر خارجي به، أو نحو ذلك.

(حول)

- الإحالة: وقد يعبر عنها بالإرجاع، ومعناها الإسناد - في (الهامش) - إلى (المصدر) أو (المرجع) المعتمد في المتن (نصًا) أو معنىً؛ حيث يضبط برقم ترتيبي. يكون ما يقابله في الهامش مبينًا بصورة علمية، لاسم المصدر أو المرجع ورقم الصفحة المتضمنة للفكرة المعتمدة.

(ختم)

- الخاتمة: هي إشعار عملي بانتهاء الدراسة. ومحلها في الختام طبعًا ويشترط فيها ألا تطول على عكس (الفصول) ويجب فيها التركيز الشديد، والاختزال الدقيق، وتعرض فيها إما نتائج البحث، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال المدروس، جزئيًا أو كليًا. كما يمكن الجمع فيها بين هذا وذاك، لكن بشكل مركز دائمًا.

(خدم)

- الخدمة: هي إغناء (الدراسة) بالقضايا التبعية لا الأصلية؛ لأن هذه محلها هو (الدراسة) ذاتها، أعني المتن، أما الخدمة، فمحلها (الهامش) وهو لما فاض عن الدراسة من شروح، وتعليقات، ومناقشات تابعة، واستشهادات مكملة، فالخدمة إذن هي التكميل لصلب الدراسة بما لو تتبع بالمتن، لكان استطرادًا مملًا، ولما خرج البحث من أي مسألة أو قضية، ومن هنا كان (الهامش) مؤديًا لدور الخدمة حقًا، وتعبيرنا بهذا الاصطلاح مانع من دخول ما لا يخدم البحث في الحاشية من زيادة معلومات لا تغني قضايا البحث في شيء؛ كتعريف علم مشهور أو شرح كلمة واضحة، أو مناقشة جزئية عديمة الصلة بموضوع البحث.

(خرج)

- الإخراج: هو التشكيل الفني للبحث، أي تخطيط الهيئة الفنية، التي يصير إليها، في نهاية المطاف سواء من حيث الحجم: أيكون في جزء واحد أم أكثر، أو من حيث الخط: ما يبرز وما لا يبرز، وكذا كل ما له أثر في تحسين الصورة الجمالية للمرقون، أو المطبوع.

(درس)

- الدراسة: هي ما نسميه بـ (المرحلة التركيبية) من البحث العلمي ونعني بها توظيف (النصوص) المقمشة- بعد الانتهاء من (إعدادها) - في (تركيب) البحث، (مناقشة) و(استنتاجًا) لبناء التصورات ووضع المقدمات، و(استنباط) النتائج، ونقض الآراء وما شابه ذلك، حتى تقوم (المباحث) و(الفصول) و(الأبواب) بالفعل.

(رجع)

- المراجع: هي الكتابات التي تتحدث عن الموضوع تبعًا، لا أصالة. فلا هي مما يشهد به علم نفسه بنفسه، ولا هي من الشواهد المعاصرة له، وإنما هي تابعة لذلك. والمراجع: أيضًا هي المكتوبات عن الموضوع حديثًا، انطلاقًا من بداية عصر الطباعة.ن. تفصيل ذلك بمصطلح (المصادر).

- المرجعية: هي صورة من صور (العرض) الذي هو فرع من فروع، (المنهج الوصفي)، وهي تعني إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب، مخطوطًا كان أو مطبوعًا.

- المرجعية السردية: هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب مخطوطًا كان أو مطبوعًا. بناءً على سرد المؤلفات، بترتيب منهجي معين مع الاقتصار على ذكر المعلومات الظاهرة للكتاب؛ كعنوانه، ومؤلفه ومكان وتاريخ طبعه، أو ناسخه إذا كان مخطوطًا، وتاريخ نسخه ورقمه في خزانته المودع بها، وحجمه وما شابه ذلك.

- المرجعية الموضوعية: هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب مخطوطًا كان أو مطبوعًا. بناءً على منهج (المرجعية الوصفية) مع التركيز هاهنا - في إطار المضمون - على فكرة معينة، أو إشكال معين، أو قضية جزئية وذلك لخدمة موضوع ما.

- المرجعية النقدية: هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب مخطوطًا كان أو مطبوعًا بناء على منهج (المرجعية الوصفية) مع التقويم الإجمالي للكتاب مادةً ومنهجًا.

- المرجعية الوصفية: هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب، مخطوطًا كان أو مطبوعًا، بناءً على وصف عام لظاهر الكتاب وباطنه. أما وصف الظاهر: فهو على نهج (المرجعية السردية)، وأما وصف الباطن فهو بتقديم صورة مجملة لمضمونه مادةً ومنهجًا.

(رحل)

- المرحلة الابتدائية: هي المرحلة الأولى من (تقنيات البحث) وهي تعني الانطلاق في أشغال البحث بجمع فهرس لمصادره، أي (مرجعية) ووضع تقرير (علمي) يتضمن تصورًا عامًّا (لإشكاله)، ثم (تقميش) مادته، و(إعدادها) حتى تصير جاهزة (للدراسة).

- المرحلة التحقيقية: هي المرتبة الأولى من أولويات البحث في العلوم الشرعية أو في المشروع التراثي؛ وتعني ضرورة إقامة النص العلمي الشرعي أو التراثي، بتصحيحه نسبةً ومتنًا، قبل إدخاله في أي عملية (فهمية) أو (تركيبية).

- المرحلة التركيبية: وترد بمعنيين:

أ - المرحلة التركيبية: هي المرتبة الثالثة من أولويات المشروع التراثي، وتعني وصول النص العلمي التراثي بعد (تحقيقه) و(تفسيره) مرحلة التركيب، أي استعماله في دراسة إشكال تركيبي؛ حيث تتعدد مصادر النصوص من مقارنة أو نقد، أو تأريخ...إلخ.

ب - المرحلة التركيبية: هي الخطوة الثانية في إنجاز البحث العلمي، بعد (المرحلة الابتدائية)، وتعني بناء الموضوع (بدراسته) من (مقدمته) إلى (خاتمته).

- المرحلة التكميلية: هي الخطوة الثالثة والأخيرة من مراحل إنجاز البحث العلمي بعد المرحلتين (الابتدائية والتركيبية) وتعني: إنجاز الأعمال الختامية للبحث، وذلك بإعداد (فهارسه) ومراجعته ثم (رقنه) و(إخراجه).

- المرحلة الفهمية: وهي المرتبة الثانية من أولويات المشروع التراثي - بعد المرحلة التحقيقية - وهي تعني: مرور النص التراثي أو الشرعي تحت مجهر الدراسات (التفسيرية) لفهم وبيان (مصطلحاته) ومقاصده؛ حتى يصير أداة صالحة للدراسات (التركيبية) بعد.

(رقم)

- الترقيم: ويطلق بإطلاقين:

أ - الترقيم: هو ضبط الصفحات، أو الإحالات بأرقام ترتيبية لبيان السابق واللاحق.

ب - الترقيم: هو ضبط التعبير أو التحرير بعلامات الوقف المختلفة؛ كالنقطة، أو الفاصلة، أو علامة الاستفهام أو التعجب..إلخ.

- الترقيم التصاعدي: يقصد به ضبط الإحالات إلى الهوامش بأرقام ترتيبية مستمرة بلا تجدد خلال فصل كامل، أو باب، أو خلال البحث بأكمله؛ إذ تضبط أول إحالة في الفصل، أو الباب، أو البحث جملة، برقم (١) ثم يتابع الترقيم لما يلي من إحالات، بما يلي من أرقام بشكل تصاعدي دون اعتبار لتغير الصفحات وتجددها.

- الترقيم المتجدد: ويقصد به ضبط الإحالات إلى الهوامش، بأرقام متجددة بتجدد الصفحات، وتغيرها؛ إذ نبدأ في كل صفحة من البحث بضبط أول إحالة فيها برقم (١).

- علامات الترقيم: هي رموز تستعمل لضبط التعبير أو التحرير بأوقاف ذات معنى، تختلف بين القصر والتوسط، وكذا ضبط القراءة بتشكيل نبرة الصوت لدى كل وقف حسب المعنى الوارد في السياق؛ عطفًا، أو انتهاءً، أو استفهامًا، أو تعجبًا، أو تفسيرًا، أو اعتراضًا...إلخ ومثال ذلك النقطة (.) والفاصلة المنقوطة (؛) والفاصلة (،) وعلامة الاستفهام (؟) والتعجب (!) ...إلخ.

(رقن)

- الرقن: هو عملية الطبع بواسطة الآلة الكاتبة أو الحاسوب.

(ركب)

- إعادة التركيب: هي بناء المادة العلمية لعمل مأثور، لم يصلنا بصورته التركيبية - بعد جمعها من مصادرها المختلفة (استقراءً) و(توثيقًا)-بناء أقرب ما يكون إلى الشكل التركيبي الذي كانت عليه، وذلك بمحاولة صياغتها في (النسق العلمي) الذي وضعها فيه صاحبها ما أمكن.

- التركيب: وهو يرد بثلاثة معانٍ:

أ - التركيب: هو جمع المادة العلمية من التراث وسبكها في (نسق) يجعل منها وحدة متكاملة، في صورة (نظرية علمية) قائمة، بشرط ألا تكون النظرية قد عرفت عند أحد القدماء، أي سبق الوعي بها عنده، إلا أنه لم يصغها في قالب منهجي أو أن صياغتها المنهجية قد ضاعت: ولم يبق منها إلا أمالي هنا، وهناك، يمكن (جمعها) و(إعادة تركيبها)، فالتركيب المقصود هنا، هو جمع مادة علمية لإشكال، ثم بحثه في (مجال علمي) ما، من طرف غير واحد من القدماء، إلا أنه لم يبلغ درجة من النضج، تمكن أحدهم، من جمع أطرافه، وترتيبها، وتقديمها بصورة شمولية كلية، فسبك تلك المادة المدروسة في (نسق) منهجي في صورة (نظرية علمية) متكاملة هو (التركيب).

ب - والتركيب بالنسبة (للنص) هو الاستعمال المركب له، أي توظيفه، بعد (تحقيقه) و(فهمه)، أي تفسيره في دراسة إشكال تركيبي؛ حيث تتعدد مصادر النصوص، من مقارنة، أو نقد أو تأريخ...إلخ، ن. مصطلح (المرحلة التركيبية).

ج - والتركيب بالنسبة (للبحث العلمي) مطلقًا: هو بناء (الموضوع) بعد إنهاء ما يتعلق (بإعداده) وبناء الموضوع يعني: (دراسته) بوضع المقدمات وتقديم التصورات، واستنباط النتائج، ونقض الآراء وإصدار الأحكام...إلخ، ن. أيضًا (المرحلة التركيبية).

(زمن)

- المقابلة التزامنية: هي شرط من شروط الدراسة (المقارنة)، والمقصود بالمقابلة أن يتم النظر إلى عناصر المقارنة، في أجزاء (الموضوع) بمنهج تقابلي بحيث يقوم الدارس، بمناظرة لوحات الموضوع، ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف والائتلاف فيها، ثم إبراز ذلك بشكل تزامني، أي في نفس الوقت الذي يذكر فيه مثلًا السالب هنا، يورد الموجب هناك، لإبراز وجه التقابل في نفس الوقت، وذلك أشبه ما يكون بعمل المحقق، الذي يقابل النسخ الخطية، فيورد عنها ملاحظات تزامنية.

(سجم)

- الانسجام: هو أحد ضوابط (التوثيق) والمقصود به: الثبات على منهج واحد في طريقة (الإحالة) من أول البحث إلى نهايته، فلا نجد (الباحث) مثلًا يحيل على الكتاب الواحد مرة (بعنوان) مختصر، ومرة أخرى بعنوانه الأصلي الكامل دون مبرر معقول، أو يرقم إحالات (فصل) ما (ترقيمًا تصاعديًا) ثم يرقم إحالات (الفصل) الذي يليه (ترقيمًا متجددًا)...أو غير ذلك.

(سكن)

- الدراسات السكونية: فرع من فروع (المنهج التوثيقي) في صورته (التأريخية) وهي بحث في فترة متقطعة من تأريخ علم ما، (وصفًا) أو (تفسيرًا) أو (نقدًا) أو كل ذلك جميعًا. (فالباحث) في هذا النوع من الدراسة، لا يهتم بالجانب (التطوري) لإشكاله العلمي، بقدر ما يهتم بوصفه، أو تفسيره، أو نقده في فترة من فتراته التاريخية، إنه إذن يتصور (الإشكال) ذاك في حالة سكون، غير مهتم بما كان عليه قبل فترته الخاضعة للدرس، ولا بما سيؤول إليه بعدها، وإنما يبحث في واقعها المنحصر في ضوء المدة الزمنية المحددة (مانعًا) للموضوع.

(سلب)

- الأسلوب: هو الإطار التعبيري الذي يصاغ فيه البحث العلمي، ويحسن أن يكون مما يمتاز بجزالته، ودقة ألفاظه وتراص جمله، مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملال، وإنما ضابط هذا وذاك، هو المقام، وموافقة الكلام لمقتضى الحال، فالتأكيد حيث يحتاج الأمر إلى تأكيد، والدليل الواحد يكفي إذا لم تكن الفكرة موضع شك، هذا مع جمال في الألفاظ والتعابير، تركيبًا وإيقاعًا.

(سند)

- المسند: مصنف حديثي توزع فيه نصوص الحديث حسب أسماء رواتها من الصحابة خاصة، فيجعل حديث كل صحابي على حدة، بناءً على ترتيب أسمائهم على حروف الهجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو نحو ذلك.

(سنن)

- السنن: نوع من المصنفات الحديثية، توزع فيها نصوص الحديث مرتبة على الأبواب الفقهية بدءًا بالإيمان، فالطهارة والصلاة والزكاة... إلى آخرها.

(شرع)

- المشروع العلمي: هو (إشكال) كلي عام، ينتظم عدة إشكالات جزئية في (نسق) واحد،

فهو عبارة عن عمل مبني على رؤية شمولية، لقضية من قضايا العلم الكبرى؛ ولذلك فإن إنجازه، قد يستغرق عمر (باحث) بأكمله، أو جيل من الباحثين ومثاله العمل على إنجاز (معجم تاريخي للمصطلحات الفقهية) أو (المصطلحات الشرعية) جملةً، أو بناء علم من العلوم - مما لم تنتظم مادته في نسق متكامل- بناءً منهجيًّا مؤصلًا، فهذا، أو ذاك كلاهما إشكال شمولي كلي، لا يمكن إنجازه إلا عبر توزيعه إلى إشكالات جزئية يتكون منها - بعد بنائها - الإشكال الكلي الأصلي مركبًا.

(شرك)

- الاشتراك: هو كون قضيتين أو قضايا خاضعة للدراسة (المقارنة) قد عرفت نفس الإشكال سواء على المستوى (المنهجي)، أو المستوى (الموضوعي)، فالاشتراك إذن معناه وجود (إشكال) مركب من قضيتين أو أكثر، أي أن الأساس الذي تُبنى عليه ركائز المقارنة خاصة، موجود في كل أجزاء الموضوع التي يتركب منها على نحو ما نجده مثلا في مقارنة (منهجي) مفسرين، أو محدثين، أو فقيهين، أو مقارنة أقيسة الأصوليين واللغويين والمناطقة.

(شكل)

- الإشكال: هو (نسق) مركب من مجموعة من (العوائق المعرفية) التي تحول دون الوصول إلى حقيقة أو حقائق ما في (مجال) علمي معين؛ ولذلك كان الإشكال هو أساس (البحث العلمي) وجوهره.

- الإشكال الحقيقي: هو (الإشكال) الذي تكون أركانه التي يتكون منها، أي (عوائقه المعرفية) قائمة في كل المظان، مطردة على كل حال، وذلك بعد تنقيحها وتحقيقها، لبيان الزائف منها من الصالح.

- الإشكال الوهمي: هو (الإشكال) الذي تسقط جميع (عوائقه المعرفية) وتبطل عند التنقيح والتحقيق فلا تثبت ولا تطرد.

(صدر)

- المصادر: هي الكتب، أو الوثائق التي يشهد بها (الموضوع) لنفسه بنفسه أو بواسطة المعاصرة له، إنها الشواهد على الموضوع أصالة، لا تبعًا، فإذا كان الموضوع هو « أبو حامد الغزالي أصوليًّا » على سبيل المثال، فإن كل كتابات الغزالي التي بها مادة أصولية، تعتبر مصادر للموضوع، وكذا كتابات المعاصرين له، مما به (نصوص) تتحدث عن شخصية الغزالي، وقيمته العلمية عامة، وجهوده في الأصول خاصة، أو تناقشه في ذلك، وأما ما كتب عن الموضوع مما هو دون ذلك زمانًا، فهو (مراجع) وهذا المفهوم في الحقيقة إنما هو مفهوم تاريخي، وثمة مفهوم آخر (للمصادر) جار في الدراسات التراثية، وهو:

- المصادر: هي كتب التراث جملة، مما به شواهد عن الموضوع أصالة، أو تبعًا حتى عصر الطباعة.

و(المراجع) هي ما دون ذلك.

(صلح)

- المصطلح العلمي: هو تعبير لغوي يختزل تصورًا من التصورات الجوهرية المكونة لنسق أو لبناء علمي ما، هي المسماة بالمفاهيم العلمية، فالمصطلح إذن تعبير دال- زيادة على دلالته اللغوية الصرفة- على مفهوم علمي، دلالة تطابقية، قد تصير إلى امتلاكه كليًّا، لدرجة تذويب المعنى اللغوي فيه، في سياق (مجاله) العلمي الخاص.

- المصطلحية: هي علم يقوم على دراسة القواعد العامة لوضع التصورات العلمية - أي المفاهيم - وتسمياتها في (المجالات) العلمية لمعرفة الاصطلاحات: كيف تكونت، وفيم استعملت، وكيف؟ ثم تتبع جميع أجوالها، ومشكلاتها نقدًا وتنقيحًا من أجل بلورتها أو تجديدها، والمصطلحية قسمان:

- قسم يدرس ما يُسمى بـ (النظرية العامة).

- وقسم يدرس ما يُسمى بـ (النظرية الخاصة).

(صمم)

- التصميم: هو التشكيل الهندسي الموضوع لبناء البحث عليه، أي (القالب) التصوري الذي تصاغ فيه الدراسة، من (مقدمة)، و(أقسام)، و(أبواب) و(فصول) و(مباحث) و(خاتمة).

- التصميم الأول: هو تشكيل هندسي ابتدائي يوضع لبناء (البحث) عليه، لكن لا انطلاقًا من اختيار دقيق لمضمون المادة وحجمها، وإنما انطلاقًا من (انطباع) عام ينتج عن قراءات في (الموضوع)؛ ولذلك فهو قابل للنسخ الجزئي والكلي، كلما اقتضى البحث العلمي ذلك.

(صنف)

- التصنيف: هو توزيع المادة العلمية، وتجزيئها، حسب مقاصدها العامة أو حسب صفة من صفاتها الجزئية، لتأليفها، بضم المتشابهات بعضها إلى بعض، بناءً على نظام لغوي، أو معرفي ما، نحو جمع مجموعة من المصطلحات العلمية، وعرضها مرتبة، إما حسب موادها اللغوية، أو مقاصدها العلمية، أو مراتبها التاريخية أو غير ذلك...

(ضبط)

- الضابط (ضوابط البحث): هو محدد جوهري، بموجبه يتحدد جزء من جوهر البحث أو طبيعته، فالضوابط إذن هي مجموعة من المحددات، التي باجتماعها تتجلى حقيقة (الإشكال) العلمي، وطبيعته، وحدوده الجوهرية.

- الضابط الإشكالي: محدد من محددات البحث الجوهرية، بموجبه تتركب مجموعة من (العوائق المعرفية) التي تحول دون الوصول إلى حقيقة أو حقائق ما، في مجال علمي معين، لتصير نسقًا واحدًا هو (الإشكال العلمي).

- ضابط الأولويات العلمية: وهو محدد جوهري، بموجبه تتحدد قيمة الموضوع من حيث مرتبته في سلم الأولويات العلمية للمشروع التراثي، أي أنه يحدد طبيعة البحث طبقًا لطبيعة (المرحلة) الراهنة، بالنسبة لموضوع (الإشكال) المطروح (تحقيقًا) أو (تفسيرًا)، أو (تركيبًا).

- الضابط التعبدي: هو محدد جوهري، ينطلق من ذات (الباحث) شعورًا داخليًا، ببناء البحث كله على قصد التعبد ابتغاء مرضاة اللّـه وحده، فتتجلى آثاره في العمل، إتقانًا وإحسانًا، بله السلامة من عدم الأمانة في الإنجاز من نقلٍ (للنصوص) بغير (إحالة)، والسطو على إنجازات الآخرين كليًا أو جزئيًا، وعدم الإخلاص والنصح في بذل غاية الوسع والجهد، في جمع المادة و(استقراء) الوثائق ...إلخ.

- الضابط الشمولي: وهو محدد جوهري يقوم على تأسيس البحث بناءً على إشكال جزئي في إطار إشكال كلي، أي تأطيره ضمن رؤية شمولية لمشروع علمي، يستغرق عدة بحوث جزئية، يقوم بها فرد واحد، أو مجموعة من الأفراد، تقل أو تكثر حسب سعة المشروع وضخامته.

- الضابط المنهجي: وهو محدد جوهري يتم بمقتضاه بناء البحث على (منهج) أي على (نسق) من القواعد، والضوابط التي تواجه البحث العلمي، وتنظمه.

- ضابط الواقعية: هو محدد جوهري، بموجبه تتحقق للبحث (علمية) الإنجاز والاستنتاج، والمقصود بالواقعية، إمكانية الإنجاز في زمن معلوم على الوجه الأكمل، وذلك بحصر الإشكال بحدود معينة (تمنع) عنه الإنشائية، والهلهلة، وتسمى (موانع) قد تجتمع كلها، أو بعضها لضبط البحث، وهي (المانع الزمني) و(المانع المكاني) و(المانع الوصفي) و(المانع الانتخابي) و(المانع الطبيعي).

- ضبط الكتاب: هو مضمون المرحلة الثالثة من مراحل (تحقيق) المخطوط بعد جمع (نسخه)، وتعيين (النسخة الأم)، ومعناه: توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه، وتحقيق عنوانه، والاسم الكامل لمؤلفه حتى

لا يشتبه مع غيره، ثم تحقيق متنه ألفاظًا ومباحث، وفصولًا، وأبوابًا... إلخ؛ وكذا كشف غوامضه وتخريج نصوصه.

(طبع)

- الانطباعات العلمية: هي تصورات حول (إشكال علمي) ما، غير مبنية على برهنة ولا استدلال، وإنما على نوع من الحدس، أو التوقع الناتج عن التأمل، فهي انطباعات؛ لأنها لا تعتمد (المنهج العلمي) الصارم، وهي (علمية)؛ لأنها مبنية على قدر من المراس والتجربة، لا يستهان به، إما بحكم التدريس، أو طول التقميش أو غيرهما.

(طور)

- الدراسات التطورية: هي فرع من فروع (المنهج التوثيقي) في صورته (التأريخية) وهي بحث في (الإشكال) من حيث حركته التطورية، وصفًا أو تفسيرًا أو نقدًا، أو كل ذلك جميعًا، إنها تنظر إلى القضايا العلمية عبر مراحلها الثلاث: كيف كانت، وكيف صارت، وكيف ستؤول، فهي لا توقف عجلة التاريخ، بل تستفيد من حركتها وترصد الظاهرة من خلالها.

(عدد)

- الإعداد: هو ما يكون بعد إنهاء عملية (التقميش) من نظر شمولي إلى المادة المجموعة، لتهييئها (للدراسة) وذلك بالرجوع إلى وحدات (الجذاذات) المصنفة وتأملها من جديد، بشكل عام، مع استحضار (الانطباعات) الحاصلة عنها مما سجل بأسفلها أو بالمذكرة الذهنية، لإعادة النظر في كل ذلك، فربما أدى شيء ما لم ينتبه إليه قبل إلى تغيير في (تصميم) الموضوع. أو (عنوانه) لتقييده أكثر، أو نحو ذلك، حتى تصير المادة، وما يتعلق بها في صورة جاهزة (للتركيب).

(عرض)

- العرض: هو صورة من صور (المنهج الوصفي) وهو وصف المادة العلمية وصفًا تعبيريًا، إما في صورة عمل (مرجعي)، أو في صورة (تقرير علمي)، وقولنا: (وصفًا تعبيريًا) هو لإخراج (التكشيف) الذي هو وصف رمزي، أي مبني على (الترقيم) أساسًا.

(علم)

- العلمية: مصطلح يرد بعدة معانٍ أهمها:

أ - العلمية: صفة نظرية كلية، تعني أن الموصوف بها عبارة عن نسق (كلي) ومنطق متكامل، تسلمك مقدماته إلى نتائجه بترتيب برهاني معقول، وعرض حجاجي منسجم، وهي بهذا المعنى تلحق بالمناهج النظرية (كالمنهج الوصفي) أو (المنهج التحليلي) أو (المنهج التوثيقي)...إلخ.

ب- العلمية: صفة نظرية جزئية تدل على استقامة تقنية من (التقنيات) من الناحية التصورية في (النسق) الكلي للمنهج العلمي.

جـ- العلمية: صفة عملية كلية، تدل على كون العمل الموصوف بها قد انضبط بضوابط البحث العلمي وحقق مراحله العامة في إنجازه على التمام والكمال.

د- العلمية: صفة عملية جزئية تدل على دقة استعمال تقنية من (التقنيات) من (نص) أو (استنتاج) أو (إحالة)...إلخ، وذلك بكون هذه أو تلك قد استجابت بدقة لأصولها النظرية، وقواعدها الكلية المرسومة في علم المناهج، أو (المنهجية).

(عنن)

- العنوان: عنوان البحث علم عليه، ومن هنا وجب أن يتسم بالدقة في صيغته؛ ذلك أنه الوجه الخارجي لجوهر الموضوع، وتوسم معالم (الإشكال) إنما يكون ابتداءً من تحليل عبارات العنوان، فالموضوع هو العنوان، وهما وجهان لعملة واحدة تمامًا كما يرتبط المصطلح بالمفهوم.

(عوق)

- العوائق: العوائق المعرفية: هي عبارة عن حواجز تقف دون الوصول إلى حقيقة، أو حقائق ما، في موضوع علمي معين إنها مشكلات معرفية جزئية، تعرقل الفهم لقضية، أو لمجموعة من القضايا العلمية، إما لأمر، يتعلق بذات الدارس، أو بالموضوع المدروس، ومن مجموع العوائق المتعلقة (بالموضوع) يتألف (الإشكال العلمي).

- العوائق الحقيقية: هي مجموعة من الإشكالات العلمية الجزئية الموضوعية التي تبين - بعد اختيارها- أنها مطردة على كل حال، موجودة في كل المظان، فتحقق كونها عوائق معرفية.

- العوائق الذاتية: هي مجموعة من المشكلات العلمية، أو الحواجز المعرفية التي ترجع إلى ذات الدارس، أو الباحث، فتحجب عنه حقيقة أو مجموعة من الحقائق في موضوع ما وذلك لقصر تجربته العلمية، أو قصر نظره، أو تأثره بعاطفة مذهبية أو سياسية...إلخ.

- العوائق الموضوعية: هي مجموعة من المشكلات الجزئية التي تحول دون الوصول إلى حقيقة أو حقائق ما، في موضوع علمي معين، لكون قضاياه التي ينبني عليها، غير واضحة في ذاتها بشكل يجعل منها (إشكالاً علميًا) حقيقيًا.

- العوائق الوهمية: هي مجموعة من المشكلات الجزئية التي تحول دون الوصول إلى حقيقة أو حقائق ما، في موضوع علمي معين لكنها - بعد اختبارها - يظهر زيفها لعدم اطرادها على كل حال أو لقيام ما يبطلها في بعض المظان.

(فرض)

- الفرض: هو تصور معين، أو موقف معين، يفترض إزاء قضية ما، إنه حكم أولي يصدره الباحث، إزاء (وحدة) من وحدات الموضوع، بناءً على (انطباعات علمية) لا على (استنتاج)، و(مناقشة)، وعليه فإنه لا تتحقق صحة الفرض إلا بعد اختباره بعرضه على النصوص والفهوم ومناقشته، في ضوء هذه وتلك، فإذا صح صار نتيجة، أي حكمًا علميًا.

(فسر)

- التفسير: صورة من صور (المنهج التحليلي) وهو عرض الأعمال العلمية على سبيل التأويل والتعليل، وعليه، فإن من الممكن أن نتصور العملية التفسيرية على مستويين:

الأول: بسيط: والثاني: مركب: أما المستوى البسيط، فهو شرح القضايا العملية، بتحليل نصوصها، وتأويل متشابهها، بحمل بعضها على بعض، تقييدًا، وإطلاقًا، أو تخصيصًا وتعميمًا، لضم المؤتلف، وفصل المختلف، وإنما يتم ذلك كله بناءً على (استقراء) نصوص (الإشكال)، وإحصائها.

أما المستوى المركب: فهو - بالإضافة - إلى ما ذكر في الأول- محاولة تعليل الظواهر، بإرجاع القضايا إلى أصولها، وربط الآراء بأسبابها وعللها، فإذا كنا في الأول نبحث في الإشكالات، لمعرفة هيآتها، وأوضاعها على الحقيقة، فإننا هاهنا بالإضافة إلى ذلك نبحث فيها لمعرفة مقتضيات تلك الهيئات، والأوضاع، وأسبابها.

(فصل)

- الفصل: هو (وحدة وسطى) تشكل قضية جزئية، منها وأمثالها، يتكون (الباب)، ويمكن الحديث في (الفصل) عن عناصر أو (وحدات صغرى)، أو مسائل، أو مطالب هي المسماة بـ(المباحث) التي تترابط فيما بينها ترابطًا عضويًا، لتشكيل قضية واحدة هي (الفصل).

(فهرس)

- الفهارس الثابتة: هي (الكشافات) التي ترد في كل بحث، ولا تتخلف مهما تغير موضوعه، وهي اثنان: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات فلا يجوز خلو أي بحث علمي منها إطلاقًا.

- الفهارس المتغيرة: هي (الكشافات) التي تغيب وتحضر من بحث لآخر بعضها أو كلها، بناءً على الحاجة العلمية إليها أو عدمها، بالنسبة للموضوع المدروس، وهي كثيرة؛ منها: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وكذا الأشعار، والأمثال، والمصطلحات، واللغات، والملل، والنحل، والأعلام، والكتب الواردة في متن البحث... إلخ (٨٨).

- الفهرسة: ن. (التكشيف)

(قدم)

- المقدمة: هي تعريف إجمالي بالبحث شكلًا ومضمونًا، وهي (وحدة صغرى) مستقلة بذاتها، تكون في أول البحث، وهي مع ذلك آخر ما ينجز؛ نظرًا لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام، من حيث علاقة الباحث به، وعلاقة (الإشكال) المبني عليه (بالمجال) العلمي الذي أنجز في إطاره وقيمته المعرفية، ثم (المنهج) المتبع في الإنجاز جملةً، وفي (الدراسة) خاصة، بحثًا وعرضًا، وكذا (العوائق الحقيقية) التي اعترضت الباحث، هذا مع التركيز الشديد، والمبادرة لفتح ملف (الإشكال) مباشرة.

(قرأ)

- الاستقراء: هو تتبع الجزئيات المتجانسة في شيء ما قصد تركيب صورة كلية منها؛ لإنتاج قاعدة، أو تعميم حكم، فإذا كان التتبع شاملًا لكل الجزئيات سمي ذلك بالاستقراء التام، وإذا كان مهملًا لبعضها سمي بالاستقراء الناقص.

(قرر)

- التقرير العلمي: له وجهان:

أ - التقرير العلمي: هو تقديم صورة علمية، عما هو واقع؛ كوصف مادة علمية، في كتاب ما، أو مجموعة من الكتب، أو عند شخص معين، أو في قرن، أو قرون معينة، إما بواسطة الانتخاب؛ وذلك أنك تتحدث عن المادة ثم تستشهد لكلامك (بنصوص)، مختارة، وإما بواسطة (الاستقراء) وذلك بتقديمها، أجمعها في عملٍ ما.

ب - التقرير العلمي: هو تقديم صورة علمية عما هو متوقع، ويدخل تحته كل التقارير العلمية التي تقدم لتسجيل البحوث الجامعية؛ لأنها تعمل على إعطاء صورة أولية عن الأهداف التي يرمي إليها البحث، والمنهج المقترح للإنجاز، والدراسة، والعرض، ونحو ذلك.

(قرن)

- طريقة المقارنة: هي صورة من صور (المنهج الحواري) بواسطتها تنجز الدراسات المقارنة، أي الدراسات التي تسعى إلى إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف بين قضيتين، أو قضايا في موضوع واحد، بصورة (تزامنية) مع تفسير ذلك، وتعليله.

(قسم)

- القسم: هو ركن كلي من أركان (الإشكال العلمي) أو جزء قائم بذاته من الموضوع؛ ولذلك فهو ينبني على (وحدات) كبرى ووسطى وصغرى، أي أنه يتضمن (أبوابًا)، و(فصولًا) و(مباحث).

(قلب)

- القالب العلمي: هو الإطار الذي تصاغ فيه الدراسة، أي الشكل الذي تركب به مضامينها (هندسة) و(توثيقًا) و(أسلوبًا).

(قمش)

- التقميش: هو عملية جمع المعلومات الموثقة (نصًا) أو فكرة من مصادرها بواسطة (الجذاذات) أو (الملفات).

(كشف)

- التكشيف (الفهرسة): هو عمل وصفي يقوم على وضع دليل رمزي يتوصل بواسطته إلى مجموعة من المعلومات المذكورة في كتاب أو أكثر،

فيسمى (كشافًا) أو فهرسًا، وقولنا: (رمزي) يعني أنه مبني على وصف المعلومات بالرموز، أي أرقام الصفحات، والأبواب والفصول ونحو ذلك، لا على التعبير اللغوي الذي هو طابع البحث (المرجعي) و(التقريري) وكلها من فروع (المنهج الوصفي).

- التكشيف الموضوعي: وهو عمل وصفي، يقوم على توثيق المادة العلمية المصنفة (تصنيفًا) علميًا وذلك بتتبع قضايا (موضوع) معين أو مجموعة من المواضيع في (مجال علمي) ما لتحديد مواطنها في (المصادر) و(المراجع).

- الكشاف (الفهرس): وهو دليل وصفي يتوصل بواسطته إلى مجموعة من المعلومات المذكورة في كتاب أو أكثر بناءً على ترتيب (منهجي) معين.

(كمل)

- البحث التكاملي: هو الذي ينبني على إبراز تكامل العناصر والجزئيات، داخل (الأنساق العلمية) على نحو ما يتجلى في الفكر الإسلامي، الذي من بين ما يهتم به إبراز التناسق، والتوافق، والتكامل بين مكونات الشريعة الإسلامية، في تنظيم حياة البشر أو مكونات العلوم الإسلامي في بناء الحضارة، أو إبراز التناسق بين السنن الشرعية والسنن الكونية، أو التناسق والتناسب بين الآيات والسور القرآنية... إلخ.

(لفف)

- الملفات: الملف أداة من أدوات (التقميش) يستعمل - على غرار (الجذاذة) - لتوثيق المعلومات المقمشة، وهو عبارة عن غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي، تسجل بها المعلومات (نصًا) وفكرة بمنهج توثيق مضبوط، وتصنف حسب أبواب البحث، وفصوله ومباحثه.

(منع)

- المانع: المانع أو الموانع العلمية: هي مجموعة من المحددات الجزئية الجوهرية التي يتألف من مجموعها (ضابط الواقعية) تقوم كلها، أو بعضها بحصر موضوع الإشكال، كي يسلم من الهلهلة، والإنشائية وهي خمسة: المانع الانتخابي والزمني والطبيعي، والمكاني، والوصفي.

- المانع الانتخابي: هو محدد جوهري جزئي من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناءً على انتخاب جزء من كل، لتركيز البحث عليه سواء كان هذا الجزء شخصًا، أو كتابًا، أو مكانًا أو فكرة...إلخ، وذلك بتخصيص عموم العنوان بنموذج خاص، تنصب عليه الدراسة، أساسًا، كقولك: (حركة النقد الحديثي بالبصرة خلال ق (٢هـ) شعبة بن الحجاج نموذجًا).

- المانع الزمني: هو محدد جوهري جزئي، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناءً على تحديد مساحة البحث بفترة ما، أو عصر ما، أو مرحلة ما.

ولا تداخل بين هذا وبين (المانع الانتخابي)؛ لأن هذا الأخير تخصيص لعموم (العنوان) مما يقتضي التركيز على النموذج الخاص، مع عدم إغفال العموم، أما هذا فهو خصوص ابتدائي؛ لأن الدراسة فيه مقيدة بزمن معلوم ابتداءً، نحو قولك: (القضاء في العصر الراشدي) أو (كتابة الحديث في القرن الأول الهجري)..إلخ.

- المانع الطبيعي: هو محدد جوهري جزئي من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال من الداخل، أي أن الموضوع يكون بموجبه منحصرًا بذاته، وممنوعًا بطبيعته، وذلك لمعيارية مساحته العلمية ابتداءً، أي لضيقها، وانحصارها فلا يحتاج إلى موانع خارجية (كالمانع المكاني) أو (المانع الزمني) أو غيرهما.

المانع المكاني: هو محدد جوهري جزئي، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال، بناءً على تحديد مساحة البحث، بحاضرة ما، أو بادية ما. أو بنسيج من المدن.

والبوادي، ذات خصائص مشتركة كالشام أو الغرب الإسلامي وهكذا، ولا تداخل بين هذا، وبين (المانع الانتخابي) كذلك، بناءً على ما ذكرناه من فروق منهجية في شرح (المانع الزمني).

- المانع الوصفي: هو محدد جوهري جزئي، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناءً على تقييده بصفة من صفاته؛ وهو غالبًا ما يقع في دراسة الشخصيات خاصة؛ مثل: (الإمام ابن حزم محدثًا) وذلك لإخراج الصفات العلمية الأخرى، ككونه فقيهًا وأصوليًا ومتكلمًا، وأديبًا..إلخ.

(مهد)

- التمهيد: (المدخل): كلاهما بمعنى واحد وهو: توطئة أو فرش، تعرض فيه تصورات عامة لما ينبني عليه إشكال البحث، أي المقدمات التي ينبني عليها فهم إشكالية الإشكال المطروح كأن يكون الموضوع مبنيًا على إشكال جزئي يناقش في إطار إشكال علمي كلي أوسع. وهو (وحدة وسطى) أو صغرى حسب حجم (البحث) محله بعد (المقدمة) مباشرة.

وقد يطلق لفظ (التمهيد) خاصة على ما يفرش، بشكل موجز من تصورات، ومقدمات، لبعض (الفصول) أو (الأبواب) أو (الأقسام) الواردة في البحث.

(نبط)

- الاستنباط: هو الاستنتاج الاجتهادي عامة، والتجديد العلمي مطلقًا، فكل عمل يهدف إلى (وضع) نظرية علمية ما، أو (تركيبها) أو بناء قاعدة في الفقه، أو الأصول أو التفسير...إلخ، أو تأصيل فتوى، أو مجموعة من الفتاوى، أو تحليل إشكال جزئي ما، بنظر غير مسبوق وبتوجيهات مبتكرة، فكل ذلك، ونحوه يدخل ضمن الطريقة الاستنباطية من (المنهج التحليلي).

- الاستنباط الجزئي: هو الاجتهاد المتعلق بقضايا جزئية، في أحد (المجالات العلمية) على أساس الابتكار والتجديد؛ كالقيام ببحث يخلص فيه إلى صياغة قاعدة، أو قواعد علمية ما، أو وضع مصطلح أو مصطلحات لمجموعة من المفاهيم الجديدة المستنبطة، أو دراسة نازلة ما، قصد استنباط حكمها، أو أحكامها الشرعية، أو دراسة إشكال نظري مما لم يقطع فيه بقول فصل بعد، وإصدار رأي أو آراء حوله، بناءً على الحجج والبراهين العلمية.

- الاستنباط الكلي: هو الاجتهاد المتكامل الأجزاء، الشمولي النظرة الذي يهدف إلى (تركيب) أو (وضع) نظرية علمية ما، فهو إذن عمل جامع يهدف إلى القيام بأركان (بحث علمي) كلي تجديدًا، وريادةً وتأسيسًا.

(نتج)

- الاستنتاج: هو استنباط الحكم من (النص) لإثبات صحة (الفرض) بناءً على القواعد العلمية للفهم.

(نسخ)

- النسخة المعتمدة: هي المخطوطة التي وقع عليها الاختيار في (التحقيق) لتنقل عنها النسخة المسودة التي ستكون أساس متن الكتاب المحقق.

- النسخ المساعدة: هي نسخ المخطوط، التي لم تختر في التحقيق - لتكون أساس متن الكتاب المحقق وإنما اعتمدت في المقابلة (لخدمة) ذلك المتن وتقويمه (١٠٣).

(نسق)

- النسق: هو منظومة معرفية، أو تركيب (منهجي) صادر عن تصور مذهبي ما، أو رؤية فلسفية ما، وهو عبارة عن بنية محكمة، تتكون من مجموعة من الجزئيات المتكاملة، التي تدور بشكل منظم حول محور واحد، فتشكل بذلك كلية واحدة، هي النسق.

(نصص)

- النص: وهو شهادة عبارية، تنقل من (مصدر) ما، أو (مرجع) ما بمنهج (توثيقي) محكم لاختبار صحة (الفرض)، في ضوء دلالتها.

(نظر)

- النظرية: هي رؤية (علمية) شمولية، منتظمة في نسق معرفي، تقوم على تعميم حكم، أو مجموعة من الأحكام العلمية على نسيج من الإشكالات في (مجال علمي) ما بناءً على تركيب منطقي متكامل.

- النظرية الخاصة للمصطلحية: أو النظريات الخاصة: أحد قسمي (المصطلحية) يقوم على دراسة طبيعة (المصطلحات)، ومشكلاتها، في مجال علمي معين، لمعرفة أوضاعها، وخصائصها التي تميزها، فإذا كانت (النظرية العامة) تدرس القضايا المشتركة للمصطلح في جميع المجالات، فإن هذه تهتم بخصوصية المصطلحات المنتمية لمجال معين دون سواه؛ كالمصطلحات الفقهية أو الحديثية أو الكلامية...إلخ.

- النظرية العامة للمصطلحية: هي أحد قسمي (المصطلحية) يقوم على دراسة القواعد العامة، لوضع (المصطلح العلمي) في سائر المجالات العلمية، لمعرفة طبائعها على العموم، ومشكلاتها المشتركة، ونقد قواعد وضعها، وأصولها العامة، مما هو مطرد بالنسبة للمصطلح العلمي في المجالات كلها، غير مختص بعلم دون سواه..

(نقح)

- تنقيح المناط: التنقيح هو التهذيب والتشذيب، والمناط، هو العلة، والمراد هو محاولة بيان إشارة النص المجملة للعلة، وذلك بتعيين المقصود بالضبط من بين الأوصاف المحتملة للعلية، والملابسة للنص، فيحدد الوصف الصالح لذلك، من بينها ويستبعد الباقي وذلك باختبارها من حيث المناسبة واحدة، واحدة. وهذه العملية تفارق ما يعرف بالسبر والتقسيم؛ لأن هذا، إنما يكون حيث لا يشير النص إلى العلة إجمالًا ويسكت عنها بإطلاق.

(نقد)

- النقد: هو عملية تقويم للتصحيح والترشيد؛ ولذلك فإنه لا يكون بمعنى النقض الذي هو الهدم الشامل، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى (نسق) كلي، لبيان الخطأ من الصواب.

(نقش)

- المناقشة: هي اختبار الحكم (المستنتج) من نص معين، بعرضه على النصوص الأخرى المؤلفة، وفهوم الباحثين الموافقة، وكذا النصوص والفهوم المخالفة، لإبطال ما لم يصح، وتأويل ما يمكن تأويله، فإذا ثبت الحكم أمام هذا، كان ذلك دليلًا على صوابه، وقيامه حجة لصحة (الفرض).

(نهج)

- البنية الخارجية للمنهج: والمقصود بها المنطق الخارجي الذي يحكم المادة العلمية، المصنفة في بحث ما أي الذي يتحكم في توظيف المادة، واستثمارها بواسطة قوانين وأنساق توجه (البحث العلمي)، وتنظمه. فإذا كانت (البنية الداخلية) تحكم العلوم الشرعية في علاقتها مع موضوعها من نص قرآني، أو حديثي أو عقيدة، أو فقه...إلخ، فإن البنية الخارجية تحكمها في علاقتها مع نفسها، أي حينما تتصور هي ذاتها موضوعًا يبحث فيه، وهذا المعنى هو الذي ينصرف إليه الذهن حينما، نتحدث عن منهج إعداد الرسائل.

- البنية الداخلية للمنهج: والمقصود بها المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلمية للعلوم الشرعية، في علاقتها مع موضوعها الذي تقوم عليه من قرآن أو حديث، أو فقه، أو عقيدة...إلخ؛ إنها (النسق) الداخلي الذي ينبني عليه العلم، وذلك نحو مناهج التفسير، ومناهج المحدثين ومناهج أصولي الدين، والفقه...إلخ، فهذه مناهج تشكل أجزاء من ذات العلم الذي ينبني عليها، وأركانًا صريحة منه؛ ولذلك سميناها داخلية.

- علم المناهج أو المنهجية: هو العلم الذي يدرس المناهج العلمية وصفًا، وتحليلًا، بدءًا بالعرض المبسط لقواعدها، وأصولها إلى العرض (التحليلي) لها تفسيرًا، واستنباطًا وتجديدًا.

- المنهج: والمنهج العلمي يرد بثلاثة معانٍ؛ هي:

أ - المنهج بمعناه العام: هو منطق كلي يحكم العمل العلمي ويوجهه منذ أن يكون فكرة حتى يصير بناءً قائمًا اعتمادًا على أصول، وقواعد تشكل في مجملها نسقًا متكاملًا هو المسمى بأصول البحث العلمي.

فالمنهج العلمي بهذا المعنى عام يشمل كل القواعد الإجرائية المتخذة لإنجاز البحث، بدءًا باختيار الموضوع حتى إنهائه، مرورًا (بمراحله) الثلاث: الابتدائية والتركيبية فالتكميلية.

ب - المنهج بمعناه الخاص: هو (نسق) من القواعد والضوابط التي (تركب) البحث العلمي، وتنظمه، باعتباره عملًا يهدف إلى حل مشكلة معرفية قائمة، (باستقراء) جميع مكوناتها، التي يظن أنها أساس (الإشكال).

فالمنهج العلمي - بهذا المعنى - خاص؛ ذلك أن العام متعلق بإنجاز البحث عبر كل مراحله، بينما هذا متعلق بإنجاز المرحلة التركيبية منه، خاصة، أي (الدراسة).

جـ - المنهج بمعناه المجازي: هو الطريقة (الدراسية) المتفرعة عن منهج علمي ما، وذلك نحو قولك (المنهج التاريخي) الذي ليس إلا صورة من صور (المنهج التوثيقي)، أو (المنهج المقارن) الذي ليس إلا فرعًا من فروع (المنهج الحواري)... وهكذا.

- المنهج التحليلي: هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكًا، أو تركيبًا، أو تقويمًا، فهو إذن يتلخص في عمليات ثلاث، قد تجتمع كلها، أو بعضها في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث، وهي حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي: (التفسير) وقد عبرنا عنه بالتفكيك، و(النقد)، وقد عبرنا عنه بالتقويم، ثم (الاستنباط) وقد عبرنا عنه بالتركيب.

-المنهج التوثيقي: هو منهج يقوم على اعتماد الوثائق، استقراءً، وتقويمًا، واستنباطًا، بهدف تقديم حقائق التراث (جمعًا) أو (تحقيقًا) أو (تأريخًا).

- المنهج الحواري: هو منهج مبني على الأخذ والعطاء أو التقابل والتناظر بين قضيتين، أو أكثر، إنه (نسق) مبني على رصد علاقات الاختلاف أو الائتلاف في الدراسات (المقارنة) و(الوظيفية) و(الجدلية).

- المنهج الوصفي: هو عملية تقدم بها المادة العلمية، كما هي في الواقع، إنه عمل تقريري، يعرض موضوع البحث، عرضًا إخباريًا، بلا تعليل، أو تفسير، فهو يهدي إلى القضايا، أو الموضوعات، أو المصطلحات، أو الإشكالات العلمية، فيصفها كمًا أو كيفًا، أو هما معًا، بطريقة نسقية، دون أن يبدي رأيًا تعليليًا، أو تفسيريًا، لوضعها، وطبيعتها. وهو يتجلى في صورتين؛ هما: (العرض) و(التكشيف).

(هـمش)

- الهامش (الحاشية): هو مجموع المعلومات (التوثيقية) المحالة إلى أسفل المتن، أو آخره (لخدمته)، إرجاعًا (لنصوصه) أو شرحًا لغوامضه، أو إضاءة لمشكلاته الجزئية.. إلخ؛ ذلك بصورة منسجمة، ومركزة.

(هندس)

- الهندسة: هندسة البحث: هي هيكله العام المركب من أركانه البنائية، أبوابًا وفصولًا، ومباحث...إلخ.

(وثق)

- التوثيق: له معنيان؛ هما:

أ - التوثيق: هو ضبط (النصوص)، والأفكار المنقولة في متن (البحث)، بإرجاعها إلى (مصادرها) بدقة (إحالة) إلى (هوامش) البحث، وكذا

(خدمة) الإشكال بما لا بد منه، إلا أنه خارج عن جوهره، ولا يدخل في أركانه؛ كالتعليقات الكاشفة للغموض، أو المبعدة للتأويل الخاطئ، أو المؤكدة لما في الدراسة، بما يزيد عن القدرة الاستيعابية للمتن.

ب - التوثيق: هو نقد النصوص التراثية سندًا ومتنًا لمعرفة الثابت منها والباطل.

(وحد)

- الوحدة الصغرى: هي قضية جزئية صغيرة، من قضايا البحث هي المسماة (بالمبحث) تتألف وأخواتها، من أمثالها، لتكوين (وحدة وسطى) تسمى (الفصل).

- الوحدة الكبرى: قضية كبرى من قضايا البحث، تتكون من (وحدتين متوسطتين) أو أكثر، وتشكل ركنًا أساسيًّا من أركان البحث هو المسمى بـ (الباب).

- الوحدة الوسطى: قضية متوسطة، تتكون من (وحدتين) أو (وحدات صغرى) تشكل (فرضًا) أوسط. من فروض البحث الجزئية هو المسمى بـ (الفصل).

(وضع)

- الموضوع: هو (إشكال علمي)، منضبط (بعنوانه)، فإذا كان الإشكال (نسقًا) مركبًا من (العوائق المعرفية)، فإنه لا يصير (موضوعًا)، إلا بعد إنضاج (نسقه) ذاك، وإنما يكون إنضاجه بتحديده وضبطه، بعنوان؛ لأن (العنوان) علم على الموضوع، وهما وجهان لعملة واحدة، تمامًا، كما يرتبط (المصطلح) بالمفهوم.ن. أيضًا (العنوان).

- الوضع: هو الإنشاء الابتدائي، لبناء علمي ما، أو لبعض لبناته في (مجال) من المجالات، وعليه فقد يكون (الوضع) إنشاءً كليًّا؛ كابتكار (نظرية) ما ابتكارًا كاملًا، أو جزئيًّا كابتكار أداة من أدواتها، أو قاعدة من قواعدها، أو مصطلح من مصطلحاتها ...إلخ.

(وظف)

- الطريقة الوظيفية: وهي صورة من صور (المنهج الحواري) تهتم بدراسة وظائف القضايا العلمية ذات العلاقات التأثيرية أو التأثرية أو التكاملية، فالبحث الوظيفي، عمل مبني على رصد (الأنساق) المترابطة بين قضيتين، أو أكثر، لبيانها، وتحديدها، وصفًا وتعليلًا ونقدًا.

***

فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

أ- المصادر والمراجع العربية والمعربة:

- القرآن الكريم.

- القرآن المجيد (ترجمة محمد حميد اللّـه) (بالفرنسية)، طبعة دار القلم بيروت (١٤٠٠هـ).

- إحكام الفصول: إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي تحقيق عبد المجيد تركي، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت، ط. الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

- أزمة المثقفين: أزمة المثقفين تجاه الإسلام في العصر الحديث للدكتور محسن عبد الحميد، نشر مكتبة أسامة ابن زيد بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء، ط. الأولى، سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- أزمتنا الحضارية: أزمتنا الحضارية في ضوء سنة اللّـه في الخلق للدكتور أحمد محمد كنعان سلسلة (كتاب الأمة) - الفصلية تصدر عن مركز البحوث، والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر- الدوحة - العدد: ٢٦ ط. الأولى الخاصة بالمغرب.

- أسس البحث: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية للدكتور فاخر عاقل، دار العلم للملايين، بيروت ط. الأولى (١٩٧٩م).

- أسس المنطق: أسس المنطق والمنهج العلمي للدكتور محمد فتحي الشنيطي، دار النهضة العربية بيروت- لبنان، ط. الأولى (١٩٧٠م).

- الإسلام في معركة الحضارة: لمنير شفيق، دار الفكر الإسلامي، بيروت، ط. الثانية (١٤١٠هـ).

- أصول أبي زهرة: أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، بلا تاريخ.

- أصول البحث: أصول البحث العلمي ومناهجه للدكتور أحمد بدر. نشر وكالة المطبوعات بالكويت، والمكتبة الوطنية بليبيا، دار غريب للطباعة، القاهرة. ط. الثالثة: (١٩٧٧م).

- أصول اللوه: أصول الفقه للأستاذ العربي اللوه، مطابع الشويخ (ديسبريس تطوان المغرب)، ط. الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- أصول نقد النصوص: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني برجستر، أسر. إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري. نشر دار المريخ الرياض، مطبعة نهضة مصر (١٤٠٢هـ).

- الإملاء والترقيم: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، تأليف عبد العليم إبراهيم، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.

- البحث الأدبي: البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، للدكتور شوقي ضيف، رقم (٦٤) من سلسلة مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف بمصر. ط. الثانية (١٩٧٦م).

- تأسيس القضية الاصطلاحية. (إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين)، سلسلة (بحوث ودراسات) تصدر عن المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة) قرطاج تونس (١٩٨٩م) - المقال

المعتمد: (علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة للأستاذ عثمان بن طالب).

تجديد أصول الفقه الإسلامي: للدكتور حسن الترابي، نشر مكتبة دار الفكر بالخرطوم، طبع دار الجيل بيروت ط. الأولى، سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- تحقيق التراث، للدكتور عبد الهادي الفضلي صدر عن مكتبة القلم جدة، ط. الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- تحقيق النصوص: تحقيق النصوص ونشرها تأليف عبد السلام هارون، صدر عن مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع: القاهرة، مطبعة المدني ط. الثانية (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).

- التراث العربي: التراث العربي الإسلامي، دراسة تاريخية ومقارنة للدكتور حسين محمد سليمان، أعيد طبعه بمطابع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بترخيص من الناشر الأصلي: مطبوعات الشعب بالقاهرة بلا تاريخ.

- التطبيق العلمي لمنهج البحث الأدبي والتحقيق العلمي: للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي منشورات كلية الآداب والعلوم الإنساني، جامعة القاضي عياض بمراكش، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، ط. الأولى سنة (١٩٨٣م).

- تفسير سعيد: تفسير سعيد بن جبير (٩٥هـ) جمع ودراسة للأستاذ أحمد العمراني، رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب فاس (١٩٩٠، ١٩٩١م).

- تفسير النصوص: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي د. محمد أديب صالح - المكتب الإسلامي بيروت ط. الأولى. بلا تاريخ.

- التفسير والمفسرون: لمحمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة. ط. الثانية (١٣٩٦هـ).

- التنظير الفقهي: للدكتور جمال الدين عطية، مطبعة المدينة، ط. الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

- حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري: أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجًا للأستاذ خالد الصمدي رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب بالرباط سنة (١٩٩٠م - ١٩٩١م).

- حركة النقد الحديثي: حركة النقد الحديثي في البصرة خلال القرن الثاني الهجري، رسالة أعدها الأستاذ عبد الرحمن العمراني لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب بالرباط سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

- ديوان كثير عزة: جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة. بيروت - ط. الأولى سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).

- سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي: للدكتور عبد القادر محمد رضوان، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بلا تاريخ.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المجلد الثاني، منشورات لجنة إحياء السنة، أسيوط، مصر ط. الأولى (١٣٩٩هـ).

- ضوابط المعرفة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، تأليف عبد الرحمن حبنكة الميداني، طبعة دار القلم، دمشق، ط. الثالثة (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

- عالم الفكر (مجلة) المجلد العشرون العدد الأول - إبريل - مايو - يونيو (١٩٨٩م).

المقالات المعتمدة:

أ - تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: للأستاذ عبد الوهاب بوحديبة.

ب - في مناهج البحث العلمي: وحدة أم تنوع؟ للدكتور أسامة الخولي.

- العلم في منظوره الجديد: تأليف روبرت م. أغروس، وجورج ن ستانسيو. ترجمة د. كمال خلايلي ضمن سلسلة عالم المعرفة العدد: (١٣٤) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - مطابع الرسالة بالكويت جمادى الآخر (١٤٠٩هـ/ فبراير ١٩٨٩م).

- علوم الحديث: علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملايين. بيروت ط: الرابعة عشر سنة (١٩٨٢م).

- الفتاوى: مجموع الفتاوى لأحمد بن تيمية جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مكتبة المعارف، الرباط.

- في أصول الحوار: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، للدكتور طه عبد الرحمن. صدر عن المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء ط. الأولى (١٩٨٧م).

- في المنهجية: في المنهجية والحوار (من سلسلة إسلاميات) للدكتور رشدي فكار، مطبعة أكدال الرباط، توزيع مكتبة وهبة، بالقاهرة والمشعل بالمغرب ط. الثانية (١٩٨٣م).

- القاموس: القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر - بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

- كتابة البحث: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة. جدة. ط. الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

- كيف تكتب بحثًا: كيف تكتب بحثًا أو رسالةً، دراسة منهجية لكتابة البحوث، وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، تأليف الدكتور أحمد شلبي، مطبعة المعرفة، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط. الثالثة عشر (١٩٨١م).

- اللسان: لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المشهور بابن منظور، دار صادر بيروت بلا تاريخ.

- اللسان العربي: مجلة تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) الأعداد: (١٨-٢٠ - ٢٤).

المقالات المعتمدة هي:

أ - المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها للدكتور علي القاسمي، ع (١٨).

ب - معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة إيزو: ١٠٨٧): ترجمة الأمانة العامة الفنية للجنة علم المصطلح، هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ع (٢٤).

ج - منهج بناء المصطلح العلمي العربي: للدكتور أنور محمد الخطيب، ع: ٢٠.

- لمحات: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، تأليف: د. محمد عجاج الخطيب صدر عن مؤسسة الرسالة بيروت، ط. الخامسة سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- ما هي الأبستمولوجيا؟ لمحمد وقيدي، نشر مكتبة المعارف بالرباط، مطبعة المعارف الجديدة، بالرباط، الطبعة الثانية بلا تاريخ.

- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس عدد خاص: ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم عدد خاص (٤) السنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) شعبة اللغة العربية وآدابها، مطبعة المعارف الجديدة - الرباط.

- المقال المعتمد:

- مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم: للأستاذ الشاهد البوشيخي.

- محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

- المذهبية الإسلامية: المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري للدكتور محسن عبد الحميد (كتاب الأمة رقم ٦) سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية لدولة قطر ط. الأولى (١٤٠٤هـ).

- المستطرفة: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية (١٤٠٠هـ).

- مصطلحات أصولية: مصطلحات أصولية في كتاب الموافقات، للشاطبي رسالة أعدها الأستاذ فريد الأنصاري لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط السنة الجامعية (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩ - ١٩٩٠م).

- مصطلحات النقد العربي: مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج: تأليف الدكتور الشاهد البوشيخي نشر دار القلم مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء. ط الأولى: (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

- مصطلحات نقدية وبلاغية: مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ تأليف د. الشاهد البوشيخي، دار الآفاق الجديدة-بيروت، ط. الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- معجم المعاجم (تعريف بنحو ألف من المعاجم العربية)، تأليف: أحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى سنة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: لمجموعة من المستشرقين، مطبعة بريل ليدن (١٩٦٢م).

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار القلم، بيروت، بلا تاريخ.

- مفتاح كنوز السنة: للدكتور إي فنسك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي ومراجعة الشيخ خليل الميس، دار القلم بيروت، ط. الثانية (١٩٨٥م).

- المفردات: المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة (٥٠٢هـ) تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده بمصر (١٩٦١م).

- المناظرة: مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج الفلسفية (العدد الأول السنة الأولى: شوال ١٤٠٩هـ) الرباط.

- المقالات المعتمدة:

أ - المفاهيم: طبيعتها ووظيفتها، للدكتور الطاهر وعزيز.

ب - ملاحظات حول إشكالية المصطلح اللغوي في الخلاف الكلامي للأستاذ عبد المجيد الصغير.

- مناهج البحث العلمي في الإسلام: للدكتور غازي حسين عناية، دار الجيل بيروت. ط: الأولى ١٤١٠هـ.

- مناهج البحث في العلوم الإسلامية: تأليف د. مصطفى حلمي، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة، مطابع سجل العرب، ط. الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- مناهج بدوي: مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي، نشر وكالة المطبوعات بالكويت، ط: الثالثة (١٩٧٧م).

- مناهج روزنتال: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، تأليف د. فرانتز روزنتال ترجمة د.أنيس فريحة، ومراجعة د. وليد عرفات، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، ط. الرابعة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- مناهج الطالب: مناهج الدراسات الأدبية الحديثة، د. عمر محمد طالب، دار اليسر للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. الأولى (١٩٨٨م).

- مناهج فلاديمير: مناهج البحث العلمي، د. فلاديمير كورغانوف، ترجمة د. علي مقلد، دار الحداثة، بيروت، بلا تاريخ.

- المناهج الفلسفية: تأليف الطاهر وعزيز، نشر المركز الثقافي العربي ط. الأولى (١٩٩٠م).

- مناهج النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، للدكتور علي سامي النشار. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط. الثالثة (١٤٠٤هـ).

- المنهج الإسلامي: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية في علوم الحديث. للدكتور فاروق حمادة، نشر مكتبة المعارف بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ط. الأولى (١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ).

- منهج البحث في العلوم الإسلامية: تأليف الدكتور محمد الدسوقي، صدر عن دار الأوزاعي، ط. الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- المنهج العلمي: المنهج العلمي وتفسير السلوك، للدكتور محمد عماد الدين إسماعيل. رقم (١) من سلسلة علم سلوك الإنسان، نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مطبعة السعادة، مصر، بلا تاريخ.

- منهجية البحث: كيف تكتب بحثًا أو منهجية البحث. للدكتور، إميل يعقوب، مطبعة جروس برس، لبنان (١٩٨٦م).

- الموافقات: الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (٧٩٠هـ)، ضبط محمد عبد اللّه دراز وشرح الشيخ عبد اللّه دراز، مطبوع في أربعة أجزاء بدار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط. الثانية (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

- الناشر العربي: مجلة فصلية يصدرها اتحاد الناشرين العرب، بطرابلس ليبيا تعنى بشؤون النشر وقضايا الكتاب، العدد الثالث عشر (١٩٨٩م). المقال المعتمد: (نحو نظام عربي موحد للتكشيف) للدكتور أبي بكر محمد الهوش.

- نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب: د. أمجد الطرابلسي، الناشر (عيون المقالات) دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط. الخامسة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: للأستاذ أحمد الريسوني، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبع دار الأمان بالرباط، ط. الأولى سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٩١م).

- نيل الأوطار: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي الشوكاني. دار الفكر. بيروت. ط. الثانية (١٤٠٠هـ - ١٩٩١م).

- الهدى: مجلة إسلامية جامعة تصدرها جمعية جماعة الدعوة الإسلامية بفاس - المغرب - العدد ١٨، المقال المعتمد (حاجتنا إلى علم أصول الفقه) للأستاذ أحمد الريسوني.

ب - المراجع الفرنسية:

- L'art de la thèse :
Comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, une mémoire de DEA ou de maîtrise ou tout autre travail universitaire.
Par Michel Beaud professeur à l'université de Paris -VIII.
Editions la découverte .Paris :1986.

- Dictionnaire de Linguistique (Larousse).
Par Jean Dubois, Mathée Giacomo, Louis Guespin, Christiane Marcellesi, Jean

– Baptiste Marcellesi, et Jean-Pierre Mével. Imprimé en France (Imprimerie Berger-Levrault, Nancy.) Edition : 1982.

- La méthode SPRI pour organiser ses idées et bien rédiger.
Louis Timbal-Duclaux. Editions Retz-Paris : 1983.

- La prise de notes intelligente.
Par Renée et Jean Simonet. Les éditions d'organisation. Paris : 1988.

* * *

السيرة الذاتية للمؤلف

فريد الأنصاري.

- ولد بإقليم الرشيدية جنوب شرق المغرب سنة (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).

- حاصل على دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية، تخصص أصول الفقه، من جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب المحمدية، المغرب.

- حاصل على دبلوم الدراسات العليا « دكتوراه السلك الثالث » في الدراسات الإسلامية، تخصص أصول الفقه، من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط.

- حاصل على دبلوم الدراسات الجامعية العليا (نظام تكوين المكونين) « الماجستير » في الدراسات الإسلامية، تخصص أصول الفقه، من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط.

- حاصل على الإجازة في الدراسات الإسلامية من جامعة السلطان محمد بن عبد اللّه، كلية الآداب فاس/ المغرب.

- عضو المجلس العلمي الأعلى للمملكة المغربية.

- رئيس المجلس العلمي المحلي بمكناس.

- عضو اللجنة العلمية لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة السلطان المولى إسماعيل.

- عضو مؤسس لمعهد الدراسات المصطلحية، التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة السلطان محمد بن عبد اللّه بفاس.

- عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.

- رئيس سابق لشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب، جامعة السلطان المولى إسماعيل بمكناس، المغرب. لسنوات: (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م).

- أستاذ زائر بدار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا بالرباط لسنتي: (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م/ ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م).

- أستاذ بمركز تكوين الأئمة والمرشدات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.

- رئيس وحدة الدراسات العليا: (الاجتهاد المقاصدي: التاريخ والمنهج)، بجامعة السلطان المولى إسماعيل بمكناس.

- وأستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة بالجامعة نفسها.

- ثم أستاذ كرسي التفسير بالجامع العتيق لمدينة مكناس.

صدر له من الدراسات العلمية:

١ - التوحيد والوساطة في التربية الدعوية « الجزء الأول والثاني »، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر (صدر ضمن سلسلة كتاب الأمة القطرية بالعددين: ٤٧، ٤٨) السنة: (١٩٩٥م).

٢ - الفجور السياسي والحركة الإسلامية بالمغرب: دراسة في التدافع الاجتماعي، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط. الأولى: (٢٠٠٠م).

٣ - سيماء المرأة في الإسلام بين النفس والصورة، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

٤ - ميثاق العهد في مسالك التعرف إلى اللّـه. مطبعة أنفوبرانت، فاس، ط. الأولى (٢٠٠٣م).

٥ - مفاتح النور: دراسة للمصطلحات المفتاحية لكليات رسائل النور لبديع الزمان النورسي، نشر مركز النور للدراسات والبحوث بإستنبول بالاشتراك مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس، مطبعة نيسل بإستنبول، ط. الأولى (٢٠٠٤م).

٦ - مجالس القرآن من التلقي إلى التزكية. دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

٧ - المصطلح الأصولي عند الشاطبي: (أطروحة دكتوراه)، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

٨ - مفهوم العَالَـمِيَّة، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

٩ - الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب، مطبعة الكلمة، مكناس/ المغرب، ط. الأولى (٢٠٠٧م).

١٠ - بلاغ الرسالة القرآنية، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

١١ - قناديل الصلاة « كتاب في المقاصد الجمالية للصلاة » دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

١٢ - جمالية الدين: معارج القلب إلى حياة الروح، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

١٣ - الفطرية (بعثة التجديد المقبلة) من الحركة الإسلامية إلى دعوة الإسلام، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

١٤ - الدين هو الصلاة والسجود للّـه باب الفرج، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

ومن الأعمال الأدبية:

١ - ديوان القصائد: شعر، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء (١٩٩٢م).

٢ - الوعد: شعر، مطبعة أنفوبرانت، فاس (١٩٩٧م).

٣ - جداول الروح: شعر مشترك مع الشاعر المغربي عبد الناصر لقاح، مطبعة سندي، مكناس (١٩٩٧م).

٤ - ديوان الإشارات، طبع دار النجاح الجديدة، منشورات الدفاع الثقافي بالمغرب (١٩٩٩م).

٥ - كشف المحجوب: رواية. مطبعة أنفوبرانت، فاس (١٩٩٩م).

٦ - آخر الفرسان: رواية، نشر دار النيل، إستنبول (٢٠٠٦م).

هذا وقد توفاه اللّـه تبارك وتعالى يوم الجمعة

(١٨ من ذي القعدة ١٤٣٠هـ) الموافق (٦/ ١١/ ٢٠٠٩م).

* * *

رقم الإيداع ٢٠٦٢٦/ ٢٠٠٩ الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 342 - 817 - 4